

السُّكَّانُ وَالغِذَاءُ فِي مِصْرَ

دكتور

وسيم عبد الحميد

دكتور

محمد عبد الغني سعودي

كتاب الأهرام الاقتصادي

يصدر شهرياً عن مؤسسة الأهرام

رئيس التحرير

عصام رفعت

سكرتير التحرير

تهيرة الرافعي

المدير الفني

فائزة فهمي

رئيس مجلس الإدارة

ابراهيم نافع

الاشتراكات السنوية

- جمهورية مصر العربية ٢٤ جنيها
- الدول العربية واتحاد البريد العربي ٥٠ دولارا امريكي
- الدول الاجنبية ٧٥ دولارا امريكي

ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مؤسسة الأهرام
العنوان : مؤسسة الأهرام القاهرة شارع الجلاء

— تليفون : ٥٧٨٦٢٠٠ / ٥٧٨٦٣٠٠

— تليكس : ٩٢٠٠٢ - ٩٣٣٤٦

— فاكسيميلى : ٥٧٨٦٠٢٣

— الرقم البريدى : ١١٥١١

السحان والفخار في مصر

دكتور
ولفيم عبط الحبيب
معهد البحوث والدراسات الأفريقية
جامعة القاهرة

دكتور
محمد عبط الخنجر شوشو
معهد البحوث والدراسات الأفريقية
جامعة القاهرة

- العدد ٧٩ - سبتمبر ١٩٩٤



مقدمة

كتابنا هذا الشهر يقدم قضيتين من أهم القضايا الاقتصادية سواء على المستوى العالمى أو المحلى وهما قضيتا السكان والغذاء وعلاقة كل منهما بالآخر ومدى التأثير والتأثر المتبادل بينهما .
وتقدم الدراسة العلمية القيمة - التى قدم بها كل من الدكتور محمد عبدالغنى سعودى والدكتور وسيم عبد الحميد - تشريحا دقيقا للاوضاع السكانية والغذائية الحالية فى مصر مع رؤية مستقبلية لتطورها . ونتعرف من خلال الدراسة ايضا على الانماط الغذائية للإنسان المصرى وعلى اسباب زيادة الاستهلاك الغذائى ومدى امكانية تحقيق الامن الغذائى فى المستقبل . وقد زودت الدراسة بالعديد من الاحصائيات والبيانات الهامة التى تساعد القارئ على الإلمام بالموضوع وتعتبر مرجعا قيما لكل دارس وباحث فى هذا المجال

والله الموفق

رئيس التحرير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

" إذا جاع العالم أطعمته مصر ،

وإذا جاعت مصر فلن يطعمها أحد "

هيرودوت

« ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان " ولكن أيضاً " بغير الخبز لا يحيا الإنسان » .

إن توفير الغذاء ، في مقدمة حاجات المجتمع الإنساني ، ومن هنا تظهر أهمية الأمن الغذائي كعامل من عوامل السلام العالمي .

إن الغذاء هو الحاجة الأولى للإنسان ، ومن يتحكم في غذاء الإنسان ، قادر على التحكم في فكره ، وتعطيل عقله ، وإلغاء قدرته على ممارسة كل ما هو رفيع من ملكاته وقدراته .

وفي عالمنا هذا ، أصبحت أقوى مظاهر الاستقطاب بين من يملكون ومن لا يملكون ، بين الشعوب التي عاشت على حساب الغير وتلك التي راحت ضحية حساب الغير ، هي وجود أقلية متخمة يصاب الكثير من أفرادها بالعلل المترتبة على الإفراط في الغذاء وأكثرية تعاني نقص في الغذاء يتعرض أطفالها فضلاً عن كبارها لأمراض سوء التغذية ونقص النمو .

وفي عالمنا هذا ، أصبح الغذاء سلاحاً سياسياً مستخدماً ببراعة وبلاضمير في تدوير مقاومة الشعوب النامية وإخضاعها لسياسة الدول التي تسك بمفاتيح مخازن الغلال في العالم .

والواقع أن توفير الأمن الغذائي يعتبر ضرورة إقتصادية وسياسية ، يجب أن تسعى إلى تحقيقه كل الشعوب التي تؤمن بحقها في الحياة الطيبة .

وفي مصر تعتبر مشكلة الغذاء هي التحدي الأكبر في المجتمع ، إذ تزايد الاعتماد

على الاستيراد لإكفاء الاحتياجات الغذائية للسكان ، والخطير في الأمر أن يزداد نقص الغذاء ، ويأخذ بهذا سياسياً ، ويحرف السياسة المصرية ويشوه وجه مصر .
ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث « السكان والغذاء في مصر » يهدف التعرف على حجم المشكلة الغذائية وأسبابها وآثارها ، ثم محاولة إيجاد السبل لمواجهتها من أجل توفير الأمن الغذائي .

وقد اعتمدت الدراسة على التعدادات السكانية والتي أجري آخرها عام ١٩٨٦ ، إلى جانب الأرقام المتاحة عن إنتاج الغذاء واستهلاكه .
ولقد عززت الدراسة بالخرائط والأشكال البيانية ، وزودت بالمصادر والمراجع .

وعلى الله قصص السبيل ، والله ولي التوفيق ،

سـكـان مصر

سكان مصر :

لقد زاد حجم سكان مصر من حوالى ٢,٥ مليون نسمة فى بداية القرن التاسع عشر إلى حوالى عشرة ملايين نسمة فى نهايته ، بما يعنى أن سكان مصر ضاعفوا أنفسهم أربع مرات تقريباً (٣٩١,٧٪) خلال القرن الماضى (جدول رقم ١) . ولقد بدأ هذا التزايد السريع لسكان مصر على وجه التحديد منذ العشرينات من القرن التاسع عشر حين بدأت ثورتا الرى والزراعة اللتان أحدثتا تحولاً جلياً فى الاقتصاد الزراعى المصرى ، حيث تحول من اقتصاد الكفاية المعيشية إلى اقتصاد التصدير^(١) . وفى الفترة (١٨٢١ - ١٨٩٧) زادت الرقعة الزراعية من ٢,٣٢ ألف فدان إلى ٥,٨٨ ألف فدان^(٢) ، بما يعنى أنها زادت بنسبة ٢٥٠,٤٪ خلال ثلاثة أرباع قرن ، ومعظم هذه المساحات تحت الزراعة الدائمة وأغلبها فى الدلتا . وفى السنوات (٣٨ - ١٨٤٢) بلغ متوسط صادرات القطن السنوى ١٩٠ ألف قنطار ، ثم ارتفع إلى ٥,٢ مليون قنطار فيما بين (٩٣ - ١٨٩٧)^(٣) . وإذا كانت قيمة صادر القطن أساس رأس المال الذى أمكن به تحديث الاقتصاد والحياة برمتها فى مصر ، فإن القطن - أكثر من أى شىء آخر فى الزراعة المصرية - يعد الأداة الأساسية والأساس الفعال فى رفع معدل المواليد^(٤) . ومن هناك ارتباط وثيق بين ثورتنا الديموغرافية وثروة القطن منذ أوئل القرن الماضى^(٥) .

وتبرز التعدادات المتعاقبة التى أجريت خلال القرن العشرين أن حجم سكان مصر فى تزايد موصول ومطرده ، فالتزايد السكانى السريع الذى شهدته مصر منذ العشرينات من القرن الماضى وأصل صعوده الدائب وارتفاعه المفرط خلال القرن الحالى . فبينما بلغ عدد السكان ٩,٧ مليون نسمة فى تعداد سنة ١٨٩٧ ، ارتفع تبعاً إلى ١١,٣ مليون نسمة سنة ١٩٠٧ ، إلى ١٢,٧ مليون نسمة سنة ١٩١٧ ، إلى ١٤,٢ مليون نسمة سنة ١٩٢٧

جدول رقم (١)

لر سكان مصر خلال القرن التاسع عشر

تقديرات السكان المعدلة			تقديرات السكان			أساس التقدير	السنة
معدل النمو السنوي (%)	النسبة المئوية للزيادة (%)	عدد السكان بالمليين	معدل النمو السنوي (%)	النسبة المئوية للزيادة (%)	عدد السكان بالمليين		
-	-	٢.٠	-	-	٢.٥	تقدير «جورمار» - طريقة الصفات (١)	١٨٠٠
١.٠	١.٠	٣.٧	-	-	٢.٥	تقدير على أساس كثافة الضرائب (٢)	١٨٢١
١.٠	١.٠	٤.٧	٢.٣	٣.١	٤.٥	تقدير على أساس تعداد السكان (٣)	١٨٤٦
١.٣	١.٤	٦.٥	٠.٦	٠.٧	٥.٢	تقدير «بازن» على أساس «البيانات الطبيعية» (٤)	١٨٧٢
١.٣	١.٤	٧.٤	٢.٦	٣.٠	٦.٨	تعداد (٥)	١٨٨٢
١.٨	٢.٠	٩.٧	٢.٤	٢.٩	٩.٧	تعداد (٦)	١٨٩٧

المصادر :

- (١) Jomard E., Mémoire sur la Population Comparée de l'Egypte Ancienne et Moderne, Description de l' Egypt, vol. 2, pp. 96-100
- (٢) Baer, G., Studies in the Social History of Modern Egypt, Chicago, 1969, pp. 156-157.
- (٣) El- Darwish, M. and Azmi, H., "A note on the Population of Egypt", Population, vol. I, no. 2, 1934, p.
- (٤) De Regny, E., "Lecture par M. de Regny (Bey) d'une Note Statistique sur Les Mouvement de population en Egypte", Bulle tin de L'Institut Egyptien, No. 12, 1873, p. 159.
- (٥) Department of Statistics, The Census of Egypt (1882), vol. I, part I, P. 54.
- (٦) Department of Statistics, Census of population (1947), vol. 2, 1952, Table IX.
- (٧) Abdel hakim, M.S. and Abdel hameed, W., "Estimates of the population of Egypt, 1780-1882. A Study in Historical Demography", Population studies, No. 54, Cairo, 1980, PP. 18-21.

- تقدير السكان سنة ١٨٧٢ وتقدير سنة ١٨٨٢ من حساب الباحث.

- معدل النمو السنوي والنسبة المئوية للزيادة السكانية من حساب الباحث.

. إلى ١٥,٩ مليون نسمة سنة ١٩٣٧ ، ثم إلى ١٩ مليون نسمة سنة ١٩٤٧ . وهذا
يعنى أن سكان مصر قد تضاعفوا خلال نصف قرن (١٨٩٧ - ١٩٤٧) . وفى تعداد سنة
١٩٦٠ زاد عدد السكان إلى ٢٦,١ مليون نسمة ، ثم إلى ٣٠,١ مليون نسمة سنة
١٩٦٦ ، أى ضعف الحجم عام ١٩٣٧ . وفى تعداد سنة ١٩٧٦ ارتفع عدد السكان إلى
٣٨,٢ مليون نسمة . أى تضاعف الحجم فى عام ١٩٤٧ ، بما يعنى تضاعف عدد السكان
خلال أقل من ثلاثين سنة (٤٧ - ١٩٧٦) . وفى التعداد الأخير الذى أجري فى نوفمبر
١٩٨٦ قفز عدد السكان إلى حوالى ٥٠,٥ مليون نسمة ، أى بنسبة زيادة سنوية تصل
إلى ٢,٣٪ خلال العشر سنوات المحصورين بين آخر تعدادين (١٩٧٦ - ١٩٨٦) وهى
أعلى نسبة سجلت فى كل فترة الحديثة (جدول رقم ٢ وشكل رقم ١) .

وهذا الحجم السكانى لمصر يعادل نحو ربع سكان الوطن العربى وحوالى عشر سكان
أفريقية و ١٪ من سكان العالم ، هذا يعنى أن هناك مصرياً واحداً بين كل أربعة أفراد فى
الوطن العربى وعشرة أفراد فى أفريقية ومائة فرد فى العالم . فمصر - من حيث الحجم
السكانى - هى أكبر الدول العربيه ، وثانية الدول الأفريقية - بعد نيجيريا - وتستأثر بالمرتبة
الثانية والعشرين بين دول العالم^(١) .

وبوضح الجدول رقم (٣) والشكل رقم (٢) معدل النمو السنوى لسكان مصر خلال
الفترة التى تمتد بين تعداد ١٨٩٧ وتعداد ١٩٨٦ ، ومن دراستهما يتبين ما يلى :

١ - اتجه معدل النمو السنوى نحو الانخفاض باستمرار عقداً بعد عقد خلال الثلاثين
سنة الواقعة بين تعدادى ١٨٩٧ و ١٩٢٧ ، فرغم أن عدد السكان الكلى ارتفع باطراد
خلال هذه الفترة ، فإن معدل النمو السنوى كان على العكس فى هبوط موصول ، إذ
انخفض من ١,٤٥٪ فى الفترة (١٨٩٧ - ١٩٢٧) إلى ١,٢٧٪ فى الفترة
(١٩٠٧ - ١٩١٧) ، ثم إلى ١,١٪ فى الفترة (١٩٢٧ - ١٩٧٦) ، وهو أدنى معدل سجل
فى الفترة الحديثة .

وهذا الانخفاض المطرد فى معدل النمو السكانى يمكن تفسيره فى ضوء : (أ) أن

جدول رقم (٢)

نمو سكان مصر خلال الفترة (١٨٩٧ - ١٩٨٦)

سنوات التعداد	الفترة بين التعدادين (بالنسبة)	عدد السكان	الزيادة الكلية بين التعدادين		الزيادة السنوية	
			المجموع	النسبة المئوية للزيادة	الحجم	النسبة المئوية للزيادة
١٨٩٧	-	٩,٧٤٨,٩٠٦	-	-	-	-
١٩٠٧	١٠,١٦	١١,٢٨٧,٣٥٩	١,٥٣٨,٤٥٣	١٥,٨	١٥١,٤٢٢	١,٦
١٩١٧	٩,٦٨	١٢,٧٥٠,٩١٨	١,٤٦٣,٥٥٩	١٣,٠	١٥١,١٩٤	١,٣
١٩٢٧	٩,٩١	١٤,٢١٧,٨٦٤	١,٤٦٦,٩٤٦	١١,٥	١٤٨,٠٢٧	١,٢
١٩٣٧	١٠,١٣	١٥,٩٣٢,٦٩٤	١,٧١٤,٨٣٠	١٢,١	١٦٩,٢٨٢	١,٢
١٩٤٧	١٠,٠٠	١٩,٠٢١,٨٤٠	٣,٠٨٩,١٤٦	١٩,٤	٣٠٨,٩١٥	١,٩
١٩٦٠	١٣,٤٧	٢٦,٠٨٥,٣٢٦	٧,٠٦٣,٤٨٦	٣٧,١	٥٢٤,٣٨٦	٢,٧
١٩٦٦	٥,٦٩	٢٠,٠٧٥,٨٥٨	٣,٩٩٠,٥٣٢	١٥,٣	٧٠١,٣٢٤	٢,٧
١٩٧٦	١٠,٤٧	٢٨,١٩٨,٢٠٤	٨,١٢٢,٣٤٦	٢٧,٠	٧٧٥,٧٧٣	٢,٦
١٩٨٦	١٠,٠٠	٥٠,٤٥٥,٠٤٩	١٢,٢٥٦,٨٤٥	٣٢,١	١,٢٢٥,٦٨٥	٢,٢

المصادر : من حساب الباحث اعتماداً على المصادر التالية :

(١) مصلحة الإحصاء والتعداد ، تعداد سكان القطر المصري سنة ١٩٤٧ ، الجزء الثاني ، القاهرة ،

١٩٥٢ ، الجدول التاسع .

(٢) مصلحة الإحصاء والتعداد ، تعداد السكان سنة ١٩٦٠ ، الجزء الثاني ، القاهرة ، ١٩٦٣ ،

الجدول الأول .

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النتائج التفصيلية لتعداد العام للسكان والإسكان :

نوفمبر ١٩٦٦ ، الجداول العامة ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، الجدول الثاني .

(٥) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام

١٩٨٦ ، النتائج الأولية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٢ .

جدول رقم (٣)

المعدل السنوى لنمو سكان مصر
خلال الفترة (١٨٩٧ - ١٩٨٦)

الفترة	معدل النمو السنوى (%)
١٨٩٧ - ١٩٠٧	١,٤٥
١٩٠٧ - ١٩١٧	١,٢٧
١٩١٧ - ١٩٢٧	١,١٠
١٩٢٧ - ١٩٣٧	١,١٣
١٩٣٧ - ١٩٤٧	١,٧٩
١٩٤٧ - ١٩٦٠	٢,٣٧
١٩٦٠ - ١٩٦٦	٢,٥٣
١٩٦٦ - ١٩٧٦	٢,٣١
١٩٧٦ - ١٩٨٦	٢,٨٢

المصدر :

حسبت المعدلات اعتماداً على أرقام الجدول رقم (٢) ، باستخدام المعادلة التالية
والتي يستخدمها قسم الدراسات السكانية بالأمم المتحدة فى كتاباته :

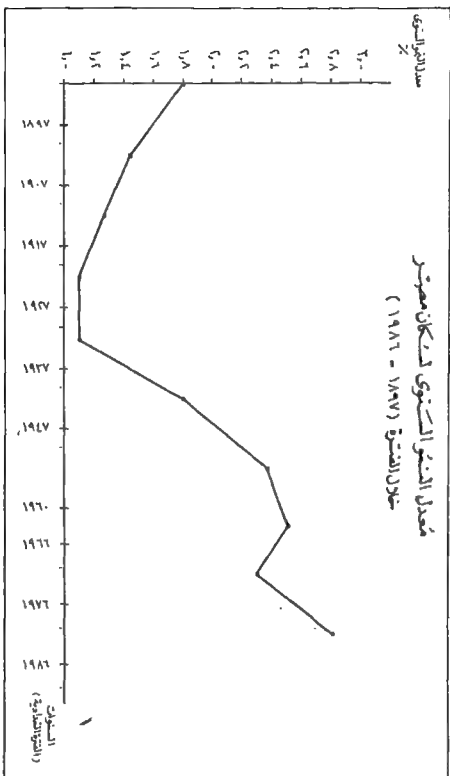
$$\text{Annual Rate of Increase} = \left(\sqrt[t]{\frac{P_1}{P_0}} - 1 \right) \times 100$$

حيث أن P_0 = عدد السكان فى بداية الفترة .

P_1 = عدد السكان فى نهاية الفترة .

t = عدد السنوات الواقعة فى بداية الفترة ونهايتها .

معدل النمو السكاني لسكان مصر
خلال الفترة (١٨٩٧ - ١٩٨٦)



شكل رقم (٥)

الموارد لم تعد تتزايد بنفس سرعة تزايد السكان رغم أن هذه الفترة شهدت ثمار انشاء خزان أسوان ثم تعليته الأولى^(٧). ففي الفترة (١٨٩٧-١٩٢٧) لم تزد المساحة المزروعة إلا ٤٥٦ ألف فدان حيث زادت من ٥,٠٨٨ ألف فدان إلى ٥,٥٤٤ ألف فدان^(٨)، أى بنسبة زيادة كلية تبلغ نحو ٩٪ وهى أقل من نسبة الزيادة الكلية للسكان (٤٥,٨٪). أما المساحة المحصورة فقد زادت من ٦,٧٦٤ ألف فدان سنة ١٨٩٧ إلى ٨,٦٦١ ألف فدان سنة ١٩٢٧^(٩) نظراً لاستكمال التحول من الرى الحوضى إلى الدائم ، غير أن نسبة الزيادة الكلية (٢٨٪) جاءت - هى الأخرى - دون نسبة الزيادة الكلية للسكان . (ب) أن المجتمع المصرى قد تعرض إلى انكماش سكاني فى عام ١٩١٨ فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، بسبب زيادة معدلات الوفيات (المسجلة ٣٩,٦ فى الألف والمعدلة ٤٩ فى الألف)^(١٠) على معدلات المواليد (المسجلة ٣٨,٩ فى الألف والمعدلة ٤٦,٣ فى الألف)^(١١).

٢ - انقلب اتجاه معدل النمو السنوى للسكان من الهبوط إلى الصعود ، فارتفع إلى ١,١٣٪ فى الفترة (٢٧ - ١٩٣٧) ، ثم إلى ١,٧٩٪ فى الفترة (٣٧ - ١٩٤٧) . ويرجع هذا الصعود فى معدل النمو إلى التوسع الزراعى والاستصلاح نتيجة تعليه خزان أسوان الثانية وبداية التصنيع المحدودة ، وإن كان من الراجح أن معدل النمو فى الفترة (٣٧ - ١٩٤٧) مرتفع نسبياً بما أصاب تعداد ١٩٤٧ من تضخم .

٣ - اندفع معدل النمو السنوى للسكان فى الارتفاع ، إذ طفر إلى ٢,٣٧٪ فى الفترة (٤٧ - ١٩٦٠) ، ثم إلى ٢,٥٣٪ فى الفترة (٦٠ - ١٩٦٦) . والواقع أن انطلاق مصر الثورة نحو الإصلاح الزراعى والتنمية الزراعية والصناعية كقيل بتفسير ذلك النمو الكبير .

٤ - انحسر معدل النمو السكانى قليلاً فى السنوات العشرة المحصورة بين عامى ١٩٦٦ ، ١٩٧٦ ، حيث انخفض معدل النمو إلى ٢,٣١٪ ، وهذا الانخفاض الطفيف فى المعدل السنوى لنمو السكان يمكن أن نرجعه إلى : (أ) عدوان ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف حتى نصر أكتوبر ١٩٧٣ ، فللحرب ضحاياها من العسكريين والمدنيين ، ومعظمهم من

السكان فى سن الانحباب ، كما أن حالة الحرب تؤدي عادة إلى عدم استقرار الأحوال السكانية وانخفاض معدلات الخصوبة^(١٣) . (ب) بطء تنفيذ مشروعات التنمية فى أواخر الستينات ، ثم ما أدت إليه التراكبات من أزمة اقتصادية فى أوائل السبعينات .

٥ - عاد معدل النمو السنوى للسكان إلى الاندفاع فى الارتفاع حتى بلغ علواً شاهقاً ، إذ قفز إلى ٢,٨٢٪ فى الفترة المحصورة بين آخر تعدادين (٧٦ - ١٩٨٦) ، وهو أعلى معدل عرفته مصر فى تاريخها السكانى الحديث .

والخلاصة الصافية أن حجم سكان مصر لم يكن يتزايد باطراد فحسب ، ولكن كان حجم النمو الصافى هو الآخر فى تزايد مستمر ، وفى النتيجة فإن المدى الزمنى الذى يستغرقه السكان لمضاعفة أنفسهم يقل باطراد . فمن دراسة إيقاع النمو يتضح أن عدد السكان تضاعف كل نصف قرن فى الفترة (١٨٤٦-١٩٤٧) ، على حين يتضاعف عدد السكان فى ربع قرن تقريباً . أى فى نصف المدة السابقة . فى النصف الثانى من القرن الحالى . ومن ثم يمكن القول بأن مصر قد مرت خلال القرن العشرين بمرحلتين متميزتين من مراحل النمو السكانى :

أولهما :- مرحلة النمو المعتدل : وقد عاشتها مصر خلال النصف الأول من القرون الحالى ، حيث بلغ معدل النمو السكانى فى الفترة (١٨٩٧ - ١٩٤٧) نحو ١,٤٪ سنوياً .

وثانيهما :- مرحلة النمو السريع : وقد دخلتها مصر منذ عام ١٩٤٧ ، أى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ولم تزل تعيش فى هذه المرحلة حتى الآن ، إذ قفز المعدل السنوى لنمو السكان إلى ٢,٧٪ فى الفترة (٤٧ - ١٩٨٦) ، أى حوالى ضعف معدل النمو فى المرحلة السابقة .

ومن ثم فإن بداية هذه الفترة (١٩٤٧) هى التى شهدت تحولاً أساسياً فى اتجاهات النمو السكانى ، إذ انتقلت مصر من غط البلاد التى تمتاز بمواليد مرتفعة ووفيات مرتفعة وبالتالي بتزايد معتدل ، إلى غط البلاد التى تمتاز بمواليد مرتفعة ووفيات منخفضة

وبالتالى يتزايد سريع ، فكانت تلك مرحلة الانفجار السكانى الذى بعد من أبرز مشكلاتها المعاصرة ، ويكفى للدلالة على ذلك أن سكان مصر يتزايدون فى الوقت الحالى بواقع ١,٣٢٦,٠٠٠ نسمة سنوياً أو ١١٠,٥٠٠ نسمة شهرياً أو ٣٦٣٣ نسمة يومياً ، أى بمعدل ١٥١ نسمة فى الساعة الواحدة أو ٢,٥ نسمة فى الدقيقة ، أو أخيراً بواقع فرد واحد كل ٢٤ ثانية^(١٤) .

أما عن التوقعات المستقبلية لحجم سكان مصر ، فمن المتوقع أن يتضاعف عدد السكان خلال ٢٤,٨ سنة - أى أقل من ربع قرن - إذا افترضنا ثبات معدل نمو السكان (٢,٨٢٪ سنوياً) بين آخر تعدادين (١٩٧٦ - ١٩٨٦)^(١٥) . ويعنى هذا أن حجم السكان الذى بلغ نحو ١٠ مليون نسمة فى بداية القرن العشرين سيصل إلى قمة انفجارية خطيرة فى نهايته إذ سيرتفع إلى أكثر من ٧٠ مليون نسمة ، أى أكثر من سبعة أمثال الحجم فى بداية القرن .

ومن الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٣) يبدو بوضوح أن عدد سكان مصر يقدر أن يصل فى عام ٢٠٠١ إلى ٧٢,٩ مليون نسمة على أساس التوقعات العالية ، ينخفض قليلاً إلى ٧٢ مليون نسمة على أساس التوقعات المتوسطة ، وإلى ٧٠,٧ مليون نسمة على أساس التوقعات المنخفضة .

ويتصف سكان مصر بالخصائص الديموغرافية التالية :

١ - يتركز نحو خمس السكان فى فئة صغار السن (٠ - ١٤ سنة) ، ويقع أكثر من نصف السكان فى فئة متوسطى السن (١٥ - ٦٤ سنة) ، فى حين لا يتجاوز كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) نحو ٤٪ من السكان^(١٦) . وهذا التوزيع النسبى للسكان فى الفئات العمرية العريضة يضع مصر فى مجموعة الشعوب الشابة الفتية من حيث النمو السكانى ، ولكنه فى الوقت ذاته يضع عبئاً ثقيلاً متزايد على القوة العاملة فى المجتمع التى يقع على عاتقها عبء إعالة باقى أفرادها ، حيث تصل نسبة الإعالة الكلية الافتراضية إلى ١٠٠/٧٦,٩٣ نسمة طبقاً لبيانات تعداد عام ١٩٨٦^(١٧) .

جدول رقم (٤)

تقديرات عدد سكان مصر حتى عام ٢٠٠١
حسب ثلاثة فروض للخصوبة

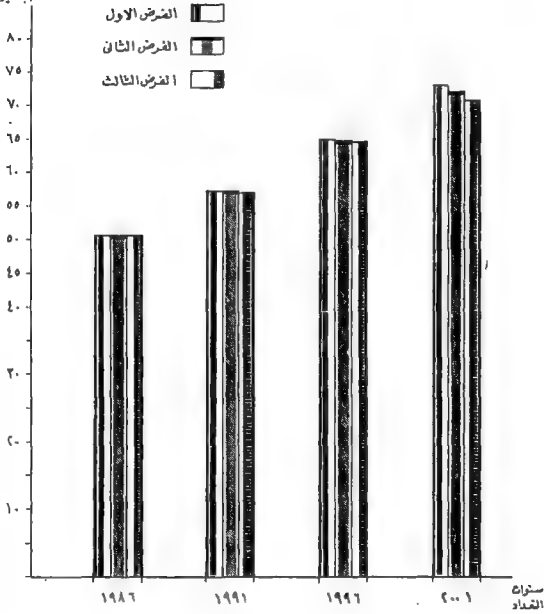
٢٠٠١	١٩٩٦	١٩٩١	الفروض
			الفرض الأول (٤,٥ مولود)
٧٠,١٩٠	٦٢,٣٠٣	٥٤,٩١١	السكان داخل مصر
٢,٧٣١	٢,٤٢٤	٢,١٣٦	السكان خارج مصر
٧٢,٩٢١	٦٤,٧٢٧	٥٧,٠٤٧	المجموع
			الفرض الثاني (٤ مواليد)
٦٩,٢٨٠	٦١,٩٣٢	٥٤,٩٢٢	السكان داخل مصر
٢,٦٩٥	٢,٤٠٩	٢,١٣٧	السكان خارج مصر
٧١,٩٧٥	٦٤,٣٤١	٥٧,٠٥٩	المجموع
			الفرض الثالث (٣,٥ مولود)
٦٨,٠٥٣	٦١,٤٥٥	٥٤,٧٠٧	السكان داخل مصر
٢,٦٤٨	٢,٣٩١	٢,١٢٨	السكان خارج مصر
٧٠,٧٠١	٦٣,٨٤٦	٥٦,٨٣٥	المجموع

المصدر :

CAPMAS, Demographic Analysis of 1976 Egyptian
Population and Housing census, vol. 3, Cairo,
1987, pp.56-81

احتمالات النمو السكاني في مصر في الفترة (١٩٨٦ - ٢٠٠١)

عدد السكان
(بالمليون)



شكل رقم (٣)

٢ - يرتفع معدل الزواج حيث يصل إلى حوالى ١٠ لكل ألف من السكان فى الفترة (٤٧ - ١٩٨٦)^(١٨) ، وينتج عن هذا الارتفاع فى معدل الزواج ارتفاع فى معدل المواليد ، وهذا إلى جانب السن المبكرة للزواج الذى يؤدى إلى تزايد المدى الانجابى للمرأة ، وبالتالى تزايد احتمالات الحمل والانجاب مما يؤدى إلى ارتفاع معدل المواليد . وفى النتيجة ، يتكون مايناهز نصف مليون أسرة جديدة كل عام^(١٩) ، ينتج عنها أعداد كبيرة من المواليد سنوياً ، تؤثر تأثيراً مباشراً فى النمو السكانى والأعباء المادية والاقتصادية والاجتماعية التى يلتزم المجتمع بتوفيرها لسكانه .

٣ - إن نسبة الأمية لازال مرتفعة ، رغم أنها انخفضت من ٧٥٪ من جملة السكان (١٠ سنوات فأكثر) عام ١٩٤٧ إلى ٤٩٪ عام ١٩٨٦^(٢٠) ، بما يعنى أن حوالى نصف المصريين الذين تبلغ أعمارهم عشر سنوات فأكثر أميون . كما ترتفع بوضوح نسبة الأمية بين الإناث اللاتي تبلغ أعمارهن عشر سنوات فأكثر حيث أن أكثر من ثلاثة أخماس إناث مصر (١٠,٥ مليون نسمة) غير قادرات على القراءة والكتابة طبقاً لبيانات التعداد الأخير عام ١٩٨٦ . ولاشك أن ارتفاع نسبة الأمية خاصة بين الإناث - رغم الجهد الذى تبذل فى التعليم - له نتائج سلبية المتعددة فى المظاهر الديمغرافية كالخصوبة والوفيات خاصة وفيات الأطفال الرضع .

٤ - ضعف حجم العمالة النسبى ، فبغض النظر عن تزايد الأعداد المطلقة للقوة العاملة بحكم تزايد السكان السريع ، إلا أن نسبة من يحملون وينتجون من بين مجموع السكان هى نسبة منخفضة بلا مراء . وفى سنة ١٩٧٦ حين بلغ إجمالى قوة العمل حوالى ١١ مليون نسمة ، فلقد كان منهم أقل قليلاً من المليون متعطل بنسبة ٧,٧٪ ، ومن ثم تصل قوة العمل المنتجة بالفعل إلى حوالى ١٠,١ مليون نسمة بنسبة ٢٧,٧٪ من مجموع السكان . وفى سنة ١٩٨٦ بلغ عدد المتعطلين نحو ١,٦ مليون نسمة بنسبة ١٢٪ من جملة القوة العاملة وبالتالى أصبح قوة العمل المنتجة بالفعل حوالى ١١,٧ مليون نسمة بنسبة ٢٤,٥٪ من مجموع السكان^(٢١) . بما يعنى أن نحو ربع السكان فقط

منتجون أما ثلاثة أرباع السكان فيقعون خارج الانتاج ، وبصيغة أخرى تشكل قوة العمل الكاسية نحو ربع السكان مقابل ثلاثة الأرباع من المعالين . ومن ثم ترتفع نسبة الإعالة الكلية الفعلية إلى $100/307.4$ نسمة^(١٧) ، أى تصل إلى أربعة أمثال نسبة الإعالة الكلية الافتراضية ، وهذه النسبة العالية للإعالة تترجم عملياً إلى اتفاقات عديدة فى التغذية والخدمات .

وليس هذا فحسب ، بل هناك توزيعاً غير متوازن لأفراد قوة العمل على الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، حيث تُظهر أرقام تعداد ١٩٨٦ أن خمس قوة العمل الكلية تعمل فى الزراعة والصيد ، وبينما تستوعب الصناعة ثمن القوة العاملة فقط ، فإن الخدمات غير المنتجة مادياً تستأثر بأكثر من الخمس ، والتجارة والتمويل والعقارات تستوعب نحو العشر .

أصف إلى هنا رذاك ، أن هناك إخلالاً فى التركيب المهني ، حيث أن نسبة أصحاب الياقات البيضاء (الفنيون ، الإداريون ، الكتبة وعمال البيع) قد تزايدت من 16.5% من جملة المشتغلين سنة ١٩٦٠ إلى 28.8% سنة ١٩٨٦ ، على حين أن نسبة أصحاب الياقات الزرقاء (العاملين بأيديهم فى الزراعة ، الخدمات والانتاج) قد تناقصت من 83.5% من جملة المشتغلين سنة ١٩٦٠ إلى 71.2% سنة ١٩٨٦^(١٨) . ولأشك أن هذا الإخلال فى التركيب الوظيفي قد أدى بدوره إلى تفشى البطالة المقنعة ، حيث تقدر نسبة البطالة المقنعة بحوالى 25% من قوة العمل الكلية .

ومن المفيد كما هو من الضروري أن تشير إلى أن توزيع السكان فى مصر يأخذ غطاءً فريداً بين معظم دول العالم ، وذلك لأن المعمور لا يغطى سوى مساحة محدودة للغاية تبلغ نحو $36,000$ كيلومتر مربع ، أى ما يماثل 3.6% من مساحة مصر البالغة نحو مليون كيلومتر مربع . على حين أن الاممصور يشغل معظم مساحة مصر حيث يشكل نحو 96.4% من جملة مساحة مصر .

ولعل أبرز الظواهر المتعلقة بتوزيع السكان فى مصر هى التركيز الشديد للسكان فى

وادي النيل ودلتاه ، وعلى النقيض التبعثر الشديد للسكان في الصحارى المصرية ، فبينما يحتشد نحو ٤٧,٦ مليون نسمة يمثلون ٩٨,٨٪ من جملة سكان مصر فوق ٣,٦٪ فقط من جملة مساحة مصر ، لا يسكن هذه الصحارى التي تغطى ٩٦,٤٪ من جملة مساحة مصر سوى حوالى نصف مليون نسمة يشكلون ١,٢٪ فقط من جملة سكان مصر حسب تعداد ١٩٨٦ .

ويبدو أيضاً التباين في توزيع السكان بين الحضر والريف . حيث ارتفع عدد سكان الحضر من حوالى ٦,٤ مليون نسمة بنسبة ٣٣,٥٪ من جملة سكان مصر عام ١٩٤٧ إلى حوالى ٢١,٢ مليون نسمة بنسبة ٤٣,٩٪ من السكان عام ١٩٨٦^(٢٤) . وهذا يعنى أن سكان الحضر قد تضاعفوا أكثر من ثلاث مرات خلال أربعين عاماً . وهذا التزايد السريع لسكان الحضر يمكن تفسيره فى ضوء^(٢٥) : (أ) الزيادة الطبيعية ، وقد أسهمت بنحو ٦١,٨٪ من جملة الزيادة الكلية فى الفترة (٤٧ - ١٩٦٠) ، وحوالى ٦٧,٤٪ خلال الفترة (٦٠ - ١٩٦٦) ، ونحو ٧٥٪ فى الفترة (٦٦ - ١٩٧٦) . (ب) التدفق الهجرى ، وقد وصل نصيبهما من النمو الحضري إلى ٣١,٢٪ و ٢٦,٨٪ و ١٧,٥٪ فى هذه الفترات التعدادية على الترتيب . (ج) الضم الإدارى ، ويتراوح نصيبه بين ٥,٨٪ و ٧,٥٪ من جملة الزيادة الكلية للحضر .

وقد ترتب على التزايد السريع لسكان المدن الكثير من المشكلات الصعبة والمعقدة ، لعل من أهمها : (أ) البطالة ، حيث وصل عدد المتعطلين فى المدن نحو المليون متعطل بنسبة سدس جملة قوة العمل فى المدن حسب تعداد ١٩٨٦ ، هذا إلى جانب أن التحول المهني الحديث فى مصر وتضخم قطاع الحرف الثالثة يعد فى أغلب الزحيان تحولاً من الانتاج إلى الإستهلاك . (ب) ابتلاع المدن فى قراها للأراضى الزراعية الملاصقة مباشرة للمنطقة المبنية ، وغالباً ماتكون من أكثر الأراضى الزراعية إنتاجية ، وبالتالي يسفر النمو غير المرجح عن خسارة هذه الأراضى المنتجة . (ج) زيادة الطلب على الغذاء لإشباع حاجات الرافدين الجدد إلى المدن .

ونظراً لأن المعمور المصرى محدوده للغاية ، فإن الزيادة المطردة فى حجم السكان
تترجم مساحياً إلى تزايد مستمر فى كثافة السكان . ففي عام ١٩٤٧ بلغت الكثافة
الساكنة ٥٤٦ نسمة / كم^٢ ثم ارتفعت تباهاً حتى وصلت إلى ١٠٤١٨ نسمة / كم^٢ سنة
١٩٨٦ ، أى أن الكثافة زادت بحوالى ٢٢ نسمة / كم^٢ سنوياً فى المتوسط بين هذين
التاريخين . ومن المتوقع أن ترتفع كثافة السكان إلى أكثر من ٢٠٠٠ نسمة فى
الكيلومتر المربع سنة ٢٠٠٠ . ولما كانت أرقام الكثافة الساكنة مؤشراً بوضوح مدى ضغط
حجم السكان على مساحة المعمور ، فإن مصر بذلك تعد من أعلى دول العالم فى كثافتها
السكانية .

ولقد واكب المد السكانى المطرد - فى الريف والحضر - زحف عمرانى مستمر على
الأراضى الزراعية ، مما يعنى تحول جزء من الأرض الزراعية المحددة إلى استخدامات غير
زراعية ، وهى خسارة فادحة للغاية .

الأرض الزراعية :

تبلغ المساحة الكلية لمصر حوالى ٢٦٠ مليون فدان ، على حين انحصرت الرقعة
المزروعة فى مساحة ٥٠١ مليون فدان عام ١٩٩٧ ، تزايدت بعدها بمعدلات بطيئة حتى
وصلت إلى حوالى ٦ مليون فدان فى عام ١٩٨٦ .

ومن الجدول رقم (٥) والشكل رقم (٤) يتبين أن السكان فى تزايد سريع والأرض
أقرب إلى الشبث ، وبالتالي فإن متوسط نصيب الفرد من الأرض فى تناقص مستمر فى
الفترة (١٩٨٦ - ١٩٩٧) تزايد عدد سكان مصر بنسبة ٤١٧٪ ، على حين لم تزد
مساحة الأرض المزروعة إلا ١٨٪ ، كما لم تزد المساحة المحصولية بأكثر من ٦٧٪ .
وترتب على ذلك أن نصيب الفرد من الأرض المزروعة هبط من أكثر من نصف فدان إلى
٠,١٢ فدان ، كما انخفض نصيب الفرد من المساحة المحصولية من ٠,٧ فدان إلى ٠,٢٢ .

جدول رقم (٥)

السكان والأرض
(١٩٨٦ - ١٩٩٧)

عدد السكان (ألف نسمة)	المساحة المزروعة	المساحة المحصولية		
		المساحة (ألف فدان)	الزيادة أو النقص الفرد	النصيب
١٩٩٧	٩,٧٤٩	٥,٠٨٨	٠٠	٠,٥٢
١٩٩٧	١١,٢٨٧	٥,٤٠٣	٣١٥ +	٠,٤٨
١٩٩٧	١٢,٧٥١	٥,٢٩٦	١٠٧ -	٠,٤١
١٩٩٧	١٤,٢١٨	٥,٥٤٤	٢٤٨ +	٠,٣٩
١٩٩٧	١٥,٩٣٣	٥,٢٨١	٢٦٣ -	٠,٣٣
١٩٩٧	١٩,٠٢٢	٥,٧٦١	٤٨٠ +	٠,٣٠
١٩٩٠	٢٦,٠٨٥	٥,٩٧٤	٢١٣ +	٠,٢٣
١٩٩٦	٣٠,٠٧٦	٦,٠٠٠	٢٦ +	٠,٢٠
١٩٩٦	٣٨,١٩٨	٦,٣٠٠	٣٠٠ +	٠,١٦
١٩٨٦	٥٠,٤٥٥	٦,٠١٩	٢٨١ -	٠,١٢

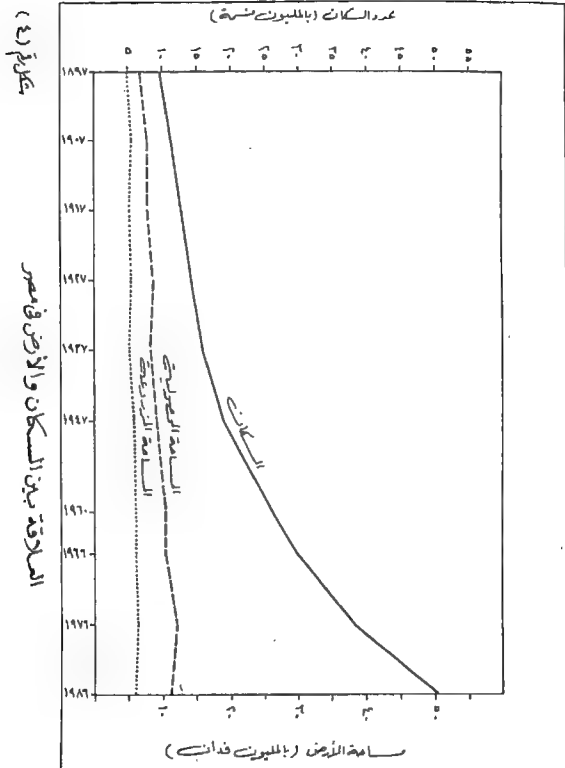
المصدر :

من حساب الباحث اعتماداً على :

(١) CAPMAS, Population and Development : A Study on the
Population Increase and its Challenge to Development
in Egypt, Cairo, 1978, P. 196 .

(٢) التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت عام ١٩٨٦ .

(٣) الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء ، الزمام والمساحات المنزوعة لى جمهورية مصر العربية عام
١٩٨٦ ، القاهرة ، يونيو ١٩٨٩ ، جدول رقم (١) .



فدان ، وبهذا أصبح كل ثمانية أفراد تقريباً يعيشون على فدان واحد من الأرض المزروعة ، وكل خمسة أفراد تقريباً يشتركون فى فدان واحد من المساحة المحصولية فى عام ١٩٨٦ ، على حين كان كل شخصين فقط يعيشون على فدان واحد من الأرض المزروعة وفدان ونصف الفدان من المساحة المحصولية فى عام ١٨٩٧ .

هذا عن مجموع السكان ككل ، أما إذا قصرنا النسبة بين الأرض الزراعية والسكان على سكان الريف وحدهم ، فإن نصيب الفرد فى الريف ليس أفضل كبيراً ، ففى بداية القرن الحالى كانت حصته من الأرض المزروعة ٠,٥٨ فدان ، وفى منتصف القرن انخفضت هذه الحصة إلى ٠,٤٥ فدان ، ثم هبطت إلى ٠,٢٢ فدان سنة ١٩٨٦ .

ومن المتوقع أن يتناقص متوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية باطراد مع التزايد السريع للسكان . فرغم أن المساحة الزراعية قد زادت بنحو ١,٣ مليون فدان فى العقود الثلاثة الأخيرة^(٢٢٦) ، إلا أن الرقعة الزراعية ظلت ثابتة تدور حول ٦ ملايين فدان ، ولاشك أن العامل الأساسى وراء ذلك هو النمو العمرانى الذى يبتلع الأراضي الجيدة ، حيث تقدر المساحة التى تمتقطع من الأرض الزراعية بنحو ٤٥ ألف فدان سنوياً^(٢٢٧) . أضف إلى هذا نقص أو تدمير الطاقة الحيوية للأرض والتى تؤدى فى النهاية إلى التصحر . ومن ثم فلعل من المفيد أن نذكر بأنه إذا استمرت معدلات استصلاح الأراضي ومعدلات تأكلها الرأهنة حتى نهاية القرن الحالى ، فستكون جملة المستصلح مساوية لجملة الفاقد وحينئذ تكون المحصلة الصافية صفراً .

ولعل كثافة السكان على أساس نسبة الحجم إلى مساحة الأرض الزراعية تعطى مؤشراً هاماً يوضح مدى ضغط حجم السكان على المساحة المزروعة ، وهذه الكثافة لون من الكثافة العامة وليست كثافة زراعية ، ويقصد بها معرفة حصة الفرد من الأرض المزروعة بالفدان فى المحافظات المصرية غير الصحراوية^(٢٢٨) .

فمن الجدول رقم (٦) يلاحظ أن الكثافة للفدان ترتفع بوضوح فى المحافظات الحضرية وهى القاهرة ، الأسكندرية ، بورسعيد والسويس ، غير أنها تصل إلى القمة فى القاهرة إذ

جدول رقم (٦)

كثافة السكان على المساحة المزروعة
فى المحافظات المصرية ١٩٨٦

المحافظة	عدد السكان	المساحة المزروعة (بالفدان)	الكثافة (نسمة/الفدان)	حصة الفرد	
				فدان	قيراط
القاهرة	٦,٠٥٢,٨٣٦	٤٠,٠٨٤	١,٤٨٢	٠٠	٠٠
الأسكندرية	٢,٩١٧,٣٢٧	٨٨,٦٠٥	٣٣	٠,٠٣	٠,٧
بورسعيد	٣٩٩,٧٩٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
السويس	٣٢٦,٨٢٠	٧,٩٩٤	٤١	٠,٠٣	٠,٦
الإسماعيلية	٥٤٤,٤٢٧	٩٣,٣٥٩	٦	٠,١٧	٤,٠
البحيرة	٣,٢٥٧,١٦٨	٦٨١,٣٦٦	٥	٠,٢١	٤,٨
دمياط	٧٤١,٢٦٤	١٠٣,٧٤٩	٧	٠,١٤	٣,٤
كفر الشيخ	١,٨٠٠,١٢٩	٤٦٤,٦٥٦	٤	٠,٢٦	٦,٠
الغربية	٢,٨٧٠,٩٦٠	٣٩٧,٥٥٦	٧	٠,١٤	٣,٤
الدقهلية	٣,٥٠٠,٤٧٠	٥٩٥,٨٣١	٦	٠,١٧	٤,٠
الشرقية	٣,٤٢٠,١١٩	٦٨١,٤٣٦	٥	٠,٢٠	٤,٨
المنوفية	٢,٢٢٧,٠٨٧	٣١٥,٨٢٩	٧	٠,١٤	٣,٤
القليوبية	٢,٥١٤,٢٤٤	١٨٤,٥٠٠	١٤	٠,٠٧	١,٧
الجيزة	٣,٧٠٠,٠٥٤	١٧١,٢٤٣	٢٢	٠,٠٥	١,١
الفيوم	١,٥٤٤,٠٤٧	٣١٧,٦٨٥	٥	٠,٢١	٤,٨
بنى سويف	١,٤٤٢,٩٨١	٢٦٨,٥٩٤	٥	٠,١٩	٤,٨
المنيا	٢,٦٤٨,٠٤٣	٤٧٠,٦٦٣	٦	٠,١٨	٤,٠
أسيوط	٢,٢٢٣,٠٣٤	٣٤٤,٩٣٧	٦	٠,١٦	٤,٠
سوهاج	٢,٤٥٥,١٣٤	٢٨٧,٥٢٧	٩	٠,١٢	٢,٧
قنا	٢,٢٥٢,٣١٥	٣٢٥,٥٣٧	٧	٠,١٤	٣,٤
أسيوان	٨٠١,٤٠٨	١٠٧,١٤٦	٧	٠,١٣	٣,٤
جملة مصر (بدون محافظات الحدود)	٤٧,٦٣٩,٦٦٠	٥,٩١٢,٢٩٧	٨	٠,١٢	٣,٠

المصدر : من حساب الباحث اعتماداً على :

(١) التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ١٩٨٦ ، النتائج الأولية ، جدول رقم (١) .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الزمام والمساحات المزروعة فى جمهورية مصر

العربية عام ١٩٨٦ ، يومية ١٩٨٩ ، جدول رقم (٢٤) .

تسجل ٤٨٢.١ نسمة للفدان ، ويرجع ذلك إلى أن هذه المحافظات تضم أساساً مدنًا خالصة الحضرية ، ومن ثم فإن تلبية الطلب على الغذاء فيها يعتمد على محافظات أخرى، وهذا يعني أن الحب - على الفدان في بقية المحافظات ليس عاملاً يسكن هذه المحافظات ، لأن سكان المحافظات الحضرية يشاركون في الضغط على الأرض الزراعية ، وخاصة بالنسبة للمحافظات التي تكثر فيها ظهوراً زراعيًا للمدن الكبرى وهي القاهرة والأسيوط^(٢٤) . أما بقية المحافظات التي تتباين فيها نسبة الريف والحضر فيمكن تصنيفها إلى مايلي :

١ - تغطي كل من محافظة الجيزة ومحافظة القليوبية بأعلى معدلات الكثافة - خارج المحافظات الحضرية - حيث تصل في الأولى إلى ٢٢ نسمة للفدان ، وتبلغ في الثانية ١٤ نسمة للفدان ، ويمكن تفسير ذلك في ضوء أن النطاق الإقليمي للقاهرة الكبرى يضم أجزاء واسعة من هاتين المحافظتين ، وبالتالي فإنهما يشكلان منطقة ترويض القاهرة بالفراخ والحضرات والأليان .

٢ - تأتي محافظة سوهاج في المرتبة الثالثة بين المحافظات الريفيه من حيث الكثافة للفدان ، حيث ترتفع هذه الكثافة إلى ٩ أفراد للفدان ، أي أن حصة الفرد من الأرض الزراعية لا تزيد على ٢,٧ قيراط .

٣ - أن الكثافة في بقية المحافظات تتراوح بين ٥ - ٧ أفراد للفدان ، ومعنى هذا أن ما يخص الفرد من الأراضي الزراعية يراوح بين ٨,٤ - ٣,٤ قيراط .

والمحصلة ، أن نصيب الفرد من الأرض المزروعة في مصر بالغ الانخفاض ، حيث لا يزيد على ٣ قيراط فقط سنة ٢٠٠٠ مع استمرار النمو السريع للسكان وثبات مساحة الأرض الزراعية^(٢٥) .

ويتبين من الجدول رقم (٧) ومحتوى لورتر ١ شكل رقم ٥) عن العلاقة التراكمية بين توزيع السكان وتوزيع الأراضي المزروعة على المحافظات المصرية ، أن منطقة عدم التوازن في توزيع السكان تشغل جزءاً كبيراً من محتوى لورتر ، وكان من المنصور أن عدم العدالة في توزيع السكان في مصر ينسحب أساساً على أن العمود المصري يمثل نسبة محدودة من

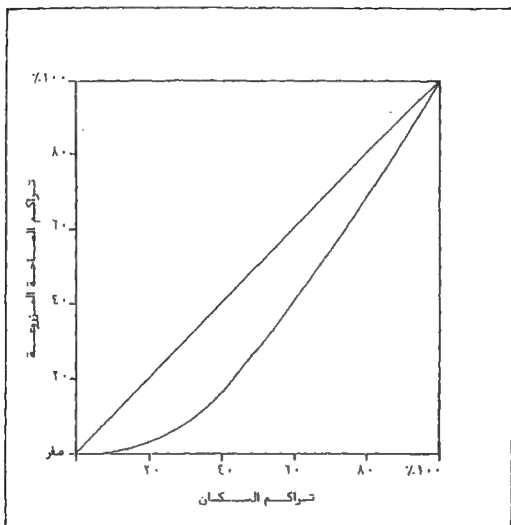
جدول رقم (٧)

التوزيع التراكمي لمساحة الأراضي المزروعة والسكان
في المحافظات المصرية ١٩٨٦

المحافظة	مساحة الأراضي المزروعة		السكان	
	٪ من جملة المساحة	التكرار المتجمع الصاعد	٪ من جملة السكان	التكرار المتجمع الصاعد
بورسعيد	٠.٠	٠.٠	٠.٨٣	٠.٠
القاهرة	٠.٠٧	٠.٠٧	١٢.٥٦	١٢.٣٩
السويس	٠.١٣	٠.٢٠	٠.٦٨	١٤.٠٧
الأسكندرية	١.٤٧	١.٦٧	٦.٠٥	٢٠.١٢
الإسماعيلية	١.٥٥	٣.٢٢	١.١٣	٢١.٢٥
دمياط	١.٧٢	٤.٩٤	١.٥٤	٢٢.٧٩
أسوان	١.٧٨	٦.٧٢	١.٦٦	٢٤.٤٥
الجيزة	٢.٨٥	٩.٥٧	٧.٦٨	٣٢.١٣
القليوبية	٣.٠٦	١٢.٦٣	٥.٢٢	٣٧.٣٥
بنى سويف	٤.٤٦	١٧.٠٩	٢.٩٩	٤٠.٣٤
سوهاج	٤.٧٨	٢١.٨٧	٥.٠٩	٤٥.٤٣
الشرقية	٥.٢٥	٢٧.١٢	٤.٦٢	٥٠.٠٥
الفيوم	٥.٢٨	٣٢.٤٠	٣.٢٠	٥٣.٢٥
قنا	٥.٤١	٣٧.٨١	٤.٦٧	٥٧.٩٢
أسيوط	٥.٧٣	٤٣.٥٤	٤.٦١	٦٢.٥٣
الغربية	٦.٦١	٥٠.١٥	٥.٩٦	٦٨.٤٩
كفر الشيخ	٧.٧٢	٥٧.٨٧	٣.٧٣	٧٢.٢٢
المنيا	٧.٨٢	٦٥.٦٩	٥.٤٩	٧٧.٧١
الدقهلية	٩.٩٠	٧٥.٥٩	٧.٢٦	٨٤.٩٧
البحيرة	١١.٣٢	٨٦.٩١	٦.٧٦	٩١.٧٣
الشرقية	١١.٣٣	٩٨.٢٤	٧.١٠	٩٨.٨٣

المصدر : من حساب الباحث اعتماداً على :

- (١) التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ١٩٨٦ ، النتائج الأولية ، جدول رقم (١) .
 - (٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الزمام والمساحات المزروعة في جمهورية مصر العربية عام ١٩٨٦ ، يونيو ١٩٨٩ ، جدول رقم (٢٤) .
- .. حلفت المساحة والسكان لمحافظة الحدود .



منحلي لوزن للعلاقة بين المساحة المزروعة وتوزيع السكان في مصر ، ١٩٨٦

شكل رقم (٥)

المساحة الكلية لمصر ، ولكن المفارقة فى توزيع السكان تزداد وضوحا فى حالة نسبة السكان إلى الأراضى المزروعة^(٣١) . حيث يعيش حوالى ثلث سكان مصر (٣٢,١٣٪) فوق أقل من عشر المساحة المزروعة فقط (٩,٥٧٪) ، كما أن نصف سكان مصر (٥٠,٥٪) يعيش فى محافظات لاتضم سوى ربع جملة مساحة الأراضى المزروعة (٢٧,١٢٪) .

ومن الجدول رقم (٨) يتضح أن محافظات الوجه البحرى (دمياط ، الدقهلية ، الشرقية ، القليوبية ، كفر الشيخ ، الغربية ، المنوفية ، البحيرة والإسماعيلية) تحظى بنحو ٥٨,٥٪ من المساحة المزروعة وتستأثر بأكثر من خمسى سكان مصر (٤٣,٣٪) أما محافظات الوجه القبلى (الجيزة ، بنى سويف ، الفيوم ، المنيا ، أسيوط ، سوهاج، قنا وأسوان) فتستحوذ على حوالى ٣٨,١٪ من مساحة الأراضى الزراعية وتستوعب أكثر قليلا من ثلث سكان مصر (٣٥,٤٪) ، على حين لاتشغل المحافظات الحضرية (القاهرة ، الأسكندرية ، بورسعيد والسويس) سوى ١,٦٪ من جملة المساحة المزروعة ، ومع ذلك فهى تضم خمس سكان مصر (٢٠,١٪) . بينما تكاد محافظات الحدود (البحر الأحمر ، الوادى الجديد ، مطروح ، شمال سيناء وجنوب سيناء) تكون فراغا سكانيا ، حيث لايزيد عدد سكانها إلا قليلا على نصف المليون نسمة أى مايعادل ١,٢٪ من جملة السكان ، ولاتضم سوى ١٠٦,٦٨٥ فدان أى مايمثل ١,٨٪ من جملة مساحة الأراضى المزروعة .

ويلقى الجدول رقم (٩) الضوء على مدى التوازن أو الاختلال بين الأراضى المزروعة والسكان فى كل محافظة من المحافظات المصرية باستثناء محافظات الحدود ،

جدول رقم (٨)

توزيع الأراضي المزروعة والسكان في مصر ، ١٩٨٦

المحافظات	مساحة الأراضي الزراعية		السكان	
	المساحة بالفدان	%	العدد	%
المحافظات الحضرية	١٠٠,٦٨٣	١,٦	٩,٦٩٦,٧٧٦	٢٠,١
محافظات الوجه البحري	٣,٥١٨,٢٩١	٥٨,٥	٢٠,٨٧٥,٨٦٨	٤٣,٣
محافظات الوجه القبلي	٢,٢٩٣,٣٢٣	٣٨,١	١٧,٠٦٧,٠١٦	٣٥,٤
جملة المحافظات المأهولة	٥,٩١٢,٢٩٧	٩٨,٢	٤٧,٦٣٩,٦٦٠	٩٨,٨
محافظات الحدود	١٠٦,٦٨٥	١,٨	٥٦٥,٣٨٩	١,٢
جملة مصر	٦,٠١٨,٩٨٢	١٠٠,٠	٤٨,٢٠٥,٠٤٩	١٠٠,٠

المصدر : من حساب الباحث اعتمادا على :

(١) الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، الزمام والمساحات المزروعة في جمهورية مصر

العربية عام ١٩٨٦ ، يونيو ١٩٨٩ ، جدول رقم (٢٤) .

(٢) التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ١٩٨٦ ، النتائج الأولية ، جدول رقم (١١) .

جدول رقم (٩)

التوزيع النسبي للسكان ومساحة الأراضي الزراعية
في المحافظات المصرية ، ١٩٨٦

المحافظة	السكان		المساحة المزروعة	
	% من جملة السكان	الترتيب	% من جملة المساحة	الترتيب
القاهرة	١٢,٥٦	١	٠,٠٧	٢٠
الجيزة	٧,٦٨	٢	٢,٨٥	١٤
الدقهلية	٧,٢٦	٣	٩,٩٠	٣
الشرقية	٧,١٠	٤	١١,٣٣	١
البحيرة	٦,٧٦	٥	١١,٣٢	٢
الأسكندرية	٦,٠٥	٦	١,٤٧	١٨
الغربية	٥,٩٦	٧	٦,٦١	٦
المنيا	٥,٤٩	٨	٧,٨٢	٤
القليوبية	٥,٢٢	٩	٣,٠٦	١٣
سوهاج	٥,٠٩	١٠	٤,٧٨	١١
قنا	٤,٦٧	١١	٥,٤١	٨
المنوفية	٤,٦٢	١٢	٥,٢٥	١٠
أسيوط	٤,٦١	١٣	٥,٧٣	٧
كفر الشيخ	٣,٧٣	١٤	٧,٧٢	٥
الفيوم	٣,٢٠	١٥	٥,٢٨	٩
بنى سويف	٢,٩٩	١٦	٤,٤٦	١٢
أسيوط	١,٦٦	١٧	١,٧٨	١٥
دمياط	١,٥٤	١٨	١,٧٢	١٦
الإسماعيلية	١,١٣	١٩	١,٥٥	١٧
بورسعيد	٠,٨٣	٢٠	٠	٢١
السويس	٠,٦٨	٢١	٠,١٣	١٩

المصدر : من حساب الباحث اعتماداً على مصادر الجدول السابق .

- حلت المساحة والسكان لمحافظة الحدود

وحسب أرقامه يمكن تقسيم المحافظات إلى ثلاث مجموعات هي كما يلي ^(٢٢) :

١- محافظات يتحقق فيها نوع من التوازن بين السكان والمساحة المزروعة وهي الاسماعيلية ، دمياط ، سوهاج ، قنا وأسوان ، حيث تضم هذه المحافظات الخمس نحو ١٤,١ ٪ من السكان وحوالى ١٥,٢ ٪ من المساحة المزروعة .

٢- محافظات لا تتوازن فيها المساحة المزروعة مع السكان وهي القاهرة ، الاسكندرية ، بورسعيد ، السويس ، القليوبية والجيزة ، حيث تستأثر هذه المحافظات الست بحوالى ثلث سكان مصر (٣٣,٢ ٪) بينما لاتضم سوى حوالى ٧,٦ ٪ فقط من المساحة المزروعة . وتبدو المشكلة الحقيقية فى القاهرة والاسكندرية على وجه الخصوص ، فالقاهرة تستحوذ على نحو ثمن سكان مصر (١٢,٦ ٪) على حين لاتكاد تضم أرضا زراعية (٠,٧ ٪ فقط من المساحة المزروعة) ، كما أن الاسكندرية لاتشغل سوى ١,٤٧ ٪ من المساحة المزروعة ومع ذلك فهي تستأثر بأكثر من ٦ ٪ من السكان .

٣- محافظات تقل فيها نسبة سكانها إلى جملة سكان مصر عن نسبة مساحة أراضيها المزروعة إلى جملة المساحة المزروعة فى مصر ، وهي تشمل الدقهلية ، الشرقية ، كفر الشيخ ، الغربية ، المنوفية ، البحيرة ، بنى سويف ، الفيوم ، المنيا وأسيوط ، حيث تضم هذه المحافظات العشر نحو ٥١,٧ ٪ من السكان ، وتحظى بحوالى ٧٥,٤ ٪ من المساحة المزروعة .

وفى هذا الصدد يجدر بنا أن نذكر على الفور ، أن هذا التصنيف يرتبط بالمساحة المزروعة ، دون أن نأخذ فى الاعتبار المقدرة الانتاجية للأراضى الزراعية ، إذ أن الأراضى

الزراعية فى المحافظات المصرية تختلف من حيث المقدرة الانتاجية . ففى محافظات دمياط، الدقهلية ، الشرقية ، كفر الشيخ ، البحيرة والفيوم تصنف النسبة العليا من المساحة المزروعة من أراضى الدرجة الثالثة (ذات الانتاجية المتوسطة) وأراضى الدرجة الرابعة (ذات الإنتاجية المحدودة) ، وفى محافظات الغربية ، المنوفية ، القليوبية ، الجيزة ، بنى سويف ، المنيا ، أسيوط ، سوهاج ، قنا وأسوان تصنف نصف المساحة المزروعة تقريباً من أراضى الدرجة الثانية (ذات الانتاجية الجيدة) بينما تصنف معظم المساحة الباقية من الدرجتين الثالثة والرابعة ، أما أراضى الدرجة الأولى (ذات الانتاجية العالية) فلا تشكل سوى نسبة ضئيلة تبلغ نحو ١,٦٪ فقط من المساحة الكلية للأراضى الزراعية ، ومعظمها فى محافظات القليوبية والمنوفية والمنيا وأسيوط . وعلى الجملة فإن حوالى نصف المساحة المنزرعة من الدرجتين الثالثة والرابعة ذات الانتاجية المتوسطة أو الضعيفة^(٣٣) .

ولقد ترتب على تقلص نصيب الفرد من المساحة المزروعة وتدهور خصوبة الأراضى الزراعية انخفاض الحجم النسبى للمشتغلين بالزراعة . ففى النصف الأول من القرن العشرين (١٨٩٧ - ١٩٤٧) بلغ الحجم النسبى للعاملين بالزراعة نحو ثلثى حجم قوة العمل الكلية ، إلا أن نسبة المشتغلين فى الزراعة إلى جملة القوة العاملة انخفضت إلى ٥٨٪ فى تعداد سنة ١٩٦٠ ، ثم إلى ٤٧,٧٪ فى تعداد سنة ١٩٧٦ ، ثم هبطت إلى ٣٨,٦٪ فى تعداد سنة ١٩٨٦^(٣٤) .

إن النمو السكانى السريع الذى شهدته مصر - ولاتزال - منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قد بدد أثر الجهود الطيبة التى بذلت فى مجال التنمية الاقتصادية ، مما أدى إلى انخفاض مستوى المعيشة ، حيث أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى يعد من الدخول المنخفضة فى العالم (نحو ١٠٠,٤٥ جنيهًا عام ٨٦ / ١٩٨٧)^(٣٥) .

الغذاء

الغذاء :

(النسبة المئوية) :

إن المركب الغذائي المصري متواضع إذا ما قورن بنظيره في معظم الدول الأخرى ، فمن الجدول رقم (١٠) والشكل رقم (٦) يتبين مايلي :

١ - تقلل الحبوب الغذاء الأساسي للإنسان المصري ، إذ ترتفع نسبة ما يستهلكه الفرد من الحبوب سنوياً إلى أقل قليلاً من نصف جملة ما يستهلكه من المواد الغذائية ، وهذه نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بمثيلتها في الدول الأخرى .

ولقد زاد متوسط استهلاك الفرد من الحبوب باطراد ، حيث ارتفع من ٢٠٢,٣ كيلوجرام عام ٦٠ / ١٩٦١ ، إلى ٢٧٩ كيلوجرام عام ٧٠ / ١٩٧١ ، ثم إلى ٣٣٠,٨ كيلوجرام عام ٨٦ / ١٩٨٧ .. وهو معدل مرتفع للغاية حيث يبلغ حوالى ثلاثة أمثال الاحتياجات الحقيقية للإنسان^(٣٦) .

وتعتبر نسبة الحبوب والتشويات في غذاء الفرد - بصفة عامة - مقياساً غير مباشر لمستوى الدخل ومستوى المعيشة ، فانخفاض هذه النسبة يدل على ارتفاع متوسط الدخل ومستوى المعيشة ، أما ارتفاعها فيدل على انخفاض متوسط الدخل ومستوى المعيشة^(٣٧) ، حيث يزداد طلب الطبقات محدودة الدخل على تلك السلع الضرورية الدنيا المألوفة للبطن^(٣٨) .

٢ - انخفض نصيب الفرد من البقول - وهي من المصادر الأساسية للبروتين النباتي في غذاء الإنسان والتي تعتمد عليها الطبقات محدودة الدخل - حيث أصبح ٧,٤ كيلوجرام عام ٨٦ / ١٩٨٧ بعد أن كان ١٠,٩ كيلوجرام عام ٦٠ / ١٩٦١ ، وقد يعنى هذا ارتفاع مستوى المعيشة ولكن مما قد يدحض هذا الغرض انخفاض مستوى الدخل الفردى ، وبالتالي فإن أى زيادة في الدخل يتجه بها المستهلك إلى إشباع حاجاته من السلع الغذائية الضرورية وهي الحبوب عامة والقمح خاصة^(٣٩) .

جدول رقم (١٠)

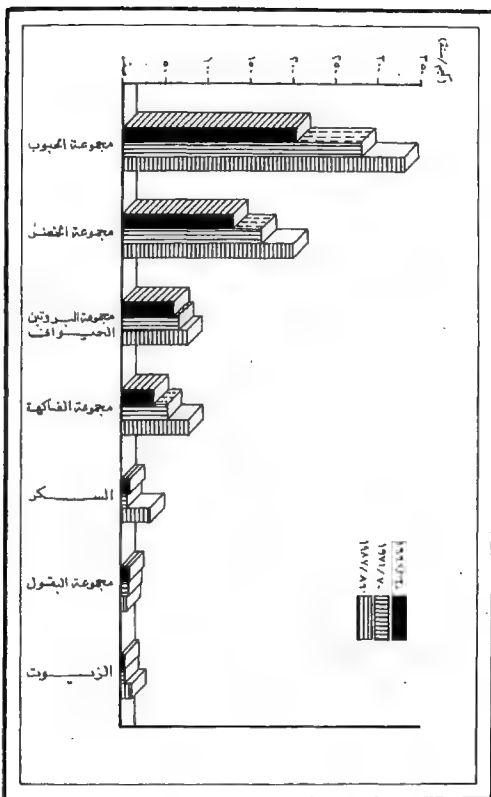
تطور متوسط الاستهلاك الفردي السنوي من المواد الغذائية
فى السنوات ١٩٦١/٦٠ و ١٩٧١/٧٠ و ١٩٨٧/٨٦

١٩٨٧/٨٦		١٩٧١/٧٠		١٩٦١/٦٠		السلع الغذائية
نصيب الفرد كجم/سنة %	نصيب الفرد كجم/سنة %	نصيب الفرد كجم/سنة %	نصيب الفرد كجم/سنة %	نصيب الفرد كجم/سنة %	نصيب الفرد كجم/سنة %	
٤٥,٠	٣٣,٨	٤٩,١	٢٧٩,٠	٤٤,١	٢٠٢,٣	مجموعة الحبوب
١,٠	٧,٤	١,٧	٩,٥	٢,٤	١٠,٩	مجموعة البقول
١,٦	١٢,٠	٠,٩	٥,٣	١,١	٥,١	الزيوت
٤,٥	٣٢,٨	١,٢	٧,٠	٢,٥	١١,٤	السكر
١٠,٢	٧٥,٣	١١,٩	٦٧,٤	١٣,٤	٦١,٤	مجموعة البروتين الحيوانى
١٠,٦	٧٨,٠	٩,٤	٥٣,٣	٨,٤	٣٧,٩	مجموعة الفواكه
٢٧,١	١٩٩,٠	٢٥,٨	١٤٦,٣	٢٨,٢	١٢٩,٧	مجموعة الخضر
١٠٠,٠	٧٣٥,٣	١٠٠,٠	٥٦٧,٨	١٠٠,٠	٤٥٨,٩	المجموع

المصدر :

حسين محمد صالح ، إحصائيات الاكتفاء الذاتى وضرورة تحقيق الأمن الغذائى فى مصر ،
مصر المعاصرة ، العدوان ٤١١ و ٤١٢ ، القاهرة ، يناير و أبريل ١٩٨٨ ، ص ١٨١ .

شكل رقم (٩) ، تطور متوسط الاستهلاك الفردي السنوي من المواد الغذائية في السنوات (١٩٦١/٦٠ - ١٩٨٧/٨٦) (١٩٨٧/٨٦ - ١٩٨٧/٨٦)



٣ - زاد متوسط نصيب الفرد من مجموعة البروتينات الحيوانية زيادة طفيفة ، حيث ارتفع من ٦١.٤ كيلوجرام عام ٦٠ / ١٩٦١ إلى ٧٥.٣ كيلوجرام عام ٨٦ / ١٩٨٧ ، إلا أن الأهمية النسبية للبروتين الحيوانى قد انخفضت بوضوح ، إذ هبطت نسبة ما يستهلكه الفرد من الأغذية البروتينية الحيوانية إلى جملة ما يستهلكه من المواد الغذائية من ١٣.٤٪ عام ٦٠ / ١٩٦١ ، إلى ١١.٩٪ عام ٧٠ / ١٩٧١ ، ثم إلى ١٠.٢٪ عام ٨٦ / ١٩٨٧ .

٤ - تضاعف نصيب الفرد من الزيوت ، فبينما كان ٥.١ كيلو جرام عام ٦٠ / ١٩٦١ أصبح ١٢ كيلو جرام عام ٨٦ / ١٩٨٧ ، وذلك كتعويض عن نقص وغلاء السمن . ورغم هذه الزيادة فى متوسط استهلاك الفرد من الزيوت فى مصر ، إلا أنه ينخفض إلى حوالى نصف نظيره فى الدول المتقدمة^(٤٠) .

٥ - ارتفع متوسط استهلاك الفرد من السكر من ١١.٤ كيلو جرام عام ٦٠ / ١٩٦١ إلى ٣٢.٨ كيلو جرام عام ٨٦ / ١٩٨٧ . أى بنسبة زيادة تصل إلى ١٨٧.٧٪ ، ولعل من اسباب هذه الزيادة الكبيرة فى استهلاك السكر هو زيادة استهلاك الأطعمة المعلاة كأحد مظاهر الترف فى الاستهلاك الغذائى .

٦ - تضاعف متوسط استهلاك الفرد من الفواكه ، فبينما كان نصيب الفرد اليومى منها ١٠٤ جرام عام ٦٠ / ١٩٦١ أصبح ٢١٤ جرام عام ٨٦ / ١٩٨٧ ، وهو متوسط يزيد على مثيله فى بعض الدول المتقدمة ، ويصل إلى سبعة أمثال نظيرة فى بعض الدول النامية^(٤١) .

٧ - تشكل الخضر مكوناً هاماً فى غذاء المواطن المصرى ، حيث تصل نسبة ما يستهلكه الفرد من الخضر سنوياً إلى أكثر من ربع تسبة ما يستهلكه الفرد من المواد الغذائية ، ويعتبر متوسط استهلاك الفرد من الخضر من أعلى مافى العالم ، إذ يزيد على نصف كيلوجرام لى اليوم .

ومن ثم يبدو بوضوح من دراسة الأهمية النسبية للمجموعات الغذائية المختلفة فى

غذاء الإنسان المصرى أن الحبوب تمثل العنصر الأول من عناصر الغذاء فى مصر (٤٥٪) ، وتمثل الخضر العنصر الثانى من عناصر الغذاء (٢٧ ، ١٪) ، والفواكه العنصر الثالث (١٠ ، ٦٪) ، أما اللحوم والبيض والألبان والأسماك فتتمثل العنصر الرابع (١٠ ، ٢٪) ، ويكون السكر العنصر الخامس (٤ ، ٥٪) ، والزيتون تمثل العنصر السادس (١ ، ٦٪) ، أما البقول فتسهم بنحو ١٪ وتكون العنصر السابع . وهذا يعنى أنه على الرغم من التحسن الكمى فى متوسط استهلاك الإنسان المصرى من المواد الغذائية ، إلا أن هذا التحسن الكمى لم يقترن بتحسين نوعى .

وعلى الجملة ، فإن غذاء المصرى يتكون من الخبز والخضر أساساً . أى الأغذية الرخيصة ، ويفتقر إلى البروتين الحيوانى ، أى أن المكونات الأساسية لاستهلاك المصرى تسودها أغذية الطاقة وتقل فيها الأغذية الواقية أو البناءة . والمقدر أن الحبوب تمثل المصدر الرئيسى لحصيلة الإنسان المصرى من البروتين - نحو ٧٢٪ ، كما توفر للفرد حوالى ٧٠٪ مما يحصل عليه من سعرات حرارية^(٤٢) .

ولقد كان متوسط نصيب الفرد فى مصر من السعرات الحرارية يومياً حوالى ٢٩٣١ سعراً عام ٦٣ / ١٩٦٤ ، ثم ارتفع ارتفاعاً موصولاً ومطرداً ، حيث وصل إلى ٣١٢٢ سعراً عام ١٩٧٤ ، ثم إلى ٣٢١٣ سعراً عام ١٩٨٨ - أى حوالى ١٢٧٪ من الاحتياجات الإجمالية . ويعد متوسط السعرات الحرارية اليومى للفرد فى مصر من أعلى المتوسطات فى العالم^(٤٣) .

وقد ارتفع متوسط نصيب الفرد فى مصر من البروتين الكلى ارتفاعاً طفيفاً ، فأصبح ٧٨ ، ٦ جرام فى اليوم خلال الفترة (٨٦ - ١٩٨٨) ، على حين كان ٧١ ، ٤ جرام فى اليوم خلال الفترة (٦٦ - ١٩٦٨) ، إلا أن النسبة العليا من إجمالى البروتين مصدرها من البروتين النباتى ، أما نسبة البروتين الحيوانى فتقل كثيراً عن الحد الصحى الرقائى . وفى الفترة (٨٦ - ١٩٨٨) بلغت نسبة البروتين النباتى ٨٦ ، ٤٪ من إجمالى البروتين ، بينما لم تمثل نسبة البروتين الحيوانى سوى ١٣ ، ٦٪ من البروتين الكلى ، أى أن متوسط

استهلاك الفرد في مصر من البروتينات الحيوانية لا يتجاوز نصف المتوسط العالمي ^(٤٤) ، مما يدل على شدة فقر المستوى الغذائي السائد في البروتينات الحيوانية .

والنتيجة ، أن هناك اختلالاً في المركب الغذائي المصري ، أي نقصاً أساسياً شيئاً في التغذية سواء من ناحية المستوى أو من ناحية المحتوى .

لا غرابة بعد هذا في انخفاض المستوى الصحي ، فقد أوضحت البحوث الصحية في مصر ما يلي ^(٤٥) :

١ - انتشار سوء التغذية المزمن بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٦ سنوات ، ويبدو المشكلة أكثر حدة في الريف ولاسيما في الوجه القبلي ، وبين فقراء الحضر ولاسيما في القاهرة الكبرى والألكندرية .

٢ - يعاني من فقر الدم الغذائي (الأنيميا) نحو خمسي الأطفال (٤٠ ، ٣٨٪) الذين تقل أعمارهم عن ٦ سنوات .

٣ - يعاني من تباطؤ النمو - وهو نقص الطول بالنسبة للمعمر وفقر الدم الغذائي - نحو ربع الصغار (٢٢٪) الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ - ١٨ سنة .

٤ - يعاني أفقر ٢٠٪ من السكان الفقراء من سوء التغذية الحاد . حيث يعانون من عجز يتراوح بين ٣٥٪ و ٦٠٪ عن إحتياجاتهم من السعرات الحرارية اللازمة لتجديد طاقتهم يومياً .

معنى هذا باختصار شديد ، أن معظم أمراض المصريين هي أمراض نقص التغذية وسوء التغذية ، والتي تؤدي إلى انخفاض إنتاجية العمل ، وبالتالي انخفاض الناتج القومي .

الكفدية (التغذوية) :

إن الإنتاج قد تخلف عن مواجهة الطفرة السكانية ، وبالتالي أصبح الإنتاج الغذائي

عاجزاً عن الوفاء باحتياجات السكان .

إن مصر التى كانت حقلاً غلال روما القديمة ، ومصدرة لها فى العصر العربى ، ومتمتعة بالكفاية الذاتية فى معظم انتاجها الزراعى مع فائض قل أو كثر للتصدير حتى الحرب العالمية الثانية ، أصبحت فى العقود الأخيرة محرومة من الكفاية الذاتية ، ومستوردة للغذاء ، بل وتزدهد كل يوم عاجزاً انتاجياً ، وابتعاداً عن الكفاية الذاتية واعتماداً على الاستيراد ، وبالتالي استنزافاً للاقتصاد القومى .

ويوضح الجدول رقم (١١) تطور الانتاج والاستهلاك ونسبة الإكتفاء الذاتى من أهم السلع الغذائية فى أعوام ٦٠ / ١٩٦١ و ٨٦ / ١٩٨٧ ، ومنه يتضح ما يلى :

١ - تزايد استهلاك القمح من ٢.٢ مليون طن سنة ٦٠ / ١٩٦١ إلى ٨.٤ مليون طن سنة ٨٦ / ١٩٨٧ ، أى زاد حوالى أربعة الأمثال فى ربع القرن ، وهذا ارتفع استهلاك الفرد السنوى من ٨٤.٥ كجم إلى ١٦٦.٨ كجم ، أى تضاعف تقريباً . ولاشك أن هذه الزيادة الكبيرة فى استهلاك القمح لا ترجع إلى استهلاك الانسان فقط ، ولكن أيضاً إلى استخدامه كعلف للحيوان لخص سعره بسبب الدعم الحكومى .

والواقع أن نسبة الإكتفاء الذاتى من القمح قد هبطت باطراد ، ففي عام ٦٠ / ١٩٦١ كانت نسبة الكفاية الذاتية تصل إلى ٧٢٪ ، وبالتالي لم يتجاوز الوارد منه ٦٨٠ ألف طن ، أما فى عام ٨٦ / ١٩٨٧ فقد انحدرت هذه النسبة إلى ٢٤٪ ، وبالتالي ارتفع الوارد إلى حوالى ٦.٤ مليون طن ، أى أن الإنتاج المحلى كان يغطى نحو ثلاثة أرباع حاجة السكان وكانت تغطى ربع حاجة السكان بالاستيراد فى عام ٦٠ / ١٩٦١ ، غير أن الموقف انقلب تماماً خلال ربع قرن ، فأصبح الانتاج لا يغطى سوى ربع الاستهلاك أما الإستيراد فيغطى ثلاثة أرباع الاستهلاك فى عام ٨٦ / ١٩٨٧ ، أو بصيغة أخرى فمن كل رغيف تاكله ننتج نحن ربعه فقط . وفى هذا الصدد تكون مصر - بين البلدان النامية - من بين أكبر البلاد المستوردة للقمح^(١٦) . وتنعكس الزيادة المطردة فى الواردات من القمح على الميزان التجارى وميزان المدفوعات ، ولاسيما مع ارتفاع الأسعار العالمى . فالقمح -

لا شك . هو المستول الأول على تزايد العجز المطرد فى ميزان المدفوعات ، فضلاً عن تزايد الدعم الحكومى للاستهلاك التعمينى داخلياً .

٢ - رغم أن موقف الذرة من حيث الكفاية الذاتية أفضل من القمح ، فإنه قد ابتعد عنها بصورة متزايدة ، وفى الفترة (١٩٦١ / ٦٠ - ١٩٨٧ / ٨٦) تزايد الاستهلاك أكثر من أربعة الأمثال ، وبهذا اقترب استهلاك الفرد السنوى من التضاعف حيث ارتفع من ١١,٧ كجم إلى ١١٧,٨ كجم . فى عام ١٩٦١ / ٦٠ بلغت جملة الاستهلاك من الذرة الشامية نحو ١,٥٩٥ ألف طن ، والإنتاج المحلى ١,٥٠٠ ألف طن ، والاستيراد ٩٥ ألف طن ، فكانت نسبة الكفاية الذاتية نحو ٩٤٪ . أما فى عام ١٩٨٧ / ٨٦ فأصبحت الأرقام على الترتيب ٥,٨٩٨ ألف طن ، ٣,٩٩٨ ألف طن ، ١,٩٠٠ ألف طن ، وهبطت النسبة إلى ٦٨٪ . ومن التكرار وحده أن نضيف أن الذرة كغذاء للإنسان كاد ينقرض ، ولكن يزداد استخدامه كعلف للحيوان .

٣ - تكتفى مصر ذاتياً من الأرز ، ولكن الزيادة المطردة فى استهلاكه بمعدلات أسرع من معدلات الزيادة فى إنتاجه قد أدت إلى الانخفاض المستمر فى صادراته ، وفى عام ١٩٦١ / ٦٠ بلغ الاحتياج المحلى ١,٠٥٦ ألف طن ، والاستهلاك ٨٤٩ ألف طن ، وبالتالي كان الفائض للتصدير ٢٠٧ ألف طن بنسبة ٢٠٪ من الإنتاج . أما فى عام ١٩٨٩ / ٨٦ فقد ارتفع الاحتياج المحلى إلى ١,٧٤٨ ألف طن ، إلا أن الاستهلاك قفز إلى ١,٦٨٨ ألف طن ، وبالتالي أصبح الفائض للتصدير لا يزيد على ٦٠ ألف طن . أى بنسبة لا تتجاوز ٣,٤٪ من الإنتاج .

٤ - الفول من أهم الفلات الغذائية فى مصر ، فهو يمثل الغذاء الشعبى الأول نظراً لأنه غذاء غنى بالبروتينات النباتية وكبدل عن البروتينات الحيوانية . والإنتاج المحلى يتذبذب من سنة إلى أخرى ، إذ أن الفول غلة شديدة الحساسية للتقلبات الجوية ، هذا فضلاً عن تعرضه للإصابة الشديدة ببعض الأمراض والآفات مما يؤدى إلى نقص كبير فى إنتاجية الفدان فى بعض السنوات ، ونتيجة هذا التذبذب فى الإنتاج ، فإن المحصول قد

لايكفى فى بعض السنوات حاجة الاستهلاك المحلى فيغطى الاستهلاك عن طريق الاستيراد ولكنه فى سنوات أخرى قد يكون أكثر من الحاجة ويتبقى منه فائض يجد طريقه إلى الأسواق الخارجيه^(٤٧). ففى عام ١٩٦١ / ٦٠ بلغ الانتاج ٢٠٨ ألف طن ، والاستهلاك ٢٣٠ ألف طن ، فكانت نسبة الكفاية الذاتية ٩٠٪ ، أما فى الفترة (١٩٧١/٧٠) ١٩٨٧ / ٨٦ فقد تحقق الاكتفاء الذاتى من الفول .

٥ - وبالمثل فإن العدس غذاء غنى بالبروتين ، ويقبل المصريون عليه كوجبة شهية خاصة فى فصل الشتاء . ففى عام ١٩٦١ / ٦٠ وصلت نسبة الكفاية الذاتية فيه إلى ٩٢٪ ، غير أنها هبطت إلى ٤٧٪ فى عام ١٩٨٧ / ٨٦ ، أى إلى النصف تقريباً ، وبالتالي أصبح الوارد من العدس يغطى أكثر من نصف الاستهلاك المحلى (١٦ ألف طن). ومن الطريف أن هذا الرقم يجعل من مصر أكبر مستورد للعدس فى العالم حالياً ، رغم أن الجدارة الانتاجية مازالت تجعل مصر الدولة الأولى فى العالم .

٦ - لقد تضاعف استهلاك الزيوت أكثر من أربعة الأمثال خلال ربع القرن (٦٠ / ١٩٦١ - ١٩٨٧ / ٨٦) ، ففى عام ١٩٦١ / ٦٠ بلغ الاستهلاك ١٣١ ألف طن ، قدم الانتاج المحلى منها ١٢٥ ألف طن ، أى وصلت نسبة الكفاية الذاتية إلى ٩٥٪ . أما فى عام ١٩٨٧ / ٨٦ فقد ارتفع الاستهلاك إلى ٥٩٩ ألف طن ، لم يقدم الانتاج المحلى منها سوى ١٢١ ألف طن ، أى انحدرت نسبة الكفاية الذاتية إلى ٢٠٪ .

٧ - قفز استهلاك السكر بوضوح ، ففى عام ١٩٦١ / ٦٠ لم يزد الاستهلاك على ٢٩٥ ألف طن ، أما فى عام ١٩٨٧ / ٨٦ فقد ارتفع إلى ١٠٦٥٤ ألف طن ، أى أكثر من خمسة الأمثال فى ربع القرن .

ولقد كان الإنتاج المحلى من السكر يغطى حاجة الاستهلاك مع فائض للتصدير حتى نهاية السبعينات ، إلا أن نسبة الكفاية الذاتية هبطت هبوطاً واضحاً من ١١٤٪ عام ١٩٦١ / ٦٠ إلى ٥٢٪ عام ١٩٨٧ / ٨٦ .

٨ - أما فى اللحوم ، فلقد تضاعف استهلاك اللحوم الحمراء - أو أكثر من تضاعف -

فى ربع قرن ، حيث ارتفع من ٢٥٣ ألف طن سنة ١٩٦١ / ٦٠ إلى ٦٠٦ ألف طن سنة ١٩٨٧ / ٨٦ ، وبهذا ارتفع متوسط استهلاك الفرد السنوى من ٩,٧ كجم إلى ١٢,١ كجم . وكانت نسبة الكفاية الذاتية من اللحوم الحمراء ترتفع إلى ٩٥٪ فى عام ١٩٦١ / ٦٠ ، غير أنها هبطت إلى ٦٧٪ فى عام ١٩٨٧ / ٨٦ .

كما زاد استهلاك اللحوم البيضاء أكثر من أربعة الأمثال فى الفترة (١٩٦١ / ٦٠ - ١٩٨٧ / ٨٦) ، حيث طفر الاستهلاك من ٥٦ ألف طن إلى ٢٦٢ ألف طن ، وبهذا تضاعف . أو أكثر من تضاعف . متوسط استهلاك الفرد السنوى حيث ارتفع من ٢,١ كجم إلى ٥,٢ كجم . وبينما كان الانتاج من اللحوم البيضاء يغطى الاستهلاك حتى أوائل السبعينات ، انخفضت نسبة الكفاية الذاتية منها إلى ٨٣٪ عام ١٩٨٧ / ٨٦ .

ولقد تحقق الاكتفاء الذاتى من البيض على الرغم من زيادة الاستهلاك من ٣٢ ألف طن عام ١٩٦١ / ٦٠ إلى ١٣٧ ألف طن عام ١٩٨٧ / ٨٦ ، ويرجع ذلك إلى الزيادة المطردة فى الانتاج ، إذ تضاعفت أكثر من أربع مرات بين هذين التاريخين ، وقد انعكس ذلك على نصيب الفرد حيث ارتفع من ١,٢ كيلوجرام عام ١٩٦١ / ٦٠ إلى ٢,٧ كيلوجرام عام ١٩٨٧ / ٨٦ .

وكذلك ارتفعت نسبة الكفاية الذاتية من الألبان من ٩٣٪ عام ١٩٦١ / ٦٠ إلى ٩٦٪ عام ١٩٨٧ / ٨٦ ، وذلك بسبب تضاعف الانتاج حيث قفز من ١,١٣١ ألف طن إلى ٢,٤٧٥ ألف طن بين هذين التاريخين ، ورغم هذه الطفرة فى الانتاج المحلى ، إلا أن متوسط استهلاك الفرد السنوى من الألبان لم يرتفع إلا ارتفاعاً طفيفاً ، حيث زاد من ٤٣,٧ كيلوجرام عام ١٩٦١ / ٦٠ إلى ٤٩,٤ كيلوجرام عام ١٩٨٧ / ٨٦ .

٩ - لقد تضاعف استهلاك الأسماك فى ربع قرن ، حيث ارتفع الاستهلاك من ١٢٤ ألف طن سنة ١٩٦١ / ٦٠ إلى ٢٩٢ ألف طن سنة ١٩٨٧ / ٨٦ ، وبهذا تزايد متوسط استهلاك الفرد السنوى من ٤,٧ كجم إلى ٥,٩ كجم ، ولقد كان الانتاج السمكى المحلى يغطى الاستهلاك حتى عام ١٩٧١ / ٧٠ ، غير أن نسبة الكفاية الذاتية منه قد انخفضت

إلى ٨١٪ فى عام ١٩٨٧/٨٦ .

١- أما فى الحضر والفاكهة ، فقد تضاعف استهلاك الحضر نحو ثلاثة الأمثال إلا قليلا من ٣,٥٥٩ ألف طن سنة ١٩٦١/٦٠ إلى ٩,٨٧٦ ألف طن سنة ١٩٨٧/٨٦ ، وبهذا ارتفع متوسط استهلاك الفرد السنوى من ١٢٩,٧ كيلو جرام إلى ١٩٩ كيلو جرام ، والسبب ببساطة أنها أرخص أنواع السلع الغذائية .

كما زاد استهلاك الفاكهة نحو أربعة الأمثال من ٩٨٥ ألف طن سنة ١٩٦١/٦٠ إلى ٣,٨٦٨ ألف طن سنة ١٩٨٧/٨٦ ، وبهذا تضاعف متوسط استهلاك الفرد السنوى حيث ارتفع من ٣٧,٩ كيلو جرام إلى ٧٨ كيلو جرام . بينما كان الانتاج المحلي يغطى الاستهلاك مع فائض كبير للتصدير فى عام ١٩٦١/٦٠ ، انحدرت نسبة الكفاية الذاتية منها إلى ٩٤٪ فى عام ١٩٨٧/٨٦ .

من هذا التحليل عن مدى الانتاج الغذائى لحاجة السكان ، يمكن أن نخرج بالخاتمة التالية :

١- منذ أوائل الستينات أصبحت مصر مستوردا رئيسيا لبعض السلع الغذائية وخاصة القمح ، ثم اهتمت منذ بداية السبعينات عن الكفاية الذاتية فى جميع السلع الغذائية باستثناء الأرز والليرة الرفيعة والبقول والحضر والفاكهة ، ومن ثم أصبحت مصر لا تكفى ذاتها بانتاجها ، ولا تطعم ذاتها ما فيه الكفاية .

٢- لقد تغيرت أنماط الاستهلاك ، فقد تزايد استهلاك القمح ولعل من أسباب ذلك تحول أهل الريف من استهلاك الليرة إلى القمح ، كما تساعد بوضوح استهلاك الحضر والفاكهة والزيتون النباتية ، وبالتالي أصبح استيراد كميات كبيرة ومتزايدة من مواد الغذاء .

الرئيسية إحدى السمات البارزة للإقتصاد القومى .

٣- إن الزيادة الموصولة والمطرودة فى الطلب على السلع الغذائية وخاصة القمح أسرع من معدلات الزيادة فى إنتاجها ، وبالتالي عجز الانتاج المحلى عن تغطية إحتياجات الاستهلاك ، ولهذا اتسعت الفجوة الغذائية ، وسوف يزداد حجمها مع استمرار تزايد الإحتياجات الغذائية بمعدلات أكبر من معدلات النمو فى انتاج الغذاء .

٤- انخفاض الفائض المتاح للتصدير باطراد بسبب النمو البطئ ، للانتاج الزراعى من ناحية ، والانفجار الاستهلاكى من الناحية الأخرى نتيجة لنمو السكان وأنماط الاستهلاك .

والواقع أن قطاع الزراعة فى تعامله مع الخارج لم يعد يحقق فائضا كان يستخدم فى تمويل التنمية ، بل أصبح لايفى بمتطلبات السكان التى أصبح الوفاء بها يحقق عجزا يتم تمويله من قطاعات أخرى ، وأن عبء هذا العجز مازال مستمرا فى الزيادة ، ومالم تحدث دفعة قوية للإنتاجية الزراعية ولانتاج محلى متزايد لمستلزمات الانتاج الزراعى ، فإن مشكلة رصيد الميزان التجارى الزراعى ستزداد خطورتها فى المستقبل .

الفجوة (الغزائية) :

لقد تعرض إقتصاد الغذاء المصرى لانقلاب كامل خلال ربع القرن الأخير إذ فقدت مصر كلبية ميزة الكفاية الغذائية وتحولت إلى دولة تعاني من العجز الغذائى ، وانقلبت المقولة التاريخية الشهيرة " الحبوب من مصر " إلى " الحبوب إلى مصر " (٤٨) .

ولقد اطرء قصور إنتاج الغذاء عن ملاحقة المد الاستهلاكى الغامر منذ بداية

أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع المصرى .

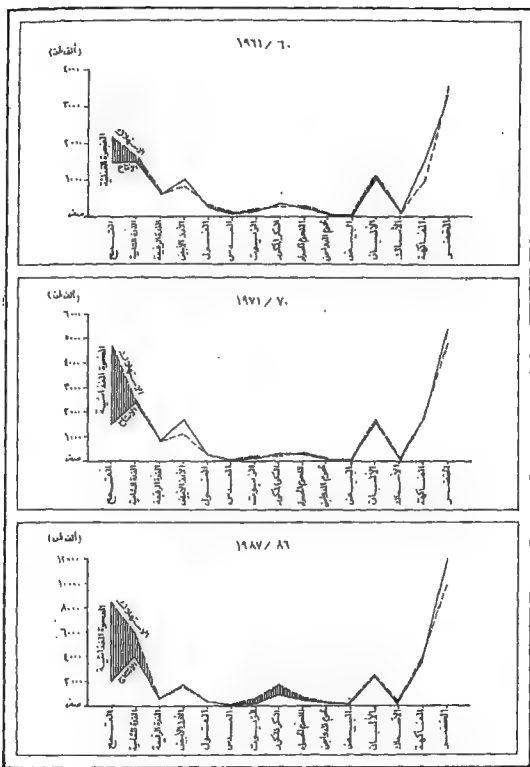
ولقد أخذت الفجوة الغذائية - من حيث الحجم والقيمة - تتسع باطراد ، حيث زاد حجم الفجوة الغذائية من مليون طن عام ١٩٦٠ إلى ١,٧ مليون طن عام ١٩٧٠ ، وإلى ٧,٤ مليون طن عام ١٩٨٠ ، ثم إلى ٨,٣ مليون طن عام ١٩٨٧/٨٦ . كما ارتفعت قيمتها من ١٥٠ مليون دولار عام ١٩٦٠ إلى ٩٨٤ مليون دولار عام ١٩٧٠ ، وإلى ١٧٨٠ مليون دولار عام ١٩٨٠ ، ثم إلى ٣,٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٧/٨٦^(٩) . وعلى الجملة فإن حجم الفجوة الغذائية قد تضاعف أكثر من ثمانية أمثال كما تضاعفت قيمتها أكثر من ٢٥ مرة خلال ربع قرن . ويعتبر اتساع الفجوة الغذائية بهذه الصورة الخطيرة أمرا مثيرا للقلق إذ يعكس تناقص الاعتماد على الذات وتزايد الاعتماد على الاستيراد فى توفير غذاء الناس مما ينطوى على تهديد للأمن الغذائى القومى .

ومن دراسة الشكل رقم (٧) يبدو بوضوح ما يلى :

١- زادت الفجوة القمحية من حوالى ٠,٧ مليون طن عام ١٩٦١/٦٠ إلى نحو ٣,٢ مليون طن عام ١٩٧١/٧٠ - أى بنسبة زيادة تصل إلى ٣٦٣٪ ، ثم تضاعفت حيث بلغت حوالى ٦,٤ مليون طن عام ١٩٨٧/٨٦ ، وهذا يعنى أن حجم الفجوة القمحية قد تضاعف أكثر من ثمانية أمثال فى ربع قرن .

٢- ارتفعت فجوة الدرة الشامية من ٩٥ ألف طن عام ١٩٦١/٦٠ إلى ١,٩ مليون طن عام ١٩٨٧/٨٦ ، أى تضاعفت ٢٠ مرة خلال ربع قرن .

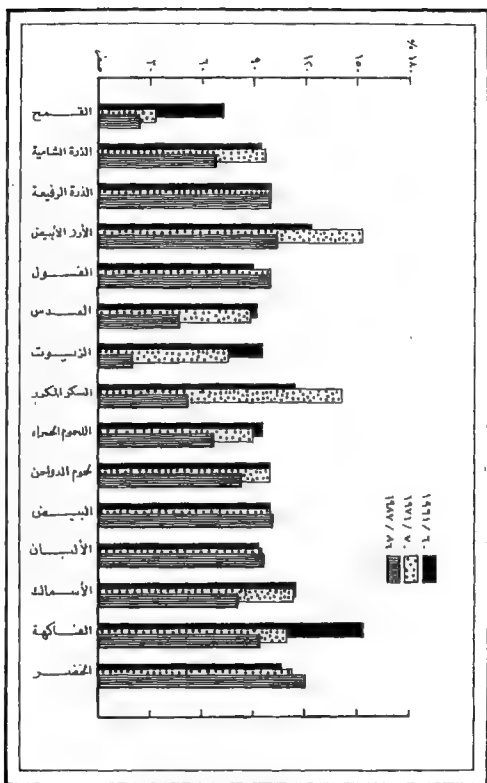
٣- اتسعت فجوة العدس بوضوح ، فأصبحت ١٦ ألف طن عام ١٩٨٧/٨٦ بينما كانت ٤ ألف طن عام ١٩٦١/٦٠ ، أى تضاعفت أربعة أمثال فى ربع قرن .



شكل رقم (٧) : الإنتاج والإستهلاك والفجوة الميزانية في الفترة (١٩٦١/٦٠ - ١٩٨٧/٨٦)

- ٤- زادت فجوة الزيوت زيادة كبيرة ، بينما كانت ٦ ألف طن عام ١٩٦١/٦٠ أصبحت ٤٧٨ ألف طن عام ١٩٨٧/٨٦ ، أى تضاعفت نحو ٨٠ مرة خلال ربع قرن .
- ٥- كان انتاج السكر يحقق فائضا حتى أوائل السبعينات ، إلا أن فجوة السكر قد برزت فى عام ١٩٧٣ حيث بلغت ٣٦ ألف طن ، ثم ارتفعت باطراد إلى ٧٨٨ ألف طن عام ١٩٨٧/٨٦ ، أى تضاعفت أكثر من ٢٠ مرة بين هذين التاريخين .
- ٦- زادت الفجوة الغذائية للحوم الحمراء من ١٤ ألف طن عام ١٩٦١/٦٠ إلى ٢٠٠ ألف طن عام ١٩٨٧/٨٦ ، أى تضاعفت أكثر من ١٤ مرة فى ربع قرن .
- ٧- حقق الانتاج المحلى للحوم النواجن إكتفاء ذاتيا حتى أوائل السبعينات ، أما فى عام ١٩٨٧/٨٦ فقد بلغت الفجوة الغذائية للحوم البيضاء ٤٤ ألف طن .
- ٨- زادت الفجوة الغذائية للألبان من ٧٧ ألف طن عام ١٩٦١/٦٠ إلى ١٠٠ ألف طن عام ١٩٨٧/٨٦ ، أى بنسبة زيادة تبلغ ٣٠٪ فقط .
- ٩- حقق انتاج الأسماك الكفاية الذاتية حتى بداية السبعينات ، غير أن الفجوة الغذائية للأسماك قد بلغت ٥٦ ألف طن عام ١٩٨٧/٨٦ .
- ١٠- كان إنتاج الفاكهة يحقق الكفاية الذاتية حتى بداية السبعينات ، أما فى عام ١٩٨٧/٨٦ فقد بلغت الفجوة الغذائية للفواكه ٢٢٥ ألف طن .
- عند هذا الحد يتعين علينا أن نقدم تقدير موقف نهائى عن نسبة الكفاية الذاتية من السلع الغذائية ، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (٨) . ويبدو منه أن نسبة الاكتفاء الذاتى تنخفض إنخفاضاً موصولاً ، مطرداً خلال الفترة (١٩٦١/٦٠ - ١٩٨٧/٨٦) ، إذ بلغت نسبة الكفاية عام ١٩٨٧/٨٦ الخمس من الزيوت ، ونحو الربع من القمح ، وحوالى النصف من السكر والعدس ، وزهاء الثلثين من الدرة الشامية واللحم الحمراء ، ونحو أربعة الأخماس من

شكل ٢٨٧ نسبة الاكتفاء والسد من المواد الغذائية في الفترة (١٩٦١/٦٢ - ١٩٨٧/٨٦)



اللحوم البيضاء والأسماك ، وأخيرا تسعة الأعشار تقريبا من الألبان والفاكهة .
وهذا يعنى قصور الزراعة وعجزها عن توفير القوت الاساسى للناس ، وهو القصور
الذى فرض استيراد الغذاء بكميات متزايدة وخطرة .
إن إطراد قصور إنتاج الغذاء عن صلاحية حاجات الاستهلاك الملحة منذ بداية
السبعينات قد نقل مشكلة الغذاء من مشكلة نقص عابر فى المواد الغذائية إلى نقص مستمر ،
حتى أصبحت تمثل مشكلة أمن غذائى قومى ، وأصبح الخطر المستقبلى أهدح من الحالى .

أسباب الفجوة الغذائية :

تتأصل أزمة الغذاء فى تطور إنتاج الحاصلات الغذائية وفى تطور الاستهلاك الغذائى ،
ومن ثم فإن أسباب الفجوة الغذائية تكمن فى المعوقات التى تواجه تطور الانتاج ، وكذلك فى
العوامل المؤدية لزيادة الاستهلاك ، أى أن أسباب الأزمة موزعة بين الزراعة والسكان ، أو بين
الانتاج والإستهلاك ، أو بين العرض والطلب .

أولا - أسباب نقص إنتاج الغذاء :

رغم الجهود الطيبة التى بذلت - ولا تزال - فى مجال التنمية الزراعية ، إلا أن الزراعة
المصرية - أقدم وأعرق زراعة فى التاريخ - لا تزال متخلفة تكنولوجيا ، وبالتالى تفقر
موقعها وتراجعت مكانتها فى سلم الانتاجية فى العالم ، وتبدو مظاهر هذا التخلف من خلال
المؤشرات التالية :

١ - تغلف الإنتاجية الزراعية للزراعة :

لقد تغلفت الإنتاجية الزراعية للمحاصيل الغذائية بسبب تخلف المستوى التكنولوجى للإنتاج ، حيث يلاحظ من الجدول رقم (١٢) مايلى :

(أ) إنخفاض معدلات النمو السنوى فى إنتاجية القدان لغالبية المحاصيل الغذائية إنخفاضاً مطرداً خلال ربع قرن (٦٠ - ١٩٨٤) ، إذ هبطت هذه المعدلات فى السبعينات عن مثيلتها فى الستينات ، ثم هبطت بحدة فى النصف الأول من عقد الثمانينات ، حيث تدهورت معدلات نمو القمح والأرز والفلو إلى مستويات دنيا ، كما انحدرت بشدة إنتاجية القدان من العدى والدرة الرفيعة وقصب السكر حيث سجلت هذه المحاصيل معدلات نمو سالبة .

(ب) تدهور متوسط إنتاجية القدان من بعض المحاصيل الغذائية الرئيسية ، مثل العدى وقصب السكر ، حيث هبط متوسط إنتاجية القدان من العدى من ٦٢ ، ٠ طن إلى ٤٨ ، ٠ طن ، كما انخفض متوسط إنتاجية القدان من قصب السكر من ٣٨ ، ٧ طن إلى ٣٤ ، ٤ طن فى الفترة (٦٠ - ١٩٨٤) .

والواقع ، أن متوسط إنتاجية القدان فى كثير من المحاصيل فى مصر منخفض بالمقاييس العالمى ، إذ أن متوسط إنتاجية القدان من الحبوب لا يتجاوز نصف مثيله فى الدول المتقدمة ، وبالمثل تقريباً فى الحضر حيث يقل متوسط إنتاج القدان عن نصف نظيره فى كثير من دول العالم ، وفى الفاكهة لا يزيد متوسط إنتاج القدان فى أغلب أصنافها على ربع مثيله فى معظم الدول الأخرى^(٥٠) .

وفى المحصلة ، تباطأ معدل نمو إنتاج الحاصلات الزراعية حيث لم يتجاوز ٢٪ سنوياً فى الفترة (٦٠ - ١٩٨٤)^(٥١) ، وهو معدل دون معدل نمو السكان الذى ارتفع إلى نحو ٢ ، ٦٪ سنوياً خلال الفترة (٦٠ - ١٩٨٦) ، وبالتالى أصبح السكان أكثر من الإنتاج . أى

جدول رقم (١٢)

(أ) معدلات النمو السنوية فى الغلة الغذائية
خلال الفترة (١٩٨٤ - ١٩٣٥)

الفترات	القمح	ذرة شامية	ذرة رملية	أرز	الفول	عدس	قصب السكر
خلال ١٩٣٥ - ١٩٥٩	٠,٦	٠,٥-	٠,٠٧	١,٧	٠,٤-	٠,٦-	٠,٦
خلال الستينات	٠,٩	٦,٢	٣,٠	٠,٠٢-	١,٧	٠,٠٣	٠,٣
خلال السبعينات	٢,٩	٠,٥	٠,٦	٠,٧	٠,٦	٠,٢-	٠,١-
خلال ١٩٨٤ - ١٩٨٠	٠,٧	١,٧	٠,٣-	٠,٥	٠,٥	١,١-	٠,٥-
خلال ١٩٨٤ - ١٩٣٥	١,١	١,٢	٠,٥	١,١	٠,٣	٠,٥-	٠,١
خلال ١٩٨٤ - ١٩٩٠	١,٧	٣,٠	٠,٩	٠,٥	١,٠	٠,٥-	٠,٤-

(ب) تطور متوسط إنتاجية الفدان لبعض المحاصيل الرئيسية فى مصر
خلال نصف قرن (١٩٣٥ - ١٩٨٤)

(متوسط إنتاجية الفدان بالطن)

الفترات	القمح	ذرة شامية	ذرة رملية	أرز	الفول	عدس	قصب السكر
١٩٣٥-١٩٣٥	٠,٨٩	١,٠٤	٠,٢٧	١,٥٣	٠,٧٥	٠,٧٠	٣٣,٩
١٩٤٤-١٩٤٠	٠,٧٣	٠,٨١	١,١١	١,٢٧	٠,٧٧	٠,٧٢	٢٨,٦
١٩٤٩-١٩٤٥	٠,٧٢	٠,٨٨	١,٠٦	١,٥٨	٠,٧٥	٠,٦٦	٢٧,٥
١٩٥٤-١٩٥٠	٠,٨٤	٠,٩٠	١,١٨	١,٦٠	٠,٦٩	٠,٦٤	٣٤,٤
١٩٥٩-١٩٥٥	٠,٩٨	٠,٨٨	١,٢٧	٢,١٢	٠,٦٧	٠,٦٠	٣٧,٧
١٩٦٤-١٩٦٠	١,٠٨	١,٠٦	١,٤٣	٢,٢٣	٠,٧٣	٠,٦٢	٣٨,٧
١٩٦٩-١٩٦٥	١,٠٧	١,٥٠	١,٦٨	٢,١١	٠,٧٩	٠,٦٢	٣٨,٧
١٩٧٤-١٩٧٠	١,٣٠	١,٥٥	١,٧٢	٢,٢٢	٠,٩٠	٠,٧٨	٣٦,٩
١٩٧٩-١٩٧٥	١,٤٠	١,٥٨	١,٥٨	٢,٢٦	٠,٨٤	٠,٥٤	٣٤,٥
١٩٨٤-١٩٨٠	١,٤٥	١,٧١	١,٥٦	٢,٣٧	٠,٨٦	٠,٤٨	٣٤,٤
جملة	٤٢,١	٧٥,٥	٢٣,١	١٢,١	٢٥,٨	١٢,٤-	٨,٨-

المصدر :

محمود طنطاوى الهاز ، أزمة التنمية الرأسية فى مصر ، مصر المعاصرة ، العددان ٣١٢ و ٣١٤ ، القاهرة ، يوليو و أكتوبر ١٩٨٨ ، ص ص ٣٥٤ - ٣٥٥ .

إختل التوازن بين السكان وإنتاج الغذاء .

٢ - ضعف الإنتاج الحيواني :

رغم زيادة أعداد الماشية ، إلا أن إنتاجها سواء فى اللحوم أو الألبان يتصف بالضعف الشديد ، حيث يقدر متوسط إنتاجية البقرة من الألبان فى السنة بنحو عشر المتوسط العالمى (٧٠٠ كجم من اللبن مقابل ٦٠٠٠ كجم) ، وكذلك يبلغ متوسط إدرار الجاموس من اللبن حوالى ١٢٠٠ كجم فى السنة أى مايعادل نصف متوسط الإدرار فى الجاموس فى الباكستان والعراق^(٥٦) . أما إنتاجية الماشية من اللحوم فهى منخفضة للغاية حيث لا يتجاوز متوسط إنتاجية الرأس من اللحم فى السنة نصف المتوسط العالمى^(٥٧) . وليس الإنتاج الداجنى بأحسن حالا ، إذ أن سلالات الدواجن المحلية منخفضة الإنتاجية من حيث عدد البيض المنتج فى السنة ومتوسط وزن البيضة والكفاءة التحويلية وسرعة النمو .

٣ - انخفاض حجم الإنتاج السمكى :

رغم أن المساحة المائية للمصايد (البحرية والبحيرية والنهرية) تقدر بنحو ٦,٩ مليون فدان^(٥٨) ، إلا أن مصر فقيرة فى إنتاجها السمكى ، إذ يبلغ إنتاج الفدان المائى نحو ٢٠٠ كيلو جرام سنوياً مقابل ٨ أطنان فى بعض دول العالم^(٥٩) . ويعزى قصور الإنتاج الزراعى إلى عديد من المعوقات والمشكلات ، لعل أهمها مايلى :

١ - تدهور خصوبة التربة وقدرتها الإنتاجية ، إذ تدل نتائج حصر الأراضى الزراعية وتصنيفها طبقاً لمقدرتها الإنتاجية ، أن مساحة الأراضى ذات الرتب الإنتاجية العالية تشغل ٦,١٪ فقط من المساحة المنزرعة ، ومساحة الأراضى ذات الإنتاجية الجيدة تمثل

٤٤,٨ ٪ ، ومساحة الأراضى ذات الانتاجية المتوسطة تشكل ٣٨,٩ ٪ ، أما مساحة الأراضى منخفضة الانتاجية فتشغل ١٠,٢ ٪ ، وهذا يعنى أن حوالى نصف المساحة المنزرعة ذات انتاجية متوسطة أو ضعيفة (جدول رقم ١٣) .

ولقد تدهورت خصوبة التربة إلى مستوى بالغ الخطورة فى الكثير من الأراضى المنزرعة فى السنوات الأخيرة ، بما ترتب عليه تزايد مساحة الأراضى ذات الرتب الإنتاجية المتوسطة أو المنخفضة على حساب مساحة الأراضى ذات الإنتاجية العالية والجيدة . وهذا التدهور المستمر فى التربة يؤثر تأثيرا خطيرا على معدل نمو الانتاج الزراعى .

ويرجع تدهور خصوبة التربة إلى الإسراف فى الري وسوء الصرف ، وعدم كفاءة وفاعلية الإجراءات الجارية لتحسين التربة وخصائنها .

ولعل تدهور الأراضى الزراعية يعتبر أخطر المشاكل التى أدت إلى تدمير خصوبة التربة واغتيال الأرض إذ تقدر الأراضى المجرعة التى تم حصرها حتى منتصف الثمانينات بحوالى ٣٨ ألف فدان ، بينما يقدرها البعض فى الحقيقة بما لا يقل عن ضعف هذا الرقم ^(١٦)

وفى المحصلة ، إذ أضفنا مساحة الأراضى المجرعة إلى مساحة الفقد فى الأراضى الزراعية بسبب الزحف العمرانى ، لكان معنى ذلك تآكل الرقعة الزراعية ، مما يقلل من مساهمة قطاع الزراعة فى الدخل القومى .

٢- التفتت الزراعى ، حيث تعتبر مشكلة تفتت الحيازة الزراعية من أخطر المشكلات التى تعوق التنمية الزراعية . ولعل من أهم أسباب هذه المشكلة الحجم السكانى الكبير وضغطهم الشديد على الرقعة الزراعية المحدودة ، هذا إلى جانب قوانين التوريث التى تقوّم تقسيم الملكية الزراعية بين الورثة جميعا .

وتشير الأرقام المتاحة عن مساحة الحيازات الزراعية (جدول رقم ١٤ وشكل رقم ٩) إلى

مايلى ؛

(أ) يبلغ متوسط مساحة الحيازة الزراعية نحو ٢,٦ فدان ، وهذا المتوسط يتناقص

جدول رقم (١٣)

توزيع الأراضي الزراعية حسب المقدرة الانتاجية

الدرجة	المساحة (ألف فدان)	% من الأراضي الزراعية
الدرجة الأولى (ذات الانتاجية العالية)	٣٥٩,٦	٦,١
الدرجة الثانية (ذات الانتاجية الجيدة)	٢٦٣٣,٤	٤٤,٨
الدرجة الثالثة (ذات الانتاجية المتوسطة)	٢٢٩١,٦	٣٨,٩
الدرجة الرابعة (ذات الانتاجية المحدودة)	٥٩٨,٧	١٠,٢
المجموع	٥٨٨٣,٣	١٠٠,٠

المصدر :

من حساب الباحث اعتماداً على :

- (١) الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، الزمام والمساحات المنزرعة في جمهورية مصر العربية عام ١٩٨٦ ، يونيو ١٩٨٩ ، جدول رقم (٢٧) .
- (٢) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، العدد الثالث ، القاهرة ، مارس ١٩٩٣ ، ص ٢٠٩ .

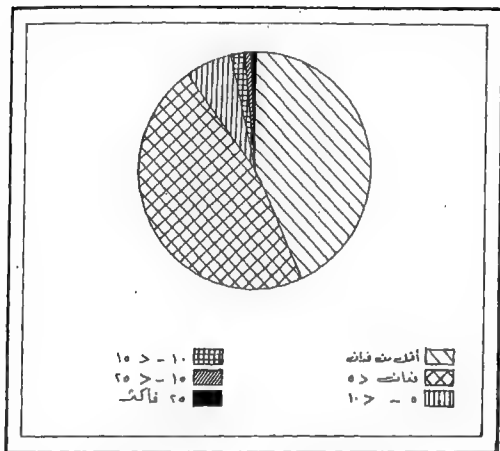
جدول رقم (١٤)

توزيع حيازة الأراضي الزراعية ، ١٩٧٥

عدد المزارعين		الفئة (بالقدان)
(بالآلاف)	%	
١,٠٠٠	٤٣,٠	أقل من ١٠٠
١,٠٩٤	٤٧,١	١٠٠ - ٥٠٠
١٤٨	٦,٤	٥٠٠ - ١,٠٠٠
٤٥	١,٩	١,٠٠٠ - ١٠,٠٠٠
٢٢	٠,٩	١٠,٠٠٠ - ١٠٠,٠٠٠
١٦	٠,٧	أكثر من ١٠٠,٠٠٠
٢,٢٢٥	١٠٠,٠	الجميلة

المصدر :

رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، العدد الأول ، يناير ١٩٩٣ ، ص ٢٩ .
- النسبة المئوية من حساب الباحث .



شكل رقم (٩) : توزيع المحاصيل حسب مساحة حيازة الأرض الزراعية عام ١٩٧٥

باطراد بسبب التورث وتفتت الملكية المطرد .

(ب) يحوز أكثر من خمسى جملة الحائزين (٤٣٪) على حيازات تقل مساحتها عن الفدان الواحد .

(ج) يصل عدد الحائزين على حيازات تقل مساحتها عن خمسة أفدنة إلى حوالى ٢,١ مليون حائز ، أى مايمثل نحو ٩٠٪ من جملة حائزى الأرض الزراعية .

ومعنى هذا أن معظم الحيازات الزراعية تقل فى متوسطها عن الحجم الإقتصادى الأمثل للزراعة الكثيفة وهى خمسة أفدنة^(٤٧) .

ومن الجدول رقم (١٥) والشكل رقم (١٠) يتضح أن مساحة الحيازات التى تتكون من قطعة واحدة تقل حوالى ١٨,٢٪ من إجمالى مساحة الحيازات ، مقابل ١٨,٨٪ لتلك التى تتكون من قطعتين ، ١٨٪ لتلك المكونة من ثلاث قطع ، على حين أن الحيازات التى تتكون من عدد كبير من القطع (٤-٩ قطع) تصل مساحتها إلى ٣٤,١٪ من مجموع مساحة الحيازات ، كما أن الحيازات التى تتكون من ١٠ قطع فأكثر تقل مساحتها ١٠,٩٪ ، أى أن مايناهز نصف المساحة المزروعة (٤٥٪) عبارة عن حيازات تتألف من ٤ قطع فأكثر .

وعلى الجملة ، فإنه بالرغم من صغر مساحة معظم الحيازات الزراعية ، إلا أنها مفتتة بين عدد من القطع المنفصلة ، الأمر الذى يترتب عليه انخفاض الغلة الفدانية كما ونوعا .

ويمكن إبراز مضار مشكلة تفتت الحيازة الزراعية فيما يلى : (أ) وجود فاقد قابل للزيادة فى الرقعة الزراعية بسبب كثرة الحواجز التى يقيمها الزراع للفصل بين أراضيهم، وكثرة المراوى والمصارف الداخلية التى يقيمونها لتوصيل أو تصريف المياه بوحدهاتهم الصغيرة (ب) الأضرار التى تنشأ من تجاور المحاصيل التى تتباين معاملاتهما الزراعية واحتياجاتهما من البرى ومقاومة الآفات وغيرها من العمليات . (ج) فقد جزء كبير من الموارد المائية بما يحد من إمكان التوسع الزراعى الرأسى والأفقى ، وتقدر نسبة الفقد فى المياه التى تنتج عن التفتت بنحو ٢٠٪ (د) صعوبة إنتاج دورة زراعية معينة والإضطراب إلى اختيار محاصيل زراعية غير ملائمة . (هـ) ارتفاع التكلفة الإنتاجية الزراعية نتيجة لعدم إمكان تطبيق الأساليب

جدول رقم (١٥)

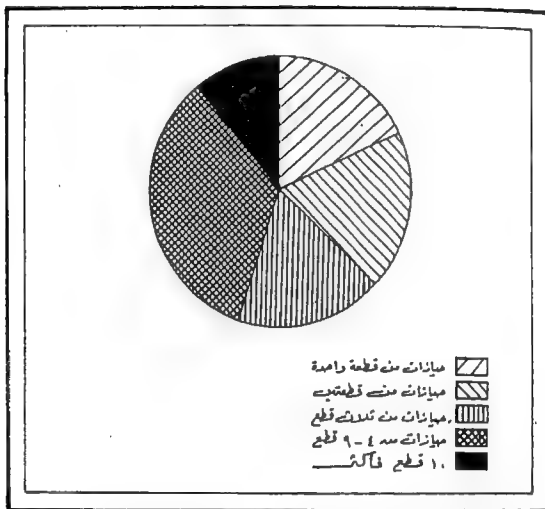
توزيع الحيازات حسب عدد القطع بالحيازة ، ١٩٧٥

مساحة الحيازة		عدد القطع
(الف فدان)	%	
١,١٣٠	١٨,٢	حيازة من قطعة واحدة
١,١٦٣	١٨,٨	حيازات من قطعتين
١,١١٦	١٨,٠	حيازات من ثلاث قطع
٢,١١٤	٣٤,١	حيازات من ٤ - ٩ قطع
٦٧٥	١٠,٩	١٠ قطع فأكثر
٦,١٩٨	١٠٠,٠	الجملة

المصادر :

نفس المرجع ، ص ٣٢ .

- النسبة المئوية من حساب الباحث .



شكل رقم (٨) : توزيع المبيانات الزراعية حسب عدد القطع بالمبيضة عام ١٩٧٥

التكنولوجية الحديثة .

ومن ثم فإن التفتت الزراعى لايسمح باستخدام الأساليب الإنتاجية الحديثة المحققة لميزات الإنتاج الكبير . كما يعتبر عقبة فى مجال التخصص الإنتاجى .

٣- اختلال التركيب المحصولى ، حيث يرى البعض أن مشكلة الإنتاج الزراعى هى مشكلة التركيب المحصولى قبل أن تكون مشكلة الرقعة الزراعية المحدودة ، فالتركيب المحصولى الأمثل هو الذى يوفر أقصى إنتاج من الفلات الزراعية تكفى للوفاء باحتياجات الاستهلاك الفلائى الداخلى ومتطلبات الصناعات الزراعية المحلية مع فائض للتصدير^(١٥٨)

ولعل من أهم العوامل التى تؤثر على التركيب المحصولى مدى مايمكن أن يحققه الإنتاج الزراعى من دخل إقتصادى يمكن أن يحصله المزارع ، ويعتمد ذلك اعتمادا أساسيا على أسعار الحاصلات الزراعية ، ومن ثم فإن اختلال التركيب المحصولى هو نتيجة اختلال النظام السعري برمته ، إذ دفع بالتركيب المحصولى إلى التحيز إلى محاصيل معينة من جهة ، ومن جهة أخرى يخلق اختناقات حادة فى محاصيل معينة . فقد تحول الفلاحون إلى زراعة محاصيل العلف التى تخدم الانتاج الحيوانى من اللحوم والألبان غالية الأسعار فى النهاية ، والمحاصيل البستانية من خضر وفواكه التى يزداد الطلب عليها فى المدن .

ويوضح الجدول رقم (١٦) تطور التركيب المحصولى فيما بين أوائل الخمسينات ومنتصف الثمانينات ، ومنه ملاحظ مايلى :

(أ) تعد طفرة المحضر والفاكهة أكثر استرخاء للالتباه فى تطور الزراعة والتركيب المحصولى ، إذ تضاعفت مساحة المحضر وحدائق الفاكهة نحو أربع مرات خلال ثلاثة عقود تقريبا . ويمكن تفسير هذه الظفرة فى ضوء النمو المطرد لسكان المدن ، وبالتالى الزيادة المطردة فى الاستهلاك ، حيث يزرعها الريف ولكن تستهلكها المدن أساسا .

(ب) تناقصت مساحة كل من القمح والفلو بوضوح ، فى الفترة (١٩٥٤/٥٠)

جدول رقم (١٦)

التركيب المحصولي فيما بين (١٩٥٤-٥٠) و (١٩٨٥/٨٤)

١٩٨٥/٨٤		١٩٥٤ - ٥٠		المحصول والموسم الزراعى
%	المساحة (ألف فدان)	%	المساحة (ألف فدان)	
	٢٧٨		٩٦	الثرايت :
	٤٤٨		٩٤	قصب السكر
	٧٢٦		١٩٠	حبات الفاكهة
				الجملة
				الموسم الشتوى
٢٧,٠	١,٤٣٠	٣٥,١	١,٥٧١	قمح
٧,٣	٣٨٧	٩,٠	٤٠٢	بطيخ
٥٤,٥	٢,٨٨٦	٤٨,٧	٢,١٨٤	برسيم
٦,٠	٣١٥	١,٦	٧٠	خضار
٥,٢	٢٧٧	٥,٦	٢٥١	محاصيل أخرى
١٠٠,٠	٥,٢٩٥	١٠٠,٠	٤,٤٧٨	الجملة
				الموسم الصيفى
١٩,٨	١,٠٣٤	٣٧,٢	١,٧٦٥	قطن
٤٢,١	٢,٢٠٠	٤٦,٠	٢,١٨٤	ذرة
١٩,٣	١,٠٠٧	١٠,٧	٥٠٥	أرز
١٤,٢	٧٤٠	٤,٠	١٨٩	خضار
٤,٦	٢٤٣	٢,١	١٠١	محاصيل أخرى
١٠٠,٠	٥,٢٢٤	١٠٠,٠	٤,٧٤٤	الجملة
	١١,٢٤٥		٩,٤١٢	الإجمالي الكلى
	٦,٠٢٠		٥,٩٨٤	مساحة الزمام المزروع

المصدر :

محمد السيد عبد السلام ، الفا ، لبيروت مليونا - تحدى الزراعة المصرية عام ٢٠٠٠
القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٩٠ .

كانت مساحة القمح نحو ١,٦ مليون فدان أى مايمائل ٣٥,١٪ من مساحة الزروع الشتوية ، ومساحة البقول ٤٠٢ ألف فدان أى بنسبة ٩٪ ، أما فى عام ٨٤ - ١٩٨٥ فقد أصبحت مساحة القمح حوالى ١,٤ مليون فدان أى مايعادل ٢٧٪ من مساحة المحاصيل الشتوية ومساحة البقول ٣٨٧ ألف فدان أى بنسبة ٧,٣٪ .

(ج) يسود المركب المحصولى محصولان : البرسيم فى الموسم الشتوى ، والذرة فى الموسم الصيفى ، والأول محصول علف والثانى أصبح بصورة متزايدة محصول علف أيضاً . ففى عام ١٩٨٥/٨٤ زادت مساحة البرسيم إلى حوالى ٢,٩ مليون فدان أى أكثر من نصف مساحة الزروع الشتوية (٥٤,٥٪) ، أما مساحة الذرة فقد بلغت ٢,٢ مليون فدان أى أكثر من خمس المحاصيل الصيفية (٤٢,١٪) .

ويعنى هذا إختلال كامل فى المركب المحصولى ، إذ تزرع الأرض بمحاصيل العلف أولاً لتوفير غذا . الحيوان ، ثم الحبوب ثانياً لتوفير غذا . الإنسان .

ويمكن تفسير ذلك فى ضوء تفاوت السياسات التى تعرض لها القطاع الزراعى فى حقبتى الستينات والسبعينات . فقد إرتكزت فلسفة التنمية الاقتصادية فى الستينات على تصنيع الإقتصاد المصرى بمعدلات سريعة ، وكان على الزراعة وهى القطاع الأساسى فى الإقتصاد أن تقوم الصناعة من دخلها وتقومها من خاماتها . وقد إستلزم تحقيق هذا الغرض التحكم بدرجة كبيرة فى الإنتاج الزراعى ومستلزماته وتسويقه . ولقد كان لهذه السياسة الاقتصادية بعض الجوانب الإيجابية كما ظهرت لها أيضاً بعض السلبيات فى مقدمتها : بطء معدلات نمو الإنتاج الزراعى . أما فى السبعينات فقد بدأ - مع سياسة الإنفتاح الاقتصادى - تحرير بعض أوجه النشاط الزراعى ، فزاد الدعم والاهتمام بالإنتاج الحيوانى وهو القطاع الأكثر ربحية ، على حين بقيت أسعار المحاصيل الزراعية غير مجزية ، مما أدى إلى اختلال التوازن بين قطاعى الإنتاج النباتى والحيوانى فى الزراعة من ناحية ، واختلال التركيب المحصولى من ناحية أخرى نتيجة تحول المزارعين من زراعة المحاصيل التقليدية التى تخضع للتسعير الجبرى إلى محاصيل العلف المربحة والمحاصيل البستانية

الأكبر ربحية^(١٥٩).

٤ - الفاقد الكبير فى الانتاج الزراعى ، إذ ترتفع نسبة الفاقد إلى حوالى ٥٪ من إجمالى حجم الانتاج ، وتختلف نسبة الفاقد من محصول إلى محصول ، فهى تصل إلى نحو ١٠٪ من المحبوب ، ثم إلى ١٥٪ فى الفول ، ثم تزداد إلى ٢٥٪ فى البصل ، وأخيرا تقفز إلى ٣٠٪ فى الحنظل والفاكهة^(١٦٠).

٥ - الارتفاع فى تكلفة الانتاج الزراعى فى السنوات الأخيرة بما لا يتسق مع النمو الرئيد فى الانتاجية الزراعية ، وفى الستينات لم تتجاوز الزيادة الإجمالية فى تكاليف زراعة الفدان للمحاصيل الرئيسية ٧٧٪ ، على حين ارتفع إجمالى النمو فى إنتاجية الفدان لبعض المحاصيل إلى ٦٢٪ ، أما فى السبعينات فقد بلغ إجمالى الزيادة فى تكاليف زراعة الفدان أكثر من ٢٣٠٪ ، بينما لم يتجاوز إجمالى النمو فى إنتاجية الفدان ٣٠٪ ، وفى النصف الأول من الثمانينات (٨٠-١٩٨٤) كانت الاختلالات أكثر حدة ، حيث وصل إجمالى الزيادة فى تكلفة إنتاج الفدان إلى أكثر من ٣٤٥٪ ، بينما لم يتجاوز إجمالى النمو فى إنتاجية الفدان عشر ذلك المعدل^(١٦١).

٦ - الضعف النسبى فى الاستثمار فى قطاع التنمية الزراعية حيث انخفض نصيب الزراعة فى الاستثمارات من ٢٦٪ فى الفترة (٦٠/١٩٦١ - ٦٤/١٩٦٥) إلى ٢٢٪ فى الفترة (٦٥/١٩٦٦ - ٦٩/١٩٧٠) ، ثم إلى ١٠.٤٪ فى الفترة (٧٠/١٩٧١ - ٧٤/١٩٧٥) ، ثم هبط إلى ٧٪ فى الفترة (٧٥/١٩٧٦ - ٧٩/١٩٨٠) ، غير أنه ارتفع ارتفاعا طفيفا إلى ١٠٪ فى الفترة (٨١/١٩٨٢ - ٨٦/١٩٨٧)^(١٦٢) ، وقد أدى نقص الاستثمارات التى تخصص للزراعة إلى ضآلة معدل نمو انتاج المحاصيل الزراعية .

ومن المفيد كما هو من الضروري أن نشير إلى أن الأراضى التى استصلحت خلال الثلاثين سنة الماضية والتى تزيد على المليون فدان لم تؤد دورها فى التنمية الزراعية ، حيث لم تسهم بصورة فعالة فى نمو الدخل الزراعى ، ولم تحقق العائد الاقتصادى المستهدف بسبب

المشكلات التى واجهتها منها : مشكلات الري والصرف ، وسوء اختيار بعض مناطق الاستصلاح ، عدم تكامل مراحل الاستصلاح المختلفة وتربطها ، وعدم اختيار الأسلوب الأمثل لاستغلال الأراضى المستصلحة ، إلى جانب مشكلات أخرى فى مجال التخطيط والتنفيذ والإدارة .

وإذا دعمنا القول بالأرقام : (أ) فى منتصف السبعينات قدرت النسبة المئوية للمجذرة الإنتاجية لهذه الأراضى المستصلحة كما يلى : ٤٠٪ بلغت الحدية الانتاجية ، ٢٨٪ تحت الحدية فى مراحل الاستزراع ، ٢٠٪ تعطل استزراعها لمشاكل تعوق عملية الاستزراع ، وأخيراً ١٢٪ أوقف بها عمليات الاستصلاح وبالتالي لم تتعرض لعمليات الزراعة . (ب) إن مساحة الأراضى المستصلحة وإن كانت تعادل ١٥٪ من الأرض القديمة إلا أنها لا تساهم فى الإنتاج الزراعى إلا بنسبة محدودة للغاية لا تتجاوز ٣٪^(٦٢) .
والواقع أن التوسع الزراعى الأفقى يواجه مشكلات وصعوبات متعددة ، ولعل من أهمها المشكلات الطبيعية الآتية^(٦٣) :

١ - شدة الجفاف وما يمتد به ذلك من ارتفاع التبخر والتسرب ، وضرورة الاعتماد على النيل والمياه الجوفية وحدهما .

٢ - قلة مياه النيل والمياه الجوفية عن الحاجة للتوسع على نطاق واسع بطرق الري التقليدية وخاصة الغمر .

٣ - التضاريس تمثل مشكلة سواء أمام رى بعض المساحات المناسبة ذات المناسيب العالية أو لتوصيل المياه إلى قيعان المنخفضات التى يزمع التوسع فيها .

٤ - زحف الرمال وخاصة الكشبان الهلالية والرمال المسفية وخاصة فى المنخفضات الوسطى والجنوبية من مصر .

٥ - عدم وجود تربة جيدة فى مساحات شاسعة من الأراضى المصرية بما فى ذلك بعض أجزاء قيعان المنخفضات وكذلك عند هوامش السهل الفيضى والدلتا .

٦ - ارتفاع نسبة الفاقد بالتسرب والتبخر فى حالة استعمال ترع لتوصيل مياه النيل

إلى الأراضي المستصلحة عند هوامش وادى النيل أو فى الصحراء .

٧ - قارية المناخ إلى حد ما فى معظم الأراضى المصرية مع ارتفاع درجة الحرارة نهاراً أثناء نصف السنة الصيفى بصورة تقلل من فرصة تنوع المزروعات .

٨ - بعد المنخفضات الصحراوية - التى يزمع التوسع فيها - نسبياً عن الوادى والدلتا حيث يتركز السكان ، مما يعنى البعد عن القوة العاملة .

أما عن العمالة الزراعية ، فالواقع أن الكثيرين من الزراع لم يقوموا بكل واجبهـم للنهوض بالزراعة وتحقيق التنمية الزراعية ، وهو أمر يبدو واضحاً فى مجالاتها المختلفة ، ويمكن إيجازه فى النقاط الآتية^(١٥) : (أ) التفاوت فى الانتاج الزراعى بين مزارع وآخر فى ظل تائل الظروف وتكافؤ الفرص . (ب) الإسراف فى استخدام مياه الري عقب توفير المياه بعد إنشاء السد العالى ، وبعد هذا تهديدا لأهم الموارد المصرية ، حيث أن لكل قطرة ماء قيمتها وتكلفتها . (جـ) الإهمال فى مكافحة الآفات وخاصة فى المحاصيل التى تسوق إجبارياً . (د) عدم الأخذ بأساسيات الانتاج الزراعى والعمل بها مثل : الالتزام بالمواعيد المناسبة للزراعة ، الحصول على التقاوى الجيدة من أجل انتاج محصول جيد ، الاكتشاف المبكر للإصابة بالآفات ، الحرص على انتظام الري ، والعناية بعمليات الجنى والحصاد والتخزين . (هـ) عدم العناية بالحيوان ، واجهاده فى العمل الزراعى ، حيث أن نصف الثروة الحيوانية ليس منتجاً للحوم والألبان أى للفداء .

وليس هذا فحسب ، بل أن الفلاح الذى كان يلتصق بالأرض ، صار يبتعد عنها ويهجرها ، حتى تحول الكثيرون من أهل القرية عن العمل فى الحقل وممارسة الزراعة ، ولاشك أن هذا التحول الوظيفى يمثل تحولاً خطيراً فى تاريخ الزراعة المصرية .

والواقع أن الجيل الذى كان يرتبط بالأرض ويعمل فى الحقل من شروق الشمس حتى غروبها ، قد تقدمت به السن وأصبح عدده يتناقص بسبب العوامل الطبيعية من عجز وشيخوخة ووفاة ، هذا فضلاً عن أنه يضمن بالأبناء والأحفاد عن العمل فى الحقل وهكذا جفت الروافد التى كانت تغذى الحقل .

والواقع المؤسف أن كثير من الفلاحين قد خرجوا من قراهم واندفعوا إلى السفر إلى دول البترول سعياً وراء الرزق السريع ، إذ قدرت حجم العمالة الزراعية التي خرجت في هجرات عمل مؤقتة ومتجددة بحوالي ٧ مليون نسمة خلال الفترة الواقعة بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات^(١٧٦) كان له أثر مباشر على الزراعة المصرية ، فلقد كانت تحويلاتهم إلى أفراد أسرهم من أكبر العوامل التي أدت إلى تحويلهم عن العمل في الحقل . والأسوأ ، أن هؤلاء الفلاحين الذين يهاجرون ويعودون إلى قراهم ينصرفون عن الزراعة .

والنتيجة المنطقية هي التناقص التدريجي في عدد العمال الديوين الزراعيين^(١٧٧) ، وبالتالي ارتفاع أجورهم مما يزيد من تكلفة الانتاج الزراعى .

والحصول النهائية بطبيعة الحال تحول القرية من منتجة مصدرة للغذاء إلى مستهلكة مستوردة له .

إذا إنتقلنا إلى اسباب انخفاض الكفاءة الانتاجية للماشية فيمكن ايجازه فيما يلى^(١٧٨) : (أ) أن سلالات الماشية المحلية لاتعتبر سلالات لحم ولبن ولكنها - اساسا- حيوانات عمل (ب) قصور الخدمات البيطرية ، إذ تصاب الماشية بكثير من الأمراض الوبائية والمعدية التي تؤدى أحيانا إلى خسائر اقتصادية جسيمة . (ج) أزمة الاعلال فى الصيف لاعلف أخضر وأساس الغذاء هو العلف الجاه وهو لايفى باحتياجات الحيوان ، وبالتالي فإن فصل الصيف هو فصل الجوع والهزال للحيوان . (د) ذبح الحيوان وهو صغير جدا قبل بلوغ الحجم والوزن الاقصى بكثير جدا مما يشاء لمشكلة تغذية الحيوان الخائفة ، وبعد هذا لماقدا وتهددا مباشرا للثروة الحيوانية .

أما انخفاض حجم الانتاج المعلى من الاسماك الطازجة إذا ماقورن بمساحة المسطحات المائية فيرجع إلى العديد من المشكلات لعل أهمها^(١٧٩) .

١- أصبح نهر النيل المصب الرئيسى لمخلفات المصانع مما تسبب فى التلوث وتدهور

الانتاج .

- ٢- تعرضت البحيرات الشمالية لعمليات التجفيف ، أضف إلى هذا وصول مخلفات الصناعة إلى مياه تلك البحيرات مما أضر بالثروة السمكية بها . أما بحيرة السد العالي فقد نتج عن تغير الظروف البيئية بالبحيرة قلة المصيد بها .
- ٣- تواجه المصايد البحرية المشكلات الآتية : (أ) عدم وجود مراكب صيد يمكنها العمل داخل البحار . (ب) سوء استقلال الشواطئ بالصيد المكثف فى رقعة ضيقة جدا . (ج) كثرة الشعاب المرجانية فى البحر الأحمر تعوق عمليات الصيد وتزيد من تكلفة الإنتاج . (د) تركز عمليات الصيد فى البحر المتوسط على منطقة الرصيف القارى وهى منطقة محدودة إلى جانب ندرة الغذاء الطبيعى فى هذا المسطح مما قلل إنتاجيته من الاسماك .

ثاني - أسباب زيادة (سوء) التغذية

لقد تزايدت احتياجات السكان من الغذاء باطراد منذ بداية السبعينات ، حيث زادت معدلات سريعة ترتفع إلى أكثر من ٥٪ سنوياً^(٧٠) ، وترجع هذه الزيادة فى الاستهلاك إلى عدة عوامل فى مقدمتها :

- ١ - النمو السكاني السريع : (أ) يتزايد حجم السكان باطراد بمعدلات نمو مرتفعة ، إذ قفز هذا المعدل إلى ٢.٨٪ سنوياً بين آخر تعدادين (٧٦ - ١٩٨٦) ، وهذه الزيادة المطردة فى حجم ومعدل نمو السكان يتبعها زيادة متناظرة - على الأقل - فى حجم ومعدل الطلب على المواد الغذائية . ولاشك أن التوازن بين معدل نمو السكان ومعدل نمو الطلب على الغذاء يؤدى بالكاد إلى المحافظة على ضروريات المعيشة للفرد ، ولكن لا يترتب عليه تحمسين فى مستوى غذا الفرد . (ب) التزايد الموصول والمطرد فى الحجم المطلق والوزن النسبى لسكان الحضر ، ففي عام ١٩٨٦ أصبح عدد سكان الحضر نحو ٢١,٢ مليون نسمة بنسبة ٤٣.٩٪ من جملة السكان ، بينما كان عددهم حوالى ٩,٩ مليون نسمة بنسبة ٣٧,٤٪ عام ١٩٦٠^(٧١) ، ولقد ترتب على ذلك تزايد الاستهلاك فى

المدن نتيجة تزايد السكان العام ، هذا فضلاً عن التحول فى أنماط الاستهلاك للنازحين من أهل الريف إلى الحضر .

٢ - الدخل الفردى ، حيث يعتبر متوسط الدخل من العوامل الرئيسية فى تحديد أنواع السلع الاستهلاكية ومعدلات استهلاك كل منها . وتشير البيانات المتاحة عن متوسط الدخل الفردى إلى الزيادة المستمرة فى نصيب الفرد من الدخل القومى ^(٧٢) ، حيث أصبح ١٠٤٥ جنيهًا عام ١٩٨٧/٨٦ ، بينما كان ٥١.٩ جنيهًا عام ١٩٦١/٦٠ ^(٧٣) ، إلا أن هذه الزيادة - كما يرى البعض - شكلية غير واقعية نظراً لانخفاض القوة الشرائية للنقود خلال تلك الفترة ^(٧٤) . ورغم هذه الزيادة فى متوسط الدخل الفردى إلا أنه لا يزال يعد من الدخول المنخفضة فى العالم . ومن المسلم به أنه كلما انخفض متوسط الدخل الفردى زادت نسبة الإنفاق الإستهلاكي عامة وزاد استهلاك الطعام خاصة .

ومن المؤكد أن إعادة توزيع الملكية الزراعية ، وتحول عدد كبير من الفلاحين المقيمين إلى ملاك - حيث إنشغل نحو ثمن مساحة الأرض الزراعية (١٢٪) إلى أكثر من ثلث مليون أسرة (٤٦٩ ، ٣٤٦) حتى نهاية عام ١٩٨٩ ^(٧٥) - أدى إلى تحسين حياتهم المادية ، وبالتالي زيادة الطلب على السلع الغذائية . وبالمثل ، تحولت إعادة توزيع الدخل لصالح العمال إلى زيادة معدلات الاستهلاك .

أضف إلى هذا ، أن المصريين العاملين فى دول البترول ، سواء منهم المغتربون أو العائدون ، ينقلون إلى النمط الاستهلاكي السائد فى مصر النمط الاستهلاكي المظهري والترفي السائد فى الدول النفطية المرتفعة الدخل ^(٧٦) ، مما يؤدى إلى زيادة حجم الاستهلاك . وأخيراً ، توضح بعض المؤشرات إجماع توزيع الدخل القومى نحو الاختلال ، ويستدل على ذلك من ارتفاع معامل جينى إلى ٣٨.٠ فى الفترة (٧٥ - ١٩٨٨) . وكذلك تشير إلى اتساع رقعة الفقر حتى أصبحت تشمل نحو ٢٥٪ من سكان الريف و ٢٣٪ من سكان الحضر . بما يعنى أن حوالى ربع سكان مصر يعيشون دون مستوى خط الفقر ^(٧٧) . ولاشك أن الاختلال فى توزيع الدخل القومى يؤدى إلى اختلال فى أنماط الاستهلاك .

- ٣ - الاستهلاك غير الرشيد ، وما يصحبه من فقد إقتصادي نتيجة التسعير غير الرشيد ، فتسعير منتجات القمح - كالدقيق والحيز - بأقل من سعر التبن أو الردة يؤدي إلى استخدامها كعلف ، وفي ذلك مايفسر الزيادة المفرطة في معدل نمو استهلاك القمح .
- ٤ - التحول في أنماط الاستهلاك نتيجة التغير الاجتماعي وإعادة توزيع الدخل والنمو الحضري بالهجرة الريفية الحضرية ، ثم أخيرا التحويلات البترولية والتطلعات الاستهلاكية الحديثة .
- ٥ - التضخم الناتج عن التمويل بالعجز مع تثبيت أسعار سلع الغذاء الضرورية في مواجهة هذا التضخم ، ويزيد ذلك من الاستهلاك خصوصاً من السلع المدعمة ، ويؤدي إلى زيادة الاستيراد وإلى العجز في الميزان التجاري ^(٧٨) .
- صفوة القول ومجمله ، أن استمرار زيادة السكان أدى إلى تصاعد الطلب على السلع الغذائية ، مما دعا إلى سد الفجوة بين حاجات الاستهلاك وكميات الإنتاج بالتوسع في استيراد كثير من المواد الغذائية .

المكانم تحقيق الأمن الغذائي :

إن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب حتمية إدامة قاعدة الموارد لانتاج الغذاء وتوسيعها وترميمها حيث تكون قد تناقصت . والواقع أن الزراعة المصرية لم تستفد حتى الآن إفادة كاملة من الإمكانيات المتاحة الطبيعية أو البشرية أو الحضرية ، ومن ثم يجب تحقيق أكبر قدر من الاستثمار والاستغلال للموارد الزراعية بأمثل الطرق الاقتصادية سواء من ناحية الكم أو الكيف ، بهدف تحقيق الحد الأقصى الممكن من الأمن الغذائي . وفي ظل التكنولوجيا الحديثة وبالتخطيط العلمي السليم يمكن تكثيف الانتاج الزراعي وتوسيع قاعدته ، وبالتالي يمكن أن تنطلق الزراعة المصرية - أقدم زراعة في العالم - إلى آفاق ربة مشرقة ، وترتفع إلى المستويات والمعدلات العالمية القياسية والتي هي أجدر بقمته ولاخلاف على أن المساحة المنزرعة تكاد تكون ثابتة ، بينما حجم السكان يتزايد

باطراد ، مما يجعل تحقيق الإكتفاء الذاتى أمراً صعب التحقيق . ومن ثم فإن بناء قاعدة إنتاجية لتوفير الأمن الغذائى أصبح أمراً حتمياً . ويقتضى ذلك توسيع الإنتاج الزراعى وتعظيمه .

على الجانب الآخر ، لاختلال كذلك على التزايد المفرط فى استهلاك السلع الغذائية ، إلى جانب الاختلال فى النمط الغذائى المصرى ، مما يقتضى ضرورة ترشيد الاستهلاك وتوفير النمط الغذائى .

أولاً: التنمية الزراعية:

أ- التوسع الزراعى الرأسى:

إن تحقيق الأمن الغذائى يتطلب إحداث ثورة زراعية لتنتقل الزراعة المصرية من زراعة تقليدية إلى زراعة عصرية متطورة ، من خلال إستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة التى يؤدى استخدامها إلى زيادة الانتاج الزراعى وزيادة العائد الإقتصادى .

ويمكن تحقيق أفضل استخدام للموارد الزراعية بالوسائل التالية :

- ١ - زيادة القدرة الانتاجية للأراضى الزراعية ، عن طريق ما يأتى : (أ) صيانة خصوبة التربة ومعالجة أى تدهور فى خواصها . (ب) ترشيد استخدام مياه الرى سواء مياه النيل أو المياه الجوفية ، ودراسة إمكانية زراعة المناطق الساحلية على مياه الأمطار مع الاستعانة بمياه الأنهار وإعذاب المياه المالحة . إلى جانب منع تلوث المجارى المائية وضرورة معالجة المخلفات الصناعية السائلة ومياه الصرف الصحى قبل إعادة استخدامها فى الرى . (ج) تحسين الصرف لمعالجة مشكلة الملوحة والحد من مشكلة ارتفاع مستوى الماء الجوفى . (د) الاستغلال الأمثل للسماد . (هـ) ميكنة العمليات الزراعية . (و) تحريم تجريف الأرض الزراعية ، ووقف الزحف العمرانى على الأرض المحضرة . وإقامة معدات لحجز الرمال السافية حتى لا تترسب على الأراضى المتاخمة للمحارى وذلك لمنع تصحر الأراضى

الزراعية

٢- الأخذ بنظام التجميع الزراعى لمواجهة المشاكل الناجمة عن تفتت الحيازات الزراعية وتناثرها ، لأن التفتت والتناثر له آثار ضارة تعوق استثمار هذه الحيازات على الوجه الإقتصادى السليم .

٣- زيادة الغلة الغذائية للمحاصيل الزراعية والارتفاع بها إلى المعدلات العالمية القياسية ، وذلك من خلال تحديث الزراعة ، حيث يمكن رفع متوسط إنتاجية الفدان من القمح والذرة والأرز وقصب السكر إلى أكثر من ضعف المتوسط الحالى^(٣٨) .

٤- إعادة تخطيط التركيب المحصولى بهدف تحقيق أعظم استفلال من الرقعة الزراعية المحدودة ، مع الأخذ فى الاعتبار مايلى : (أ) وضع السياسة السعرية للمحاصيل على اساس يظهر التكامل بينها وبين التركيب المحصولى الأمثل ، حيث أن السياسة السعرية من أهم العوامل المؤثرة فى التنمية الزراعية . (ب) متطلبات الأمن الغذائى على اساس تحقيق الحد الأقصى الممكن من الكفاية الذاتية الغذائية .

وهذا يعنى أن الاستمرار فى زراعة بعض المحاصيل التقليدية بعيد كل البعد عن تحقيق أنسب استخدام للموارد المتاحة أو تعظيم الانتاج منها . ومن ثم فمن الأفضل الوصول إلى التركيب المحصولى الأمثل إدخال محاصيل جديدة ذات عائد إقتصادى مرتفع تحمل محل المحاصيل التقليدية غير المجزية .

وفى هذا الصدد ، يرى البعض أنه لآمل فى مواجهة زيادة الطلب على الغذاء النباتى إلا عن طريق تقليل مساحة البرسيم إلى النصف^(٣٩) ، وتشجيع المزارعين وحفزهم على التوسع فى مساحات المحاصيل الغذائية الشتوية مثل العدس والفول وبنجر السكر ومحاصيل الزيوت إلى جانب التوسع فى إنتاج الخضر والفاكهة باستعمال وسائل التكنولوجيا الزراعية الحديثة .

٥- التكتيف المحصولى عن طريق إدخال أكثر من محصول فى الدورة الزراعية ، أو زراعة الأرض بمحصولين رئيسيين . أو تحميل بعض المحاصيل على الأخرى .

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أن البعض يرى أنه لأجل تحقيق الكفاية الذاتية من الغذاء سنة ٢٠٠٠ يتحتم زيادة المساحة المحصولية من حوالى ١١,٣ مليون فدان عام ١٩٨٦ إلى نحو ٢٢,٠ مليون فدان عام ٢٠٠٠ أى بزيادة قدرها ١٠,٧ مليون فدان محصولي^(٨١).

٦ - توفير الاستثمارات المالية اللازمة لتنفيذ مشروعات التنمية الزراعية ، وعلى الأخص فيما يتعلق بالعناصر المؤدية لزيادة الإنتاجية ، فالتنمية الزراعية هى أمل المستقبل بل وصمام أمته الوحيد .

٧ - الاستثمار الأمثل للقوة العاملة فى الزراعة ، فكثيرة هى الشعوب التى استطاعت أن تحقق تقدماً كبيراً بسبب حسن استثمار طاقتها البشرية . ففى كثير من الدول كانت جهود الأفراد أنفسهم أكبر وأهم من عنصر رأس المال أو الموارد المادية . وكانت كفايتهم الإنتاجية أكبر العوامل التى ساعدت على ارتفاع مستوى المعيشة . وأبرز مثل لذلك اليابان وسويسرا . ومن هذا المنطلق تبرز الحاجة إلى حتمية زيادة إنتاجية المشتغلين فى الزراعة برفع المستوى التعليمى ورفع المستوى التدريبى .

أما عن الإنتاج الحيوانى ، فيمكن تنميته بتحسينه وتكثيفه باتباع الأساليب التالية :

(أ) التوقف عن استخدام الماشية كحيوانات عمل والنظر إليها كمصدر أساسى لإمداد الإنسان بالغذاء البروتينى . (ب) تحسين سلالة ونوعية الثروة الحيوانية من جاموس وأبقار وأغنام بتربية الأنواع الملائمة للبيئة المصرية ذات العائد العالى من اللحوم والألبان . (ج) توفير الغذاء والرعاية البيطرية وتحسين الظروف المعيشية للحيوانات . (د) تشجيع تربية وتسمين الحيوانات واعتبار الحيوان كأى محصول زراعى إقتصادى مع تحديد المناطق التى تصلح لتربية الأنواع المختلفة .

والحقيقة التى لا مفر من مواجهتها هى أن التوسع الأفقى فى تربية الحيوان سيكون دائماً على حساب غذاء الإنسان ، ومن ثم فإن توسيع الرقعة الزراعية هى السبيل الوحيد للتوسع الأفقى فى إنتاج الحيوان ، بما لا يؤثر على إحتياجاتنا من الحبوب . وفى هذا المجال

يمكن تخصيص المساحات المجففة من البحيرات لتربية الحيوان وذلك بالإضافة إلى تربيتها على المساحات الأخرى المستصلحة .

ويعتبر التوسع فى إنتاج الدواجن من أسرع الوسائل وأكفأها لحل مشكلة النقص فى اللحوم خاصة وأنها تتطلب كمية من الإحتياجات الغذائية أقل مما تتطلبه الحيوانات الأخرى ، إلى جانب أنها تعد مصدراً رخيصاً نسبياً للبروتين الحيوانى . ويمكن تحقيق طفرة كبيرة فى إنتاج الدواجن عن طريق : (أ) تحسين السلالات بتربية الأنواع ذات الكفاءة التحويلية العالية من اللحوم والبيض . (ب) توفير إحتياجات الدواجن من الأعلاف والأمصال واللقاحات والأدوية البيطرية بصفة منتظمة ، وتطبيق برنامج تدريبى لإرشاد الزراع والمربين على استخدامها بكفاءة . (ج) التوسع فى تربية الدواجن سواء من خلال التوسع فى إنشاء المزارع الكبيرة أو التوسع فى الإنتاج لدى صغار المنتجين ، واعتبار هذا الإنتاج من أهم الحلول الأساسية لتحقيق الأمن الغذائى الحيوانى .
أخيراً يمكن تحقيق التنمية السمكية باستخدام الوسائل التالية ^(٨٦) :

١ - زراعة الأسماك : يعتبر الإستزراع السمكى المدخل الأساسى للتنمية السمكية نظراً للتقدم فى التكنولوجيا الخاصة بها ، ويكفى للتدليل على ذلك أن تشير إلى أنه يمكن الحصول من وحدة المساحة فى المزارع السمكية على حوالى ١٢ ضعفاً أو أكثر للمساحة المناظرة من المصايد الطبيعية . ولعل من أهم العوامل التى تساعد على استزراع وتنمية الإنتاج السمكى فى مصر ما يأتى : (أ) مناسبة الظروف المناخية لنمو الأسماك . (ب) وفرة مساحات الأراضى البور وغير المستغلة أو غير الصالحة للزراعة والبرك والمستنقعات التى يمكن إستغلالها كمرابى سمكية . ويقدر المستغل منها حالياً بحوالى ٨٠٠٠ فدان فقط بمحافظة الدقهلية ، كفر الشيخ ، البحيرة ، دمياط ، الشرقية ، الغيوم ، الإسماعيلية القليوبية وسوهاج ، وهى مساحة ضئيلة جداً إذا قيست بالمساحات الممكن إستغلالها .
أما المناطق المناسبة للاستزراع السمكى فهى : (أ) المسطحات المائية السمكية بطبيعتها (المصايد البحرية والبحيرية والنهرية) . (ب) الأجزاء المناسبة من المساحات المتبقية من

البحيرات الشمالية . (ج) المزارع الصناعية فى المناطق الممكنة بالوادى والأراضى التى لاتصلح للزراعة . ولاتقل المساحات التى يمكن استزراعها سمكيا من المناطق المختلفة عن حوالى ١٥٠ ألف فدان ، بالإضافة إلى مائت مائة من مناطق بحيرات الصيد الطبيعية ، أضف إلى هذا وذلك مزارع الأرز التى تقدر بحوالى مليون فدان . وباستغلال هذه المناطق فى الاستزراع السمكى يمكن تقدير إنتاجها بنحو ٣٢٥ ألف فدان .

٢- تنمية وترشيد المصايد الطبيعية ، والتوسع فى صيد أعالي البحار وبخاصة فى المياه العربية .

٣- التوسع فى ميكنة مراكب الصيد ، واستعمال الطرق الحديثة فى معاملة الأسماك وحفظها وتخزينها .

وتقدر كمية الإنتاج السمكى لمختلف المسطحات المائية فى حالة تميمتها بنحو ٥٧٠ ألف طن فى عام ٢٠٠٠ .

ب - (التوسع الزراعى) (الزئقى) :

إن توسيع المساحة المزروعة لايقل أهمية عن تكثيف إنتاجها ، فكلهما بعد جوهري من أبعاد التنمية الزراعية ، فالخضرة يجب أن تتسع مساحتها كل يوم ، وعمليات استصلاح الأراضى لايجب أن تتوقف ثانية واحدة لمواجهة مطالب الأمن الغذائى للسكان الذين يتزايدون باطراد . لكل قطرة من الماء يجب استغلالها فلا تهدر هباء أو تضيع ، بل ينبغى أن تصبح قادرة على التحول فوق أرض مصر إلى حياة خلابة .

وتقدر المساحة التى يمكن استصلاحها بنحو ٢,٣ مليون فدان موزعة على النحو التالى^(١٨٣) : ٥٧١ ألف فدان فى شرق الدلتا وتعتمد فى ريها على الرى السطحي أو الرى من مياه النيل ، ٩٧ ألف فدان فى سط الدلتا وتعتمد فى ريها على مياه الصرف ويمكن أن تروى ربا سطحيا أو عن طريق الرش ، ٤٥٠ ألف فدان فى غرب الدلتا وتروى من الترع ومياه الصرف المخلوط والصرف الصحى ، ٢٩٩ ألف فدان فى مصر الوسطى وتروى من مياه النيل، ٥٩٩ ألف فدان فى مصر العليا وتروى من مياه النيل ، ٢٥٤ ألف فدان فى سيناء

وتعتمد فى ربيها على المياه الجوفية ومورد مائى ينقل إليها الماء من الدلتا (ترعة السلام)،
وأخيراً ١٠٠ ألف فدان فى منخفضات الصحراء الغربية (الوادى الجديد) وتعتمد فى
ربىها على المياه الجوفية . ومن المتوقع أن يستصلح منها نحو ١,٣ مليون فدان حتى عام
٢٠٠٠^(٨٦) .

وفى استصلاح الأراضى الجديدة ينبغى الاستفادة من التجربة المصرية وتجنب المشكلات
والمعوقات التى واجهتها ، كما يفضل أن يراعى عند تحديد أولويات مشروعات استصلاح
الأراضى الجديدة الاعتبارات الآتية^(٨٧) : (١) المفاضلة وترتيب أولويات التنفيذ على
أساس الجدارة الإنتاجية للأراضى ، وما تسفر عنه دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية .
(٢) وضع أولويات لحظة الاستصلاح بحيث تتقدم الأراضى التى ستروى بالمياه العذبة
للعائد السريع الذى يتحقق منها ، ويليه الأراضى التى ستروى بمياه مخلوطة : (٣) البدء
باستصلاح الأراضى المجاورة للأراضى القديمة والتى تتوفر لها البنية الأساسية كأعمال
الرى والصرف والطاقة والطرق. كذلك ينبغى اختيار المحاصيل المناسبة للأراضى الجديدة
بحيث تعطى أكبر عائد إقتصادى ، وتتلاءم مع إحتياجات الأمن الغذائى .

أما عن الموارد المائية الإضافية اللازمة للتوسيع الأفقى فى الزراعة ، فتقدر جملة
الموارد المائية الحالية بحوالى ٦٠,٧ مليار متر مكعب / السنة ، يمكن أن تزيد فى
المستقبل إلى ٧٤ مليار متر مكعب / السنة ، أما الإحتياجات المائية الحاضرة فتصل إلى
٥٩,٥ مليار متر مكعب / السنة ، وبالتالي يكون الفائض الممكن استغلاله من الموارد
الحالية هو ١,٢ مليار متر مكعب سنوياً^(٨٨) . وهو قدر ضئيل لا يغطى الإحتياجات
المائية لرى أراضى التوسع الجديدة ، إلا بتدبير موارد مائية جديدة^(٨٩) واتخاذ وسائل
جذرية لتشجيع استخدام مياه الرى والوصول بها إلى الإستخدام الإقتصادى الأمثل
واستعمال النظم الحديثة فى الرى كالرى بالرش والرى بالتنقيط وغيرهما ، إذ تقدر كمية
المياه المفقدة سواء عن طريق التسرب أو التبخر أو الإسراف فى استعمال المياه بنحو ٥,٢ مليار
متر مكعب/ السنة^(٩٠) .

إن تحقيق الاستخدام الاقتصادى الأمثل للموارد المتاحة وتعظيم العائد منها ضرورة
حتمية لتحقيق الأمن الغذائى لسكان ، إضافة إلى مايفرضه التطور الحضارى من ارتفاع ،
مستوى المعيشة مع مطلع القرن الحادى والعشرين .

ثانياً : ترشيد الاستهلاك :

إن تحجيم الاستهلاك أصبح ضرورة حتمية ، فالتناس أكثر من الانتاج ، وكل
استهلاك لايقابله إنتاج يعنى التبعية ، فمن لايملك قوته لايملك حريته ، ويمكن ترشيد
الاستهلاك بعدة طرق منها :

١- تعديل أنماط استهلاك الغذاء غير الرشيدة ، والعمل على إعداد نط غذائى مصرى
يحقق اشباع الحاجات الغذائية الاساسية طبقا للإحتياجات الصحية وعلى اساس المعايير
الدولية ، ومعدل النمو السكانى ، واحتمالات تزايد الاستهلاك بسبب تزايد الدخل الحقيقى
ورفع مستوى المعيشة للأفراد^(٨٩) .

٢ - ترشيد دعم السلع الغذائية ، فالدعم المرسل للسلع الغذائية يؤدى إلى^(٩٠) :
(أ) سوء إستخدام السلع المدعمة مثل القمح الذى يستخدم علف للحيوانات والدواجن .
(ب) زيادة نسبة الفاقد . (ج) اختلال النمط الغذائى . (د) زيادة أعباء الدولة لتدبير
النقد الأجنبى اللازم لاستيراد هذه السلع أو زيادة أعباء الدعم . (هـ) تشجيع الاستهلاك
على حساب الإدخار . ومن هذا المنطلق يجب وضع المعايير التى تضمن وصول الدعم إلى
مستحققيه ، مع تحديد مستوى الدخول التى تستفيد من الدعم .

٣ - ترشيد استيراد السلع الغذائية ، بأن يكون قاصراً على السلع الغذائية الضرورية
التي لا تكون متوافرة فى السوق المحلية بكميات كافية وجودة مقبولة وأسعار معتدلة .
إلى جانب توفير البدائل الغذائية .

٤ - خفض الفاقد فى مراحل الإنتاج والتعبئة والتغليف والنقل والتخزين والتوزيع ،

سواء للسلع المنتجة محليا أو المستوردة من الخارج .

٥ - تكثيف برامج التوعية الغذائية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة للتأثير على الأنماط السلوكية للمواطنين ، وتوعيتهم بالوسائل السليمة والصحية لاستخدام السلع الغذائية والمقادير والاحتياجات الأساسية ، وحثهم على تقليل الفاقد ، وتوجيههم نحو ترشيد الاستهلاك الغذائي . هذا إلى جانب الدعوة لتولى المرأة لمسئولياتها الأساسية فى تنظيم وضبط الاستهلاك والمشاركة فى تجنب الإفراط والفقْد ، وإحداث التوازن بين دخل الأسرة ونفقاتها^(١٩٩) .

أضف إلى هذا أن الاختلال الطبقي يؤدي إلى إختلال فى إستهلاك الغذاء ، وبالتالي فإن ترشيد الاستهلاك يقتضى الحد من إسراف أصحاب الدخل المرتفعة ، وتوفير احتياجات الغذاء لمحدودى الدخل التى تعاني من سوء التغذية ومن ثم يجب العمل على تحقيق العدالة فى توزيع الدخل القومى والأجور تضيقاً للمفجرة أو الهوة الشاسعة بين الأغنياء والفقراء ، حتى لا يقع العبء على الفقراء فقط .

والواقع أن مشكلة الغلاء المتصاعد لاتنفصل عن مشكلة إنخفاض الدخل أى الفقر ، وكلتاها لاتنفصل عن مشكلة إفراط السكان . فإذا كان الغلاء معالة إختلال بين العرض والطلب ، فإن هذا الاختلال هو بدوره نتيجة عدم التوازن بين حجم الإنتاج وحجم السكان . ومن هنا تبدو أهمية وحتمية رسم سياسة سكانية محددة المعالم والأهداف تواكب التنمية بهدف تحقيق الرخاء فوق أرض مصر .

إن القدرة على التنمية بحد ذاتها يمكن أن تتعرقل بسبب المعدلات العالية لنمو السكان ، ولذلك ينبغى العمل على إبطاء سرعة النمو السكانى الراهن . فالتنمية الزراعية مهما وجهت إليها من عناية وبذل فيها من جهد وخصص لها من استثمارات ووضع لها من خطط ، فإنها لن تستطيع ملاحقة السكان فى نموهم السريع والوفاء باحتياجاتهم ، وبالتالي تصبح المشكلة الغذائية أكثر حدة وأشد خطورة . ولذلك لافر من العمل على تخفيف حدة زيادة السكان عن طريق تنظيم النسل .

إن تنظيم الأسرة فى مصر ضرورة إجتماعية وإقتصادية فى آن واحد ، فمن الناحية الاجتماعية يضمن تنظيم الأسرة فى أغلب الأحيان رفاهية الأسرة . أما من الناحية الإقتصادية فإن تنظيم الأسرة يحقق التوازن المنشود بين السكان والموارد مما يؤدى إلى رفع مستوى المعيشة بصفة عامة :

إحتياجات السكان من الغذاء عام ٢٠٠٠ :

على مدى تاريخ مصر الطويل لم تفرض أهمية توفير الغذاء نفسها كما تفرضها اليوم نتيجة لتزايد الإحتياجات إلى المواد الغذائية يوما بعد يوم بسبب نمو السكان المطرد والتحول فى أنماطهم الاستهلاكية

إن حجم سكان مصر يقدر أن يرتفع إلى نحو ٦٠,٦ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ على أساس التوقعات المتوسطة ، وبالتالى سيزداد الطلب على الغذاء زيادة مطردة ، بالإضافة إلى زيادة الإستهلاك زيادة كبيرة يفرضها التطور الحضارى وارتفاع مستوى المعيشة مع مطلع القرن الحادى والعشرين .

وتشير تقديرات الإنتاج والاستهلاك من أهم السلع الغذائية عام ٢٠٠٠ (جدول رقم ١٧) إلى ما يلى :

١ - يمكن تحقيق الكفاية الذاتية فى بعض السلع الغذائية الرئيسية من خلال توسيع الإنتاج وتحسينه ، وأبرز الأمثلة على ذلك : الأرز ، الفاكهة ، الخضار ، الفول فى الإنتاج النباتى إلى جانب لحوم الدواجن والبيض والألبان فى الإنتاج الحيوانى .

٢ - يمكن تحقيق نسبة عالية من الكفاية الذاتية فى الذرة والأسماك . فبالنسبة للذرة فإن متوسط إنتاجية الفدان الذى يبلغ حاليا ٢,٩٧ طن يمكن أن يصل إلى ٣,٥ طن باستخدام الأصناف عالية الإنتاج وتوفير عوامل الإنتاج العالى منها ، فإذا استمرت مساحة الذرة الحالية (نحو ١,٥٥٩ ألف فدان فى الفترة ٨٨ - ١٩٩١) فإن الإنتاج يمكن أن يصل إلى ٤,٦ مليون طن ، وبالتالى يمكن أن تصبح نسبة الإكتفاء الذاتى من الذرة

نحو ٩٧,٣٪ عام ٢٠٠٠ ، بينما كانت ٦٨٪ عام ١٩٨٧/٨٦ . أما بالنسبة للإنتاج السمكى فيمكن أن ترتفع نسبة الإكتفاء الذاتى منه إلى ٩٧,٣٪ عام ٢٠٠٠ وذلك بالإلتجاء إلى الاستزراع السمكى المكثف بالطرق التكنولوجية المستحدثة ، هذا بالإضافة إلى تنمية وترشيد المصايد الطبيعية .

٣ - يمكن تحقيق إكتفاء ذاتى بعيد المدى من البقول (العدس والفول) عن طريق زيادة المساحة المنزوعة منها ، إلى جانب الإرتقاء بالإنتاجية .

٤ - لا يمكن تحقيق الكفاية الذاتية من الزيوت النباتية ذلك لأن المساحات التى يجب رراعتها بأحد محاصيل البذور لتغطية حاجة الاستهلاك المحلى من الزيوت . كسلعة غذائية هامة . سوف تصل إلى حوالى ٦ مليون فدان عام ٢٠٠٠ ، ومن ثم سيظل الاعتماد على الاستيراد فى سد النسبة العليا من الاحتياجات^(٩١) .

٥ - من المتوقع أن يغطى الإنتاج من السكر نحو ثلثى حاجة الإستهلاك المحلى عام ٢٠٠٠ . غير أنه يمكن تحقيق الكفاية الذاتية من السكر عن طريق زراعة مساحات جديدة . تقدر بشحو ثلث مليون فدان - بالبندر والذرة السكرية فى الأراضى الجديدة المستصلحة فى شمال الدلتا وغرب النوبارية ، هذا بالإضافة إلى تحسين الإنتاج^(٩٢) .

٦ - يتوقع أن يصل عدد الثروة الحيوانية عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٧ مليون رأس من الأبقار والجاموس والأغنام والماعز ، ويمكن أن توفر الأبقار والجاموس حوالى مليون طن من اللحوم الحمراء . أما الأغنام والماعز فيمكن أن توفر نحو ٥٠ ألف طن لحوم حمراء . ومن ثم يمكن أن تصل نسبة الكفاية الذاتية من اللحوم إلى حوالى ٨٦,٩٪^(٩٤) .

٧ - لعل أسوأ ما فى الصورة موقف القمح بصفة خاصة . لأنها قضية وغبف العيش الذى يمثل مصدرا رئيسيا للغذاء فى المجتمع المصرى . حيث يقدر حجم الطلب على القمح وديقه بأكثر من ١٣ مليون طن عام ٢٠٠٠ .

والواقع أنه لا يمكن تحقيق الكفاية الذاتية من القمح إلا بزراعة نحو ٦,٤ مليون فدان بالقمح - أى إضافة حوالى ٤,٦ مليون فدان إلى المساحة الحالية التى تبلغ حوالى ١,٨

مليون فدان^(١١) - إذا افترضنا ثبات متوسط إنتاجية الفدان من القمح (٢٠٧ طن فى الفترة ٨٨ - ١٩٩١) ، أما إذا افترضنا زيادة متوسط إنتاجية الفدان من القمح إلى ٣ طن^(١٢) ، فهذا يقتضى زيادة مساحة القمح إلى نحو ٤,٤ مليون فدان - أى إضافة حوالى ٢,٦ مليون فدان جديدة إلى المساحة الحالية . ولا جدال أن إقتطاع هذه المساحة من الرقعة الزراعية المحدودة لزراعة القمح لا يعد إقتصادياً . ومن ثم ينبغي التوسع فى مساحة القمح فى الأراضى الجديدة المستصلحة فى شرق الدلتا وسينا ، والساحل الشمالى الغربى ومنخفضات الصحراء الغربية .

النتيجة النهائية أن القمح قد أصبح أخطر نقطة ضعف فى الأمن الغذائى القومى ، نظراً لأنه يتم سد الفجوة القمحية عن طريق الاستيراد ، ولاشك أن استيراد الغذاء أساس هش للأمن الغذائى .

النتائج السلبية والاقتصادية لمشكلة الأمن الغذائى^(١٣) :

يعتبر الأمن الغذائى أحد المكونات الرئيسية للأمن الاستراتيجى القومى ، ومن ثم فإن وجود مشكلة أمن غذائى يعنى بالضرورة وجود مشكلات سياسية بالغة لاتقل خطورتها عن المشكلات الاقتصادية المترتبة على المشكلة الغذائية . فلا جدال أن الاعتماد المتزايد على الخارج فى استيراد الغذاء يخشى منه تبعية مصر إقتصادياً وسياسياً . والواقع أنه مع تزايد عجز الإنتاج المحلى من السلع الغذائية الرئيسية وبصفة خاصة القمح عن تغطية الإستهلاك وتغطية هذا العجز بالتوسع فى الاستيراد من عدد محدود من الدول المسيطرة عالمياً على صادرات القمح وهى : الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ، لم تعد مشكلة الغذاء مشكلة تجارية وإقتصادية ، ولكنها أصبحت مشكلة سياسية .

والخطر فى الأمر أن مصر تستورد نحو ثلاثة أرباع حاجتها من القمح ، وبالتالي تعد

أكبر الدول النامية استيراد لهذه السلعة الغذائية . وليس هذا فحسب ، بل أن زيادة معدل الإستيراد سنوياً تعتبر أعلى معدلات الزيادة بين البلاد المستوردة . وهذا يعنى أن المشكلة السياسية التى تتحد فى تطويرها مدى خطورة المشكلة الغذائية ، تعتبر أكثر خطورة بالنسبة لمصر نظراً حاجتها للاستيراد أكثر من غيرها من البلدان النامية . وعلى الرغم من التدهور الراهن للإقتصاء الغذائى ، فإن هذا التدهور لم يصل إلى نهايته بعد ، إذ من المتوقع زيادة إتساع الفجوة الغذائية فى المستقبل القريب نتيجة التفاوت القائم بين معدل إنتاج الغذاء ومعدل نمو إستهلاكه .

والأخطر ، أن توافر القوة الشرائية قد يكون أمراً غير كاف للحصول على القمح ، وبالتالي توفير الأمن الغذائى وتحقيق الاستقرار السياسى . فكثيرة هى الأحداث التى تعكس استخدام القمح بالذات كسلاح سياسى خاصة إذا كان يقدم فى شكل معونات ، فتمنع المعونة قد يستخدم للاستمالة السياسية ، على حين قد يستخدم منعها كوسيلة للضغط السياسى . ففى الستينات تعرضت مصر لحرب التجويع ، إلا أنها إنتصرت وتمكنت من تغطية إحتياجات السكان من القمح بمواردها الذاتية التى أتاحها النمو فى إقتصادها الوطنى .

هذا على الصعيد الدولى ، أما على الصعيد الداخلى فقد يؤدى الاعتماد على الخارج فى استيراد الغذاء ، إلى مخاطر سياسية أيضاً ، فقد يؤدى إلى اضطرابات داخلية فى أوقات الأزمات مما يهدد الأمن والاستقرار الداخلى ، كما قد تأخذ مشكلة الأمن الغذائى بعداً سياسياً داخلياً آخر ، ذلك أن استيراد القمح أو غيره من المواد الغذائية الاساسية . يتم بصفة خاصة لاستهلاك المدن التى لايتاح لها من الانتاج المحلى ما يغطى إحتياجاتها حيث يتطلع الاستهلاك الرفيى معظم أو كل هذا الإنتاج ، ومن ثم فإن اعتماد المدن ونحوها على القمح المستورد يعنى أن النمو الحضرى وما يصاحبه من نمو صناعى وخدمى . باعتبارها تقع إجتماعياً على الخط الحضارى الأول . رهن باستيراد القمح والتوسع فى هذا الاستيراد ، الأمر الذى يتطلب تزايد الاعتماد على الانتاج المحلى وتناقصه على الانتاج

المستورد .

أما عن النتائج الإقتصادية لمشكلة الأمن الغذائى ، فغنى عن التكرار أن تزايد حجم النجوة الغذائية يؤدي إلى تزايد حجم وقيمة الواردات من السلع الغذائية ، خاصة مع الارتفاع المتزايد للأسعار العالمية ومع محدودية الموارد من النقد الأجنبى ، فإن تفوق الاستيراد على التصدير يؤدي إلى استنزاف هذه الموارد ، وبالتالي العجز فى ميزان المدفوعات ، ثم ما يترتب على ذلك من استدانة . والواقع أن الإستدانة مصدر للتبعية لأنها تمثل حلقة مفرغة ، حيث أن الإقتراض يزيد العجز فى ميزان المدفوعات ، فيؤدى عجز ميزان المدفوعات إلى الإقتراض وهكذا ، وهذه القروض - دائما - لها شروطها الاقتصادية والسياسية ما ظهر منها وما بطن .

أضف إلى هذا أن زيادة الاعتماد على الخارج فى استيراد المواد الغذائية يشكل عامل جذب للتضخم العالمى ، هذا إلى جانب ما تزدى إليه الفجوة الغذائية فى الداخل من تضخم حيث يؤدي عدم توفر العرض من الغذاء إلى تضخم النفقة لفالهيبة المعاصيل الزراعية ، لتعزز فى النهاية مشكلة الغلاء . فانخفاض فى مستوى الدخل والمعيشة ، إلى آخر دائرة الفقر الجهنمية .

وليس هذا فحسب ، بل استيراد البطالة يعتبر من أخطر الآثار الإقتصادية الناجمة عن توفير الغذاء عن طريق الاستيراد ، ذلك لأن مصر غنية بالموارد الزراعية ولكنها لم تستغل بعد الاستغلال الأمثل .

والمحصلة الصافية أن مصر تواجه تحديا كبيرا هو تحقيق التوازن بين السكان والإنتاج الغذائى ، لذلك لا مفر من اتباع فلسفة جديدة للتنمية ويواكبها بالضرورة سياسة سكانية واضحة المعالم والأهداف من أجل تحقيق الأمن الغذائى .

خاتمة

فى نهاية المطاف ، إذا كان لنا أن نلخص العلاقة بين السكان والإنتاج الغذائى فى مصر ، لتقدم صورة عامة جامعة ، يمكننا أن نقول أن أزمة الغذاء التى برزت منذ بداية السبعينات هى فى الحقيقة أزمة عجز الإنتاج الزراعى عن الرقاه بالإحتياجات الغذائية للسكان . ومن ثم أصبحت مشكلة توفير الغذاء من أخطر المشكلات التى تواجه المجتمع . والواقع أن الحل فى قبضة أيدينا جميعاً ، أن نكون أو لا نكون . والذى لاشك فيه أننا قادرون بالتخطيط على صنع المستقبل وتحقيق الرقاء فوق أرض مصر .

وغنى عن التكرار أن الزيادة الطافرة فى حجم السكان يترتب عليها زيادة متنامية فى الطلب على الغذاء ، ومن ثم لامتناع من مزاخمة الزيادة السريع للسكان بالعمل بكافة الوسائل المشروعة على إبطاء سرعة النمو الراهن لتقليص حجم الزيادة السكانية .

إن توفير الأمن الغذائى يتطلب توسيع الإنتاج وتعظيمه ، وذلك بإدخال وسائل إنتاجية جديدة تنطوى على تكنولوجيا متقدمة ومناسبة للزراعة المصرية ، ولا جدال أننا نملك كل الإمكانيات التى تدفع الإنتاج الزراعى إلى مرحلة الانطلاق : أننا نملك الأرض الصالحة للزراعة ، ولدينا المعرفة التى نحتاجها للحفاظ على أرضنا ومواردنا المائية ، ولدينا الخبرة التى يستفاد منها لاستصلاح واستزراع الأراضى الجديدة وتحويل الصحراء إلى أرض خضراء ، ولدينا القدرة على استخدام التكنولوجيا لزيادة الإنتاجية ، ولدينا القوة العاملة التى يمكن تميمتها واستثمارها وتحويلها إلى طاقة منتجة . ومن ثم فنحن بالاعتماد على أنفسنا واستثمار مواردنا قادرون على توفير الغذاء . وعندما نجهد أرض مصر بالبر ، فهى تنبت سنابلها ، فى كل سنبله مائة حبة ، وتستطيع أن تغذى أعدادا غفيرة من السكان .

أخيرا ، لابد من التفكير فى سياسات جديدة لإعادة توزيع الدخل فقد اتسعت

الفجوة مرة أخرى بين من يملكون ومن لا يملكون ، وزادت معاناة الناس من التضخم وسمار الاسعار . فالأمن الغذائي يتوقف على ضمان أن يصبح كل الناس ، بمن فيهم أفقر الفقراء ، قادرين على الحصول على الغذاء .

إن توفير الأمن الغذائي يقتضى أن يكون تخطيط الأرض إلى جانب تخطيط السكان أهم عناصر التخطيط القومى ، ومن أجل مصر القوية إقتصاديا وسياسيا فى العقود القادمة . " ها أرض مصر ، فبك الحبايا والكتوز ، ولك البر والشره ، وسال نهرك عسلا ، كشر الله زرعك ، وذر زرعك ، وزكى نباتك ، وعظمت بركتك " .

الحواشي والتعليقات والمصادر

(١) يراجع في هذا :

(أ) محمد السيد غلاب و محمد صبحى عبد الحكيم ، السكان ديموغرافيا و جغرافيا
القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ص ٣٦٢ - ٣٦٥ .

(ب) جمال حمدان ، شخصية مصر ، الجزء الثالث ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ص ١٩-٢٠

(٢) Mabro, R., The Egyptian Economy : 1952-1972, Oxford
University Press, Oxford, 1974, p. 9 .

Ibid., P. 8 (٣)

(٤) Issawi, C., Egypt : An Economic and Social Analysis,
London, 1946, PP. 44-45 .

(٥) يراجع في هذا :

(أ) محمد صبحى عبد الحكيم ، سكان مصر خلال القرن التاسع عشر ، دراسات ، العدد
السابع ، جهاز تنظيم الأسرة والسكان ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ١١ .

(ب) محمد السيد غلاب ، حركة السكان ، الدار المصرية للفن والتأليف والترجمة ، المكتبة
الثقافية رقم ١٤٠ ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ص ٩٥ - ٩٧ .

(ج) جمال حمدان ، شخصية مصر ، ج٤ ، المرجع السابق ، ص ٥٨ .

(٦) اعتمادا على تقديرات السكان خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٠) .

يراجع في هذا :

Unlited Nations, World Population Trends and Policies, Vol . 1, New
York, 1980, PP . 170 - 173 (St / ESA / SER . A / 62).

(٧) شرع فى بناء خزان أسوان فى سنة ١٨٩٨ وتم فى آخر سنة ١٩٠٢ وملئ للمرة الأولى فى سنة ١٩٠٣ ولم يكن يسع غير مليار واحد من الأمطار المكعبة ، وتقرر فى سنة ١٩٠٧ أن يشرع فى تقوية الخزان وتعليته بحيث يصبح مستوى الماء فيه إذا ملئ ١١٣ مترا فوق سطح البحر وقد تمت هذه التعلية فى سنة ١٩١٢ ، ولذلك ضوعفت سعة الخزان أما التعلية الثانية التى تمت فى عام ١٩٣٤ فقد ترتب عليها زيادة مقدار الماء الممكن خزنه إلى ٥,٣٨٠ مليوناً من الأمطار المكعبة . وقد كان لبناء هذا الخزان العظيم شأن كبير فى حياة مصر الاقتصادية . يراجع فى هذا :
 - محمد عوض محمد ، نهر النيل ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص ص ٣٠٢ - ٣١٢ .

(٨) CAPMAS , Population and Development : A Study on the
Population Increase and its Challenge to Development in
Egypt, Cairo, 1978, P. 196.

Loc. Cit. (٩)

Omran, A.R., " The Mortality Profile " , in Omran, A.R. (Ed.), (١٠)
Egypt : Population, Problems Prospects, Carolina
 Population Center, University of North Carolina at
 Chapel Hill, 1973, P. 42 .

Omran, A.R., " The fertility Profile " , in Omran, A.R. (Ed.) (١١)
op.cit., P. 75 .

(١٢) دنيس روج ، علم السكان ، ترجمة : محمد صبحى عبد الحكيم ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ١٠٠ .

(١٣) المعدل السنوى لنمو السكان فى الفترة (٨٥ - ١٩٩٠) مصدره

CAPMAS, Statistical yearbook of Egypt : 1952 - 1989, Cairo ,
1990, PP. 328 - 342.

(١٤) من حساب الباحث اعتمادا على :

CAPMAS, Demographic Analysis of 1976 Egyptian Population and
Housing Census, Vol. 3, Cairo, 1978, P. 69 .

(١٥) لتقدير الوقت اللازم لضاعفة السكان ، تستخدم المعادلة التالية :

٧.

المعدل السنوى للنمو السكانى (%)

راجع :

Haupte, A. and Kane, T., Population Handbook, Population Reference
Bureau, Washington, 1980, P. 57 .

(١٦) متوسط الفترة (٢٧ - ١٩٨٦) ويراجع فى هذا :

(أ) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، زيادة السكان فى الجمهورية العربية
المتحدة وتجهيزاتها للتنمية ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٢٤ .

(ب) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية
مصر العربية ٥٢ - ١٩٨٩ ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ص ٢٦ - ٣١ .

(١٧) من حساب الباحث اعتمادا على الأرقام المطلقة الواردة فى :

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت
١٩٨٦ ، المجلد الأول ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، جدول رقم (١٢) وجدول رقم (١٤) .

(١٨) من حساب الباحث اعتمادا :

- (أ) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، زيادة السكان فى الجمهورية العربية المتحدة وتجهيزاتها للتنمية ، المرجع السابق ، ص ٦٣ .
- (ب) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوى ٥٢ - ١٩٨٩ المرجع السابق ، ص ٣٥ .

(ج) Ahmed, F., "Nuptiality in Egypt", Population Policy studies,
Working Paper, No.2,
CAPMAS, Cairo, 1988, P.16
(١٩) متوسط الفترة (٨٥ - ١٩٨٩) اعتمادا على :

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوى ٥٢ - ١٩٨٩ ، المرجع السابق ، ص ٣٥ .
- (٢٠) (أ) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، زيادة السكان فى الجمهورية العربية المتحدة وتجهيزاتها للتنمية ، المرجع السابق ، ص ١٨٩ .
- (ب) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٦ ، النتائج الأولية ، المرجع السابق ، جدول رقم (٨) .
- (٢١) من حساب الباحث اعتمادا على :

(أ) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان والاسكان ١٩٧٦ النتائج التفصيلية - اجمالى الجمهورية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، جدول رقم (٤) و جدول رقم (٨) .

(ب) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٩ ، المجلد الأول ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، جدول رقم (١٢) و جدول رقم (١٤) .

(٢٢) من حساب الباحث اعتمادا على المرجع السابق مباشرة .

(٢٣) النسب المئوية من حساب الباحث اعتمادا على :

(أ) تعداد السكان ١٩٦٠ ، جدول رقم (٧) .

(ب) التعداد العام للسكان والسكان ١٩٧٦ ، جدول رقم (١٤) .

(ج) التعداد العام للسكان والسكان والمنشآت ١٩٨٦ ، جدول رقم (١٧) .

- وقد استبعد " الأفراد الذين لا يمكن تصنيفهم حسب المهنة " .

(٢٤) من حساب الباحث اعتمادا على :

(أ) التعداد العام للسكان والسكان والمنشآت ١٩٨٦ ، المرجع السابق ، جدول

رقم (٣) .

(ب) الكتاب الإحصائي السنوى (٥٢ - ١٩٨٩) ، المرجع السابق ، جدول رقم

(١-٢) .

(٢٥) النسب المئوية التى يسهم بها كل من مكونات النمو الحضرى فى مصر فى للفترة بين

(٢٧ - ١٩٣٧) حتى (٦٠ - ١٩٦٦) من :

- محمد صبحى عبد الحكيم وآخرون ، التحضر فى جمهورية مصر العربية ، فى :

التحضر فى الوطن العربى ، الجزء الثانى ، معهد البحوث والدراسات العربية ،

القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ص ١٧ - ١٨ ، أما فى الفترة (٦٦ - ١٩٧٦) فمن حساب

الباحث .

(٢٦) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية لاستصلاح الأراضى

بجمهورية مصر العربية ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٧ .

(٢٧) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، موسوعة المجالس القومية المتخصصة

العدد الثالث ، ، القاهرة ، مارس ١٩٩٣ ، ص ٢٤٣ .

(٢٨) أحمد على اسماعيل ، دراسات فى سكان مصر ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٩٧ - ٩٨ .

(٢٩) نفس المرجع ، ص ٩٩ .

(٣٠) يتقدر أن يصل عدد سكان مصر عام ٢٠٠١ إلى ٧٢ مليون نسمة على اساس التوقعات

المتوسطة ، يراجع فى هذا :

CAPMAS, Demographic Analysis of Egyptian
Population and Housing census, Vol.3,
Cairo,1987, PP.56-81.

(٣١) يراجع فى هذا :

احمد على اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٨٤ .

(٣٢) لمزيد من التفاصيل يراجع :

- الاهرام الاقتصادى ، الأبعاد الاقتصادية للمشكلة السكانية (ندوة الاقتصادى) ،
العدد ١١٨٠ ، اغسطس ١٩٩١ .

(٣٣) يراجع فى هذا :

(أ) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الزمام والمساحات المنزرعة فى جمهورية مصر
العربية عام ١٩٨٦ ، يونية ١٩٨٩ ، جدول رقم (٢٧) .

(ب) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، موسوعة المجالس القومية
المتخصصة ، العدد الثالث ، ، القاهرة ، مارس ١٩٩٣ ، ص ٢٠٩ .

(٣٤) النسبة المثوية من حساب الباحث اعتماداً على :

(أ) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، زيادة السكان فى الجمهورية العربية المتحدة

- وتحدياتها للتنمية ، المرجع السابق ، ص ١٥٠ .
- (ب) التعداد العام للسكان والاسكان ١٩٧٦ ، المرجع السابق ، جدول رقم (١٥) .
- (ج) التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٦ ، المرجع السابق ، جدول رقم (١٥) .
- (٣٥) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوى (٥٢ - ١٩٨٩) ، المرجع السابق ، جدول رقم (١١-٩) ، ص ٢٨٩ .
- (٣٦) محمد السيد عبد السلام ، الغذاء لسبعين مليوناً - تحدى الزراعة المصرية عام ٢٠٠٠ ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ص ١٥٢-١٥٤ .
- (٣٧) فوزى حليم رزق ، النمط الغذائي المصري ومقارنته بالنمط الصحى والعالمى ، مصر المعاصرة ، العددان ٤١٩ - ٤٢٠ ، يناير وأبريل ١٩٩٠ ، ص ١٩٥ .
- (٣٨) محمد الطيب " تحليل الاستهلاك النهائى الخاص العام فى جمهورية مصر العربية منذ عام ١٩٦٠/٥٩ " من ابحاث : الاقتصاد المصرى فى ربع قرن (١٩٥٢-١٩٧٧) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٨٤ .
- (٣٩) منى مصطفى البرادعى ، سياسة الغذاء فى مصر - دراسة نقدية للبحوث والدراسات الخاصة بمشكلة الغذاء فى جمهورية مصر العربية ، مصر المعاصرة ، العددان ٤١١ و ٤١٢ ، القاهرة ، يناير وأبريل ١٩٨٨ ، ص ١٩٧ .
- (٤٠) فوزى حليم رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٠٠ .
- (٤١) نفس المرجع السابق ، ص ٢٠١ .
- (٤٢) محمد عبد السلام ، المرجع السابق ، ص ٦٨ .

(٤٣) يراجع فى هذا :

(أ) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، زيادة السكان فى الجمهورية العربية المتحدة ومحدداتها للتنمية ، المرجع السابق ، ص ٢١٠ .

(ب) فوزى حليم رزق ، المرجع السابق ، ص ١٨٨ .

(ج) الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ ، نيويورك ، ١٩٩٢ ،

ص ص ١٥٢-١٥٣ .

(٤٤) محمد السيد عبد السلام ، المرجع السابق ، ص ص ٦٤-٦٥ .

(٤٥) يراجع فى هذا :

(أ) منى مصطفى البرادعى ، المرجع السابق ، ص ص ٢٠٠-٢٠١ .

(ب) فوزى حليم رزق ، المرجع السابق ص ١٨٦ .

(٤٦) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، حول استراتيجية الأمن الغذائى ، الجزء الأول ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ١٦ .

(٤٧) محمد محمود الصياد ، الموارد الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ص ١٢٤-١٢٥ .

(٤٨) جمال حمدان ، من خريطة الزراعة المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٩ .

(٤٩) يراجع فى هذا :

(أ) جمال حمدان ، شخصية مصر ، ج٣ ، ص ٢٦٤ .

(ب) منى مصطفى البرادعى ، المرجع السابق ، ص ٢٠٩ .

(٥٠) محمود طنطاوى الهاز ، أزمة التنمية الرأسية فى مصر ، مصر المعاصرة ، العددان ٣١٢ و ٣١٤ ، القاهرة ، يوليو وأكتوبر ١٩٨٨ ، ص ٣٥٧ .

(٥١) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، العدد الثانى ، القاهرة ، فبراير ١٩٩٣ ، ص ١٥١ .

(٥٢) محمد السيد عبد السلام ، المرجع السابق ، ص ص ١٩٤ - ١٩٥ .

(٥٣) حسين محمد صالح ، إمكانات الاكتفاء الذاتى وضرورة تحقيق الأمن الغذائى فى مصر ، مصر العاصرة ، العددان ٤١١-٤١٢ ، القاهرة ، يناير و أبريل ١٩٨٨ ، ص ١٩٠ .

(٥٤) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، العدد الثالث ، المرجع السابق ، ص ٢٤٩ .

(٥٥) جمال حمدان ، شخصية مصر ، الجزء الثالث ، المرجع السابق ، ص ٢٦١ .

(٥٦) محمد السيد عبد السلام ، المرجع السابق ، ص ١١٥ .

(٥٧) محمد حلمى جعفر ، توصيف الحياة الزراعية كعنصر من إطار النمط العام للزراعة المصرية ، المجلة الجغرافية العربية ، العدد ١٣ ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٤٧ .

(٥٨) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، حول استراتيجية الأمن الغذائى ، المرجع السابق ، ص ص ٨٦-٧٢ .

(٥٩) منى مصطفى البرادعى ، المرجع السابق ، ص ص ٢١٨-٢١٩ .

(٦٠) يراجع فى هذا :

(أ) وزارة الزراعة ، دراسة عن مشكلة الغذاء العالمى ودور المنظمات الدولية فى تحقيق

الأمن الغذائى ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ١١٤ .

(ب) محمد السيد عبد السلام ، المرجع السابق ، ص ١٣٥ .

(٦١) محمود طنطاوى الباز ، المرجع السابق ، ص ص ٣٧٠ - ٣٧٢ .

(٦٢) حسين محمد صالح ، المرجع السابق ، ص ١٨٣ .

(٦٣) يراجع فى هذا :

- رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، موسوعة المجالس القومية

المتخصصة ، العدد الأول ، القاهرة ، يناير ١٩٩٣ ، ص ص ٩٠ - ٩٤ . والعدد

الثانى ، فبراير ١٩٩٣ ، ص ١١٥ .

- (٦٤) طه محمد جاد ، المشكلات الجغرافية الطبيعية مام التوسع الزراعى الأفقى فى مصر ،
المجلة الجغرافية العربية ، العدد ١٢ ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ص ٩-٢٧ .
- (٦٥) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، موسوعة المجالس القومية المتخصصة
، العدد الثالث ، المرجع السابق ، ص ص ٢١٥-٢١٩ .
- (٦٦) أحمد الحصرى ، بشر بلا ثمن ، كتاب الأهالى ، رقم ٤١ ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص
ص ٢٦٢-٢٦٣ .
- (٦٧) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، موسوعة المجالس القومية
المتخصصة ، العدد الأول ، المرجع السابق ، ص ٩٩ .
- (٦٨) محمد السيد عبد السلام ، المرجع السابق ، ص ص ١٩٦ - ١٩٧ .
- (٦٩) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، موسوعة المجالس القومية
المتخصصة ، العدد الثالث ، المرجع السابق ، ص ٢٥٢ .
- (٧٠) منى مصطفى البرادعى ، المرجع السابق ، ص ٢١٤ .
- (٧١) من حساب الباحث اعتمادا على :
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوى (١٩٨٩-٥٢) ،
المرجع السابق ، جدول رقم (١-٢) ، ص ١٤ .
- (٧٢) ثمة صعوبات عديدة تعترض محاولة تبين اتجاهات تطور توزيع الدخل فى مصر ،
وأهم هذه الصعوبات هو قلة المعلومات المتاحة عن التوزيع وتبعثرها واقتدار ماهر
متوفر منها إلى الدقة والشمول واعتماد جانب كبير منها على الاجتهاد والتخمين .
يراجع فى هذا : إبراهيم العيسوى ، تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء فى مصر ،
مصر المعاصرة ، العدد ٣٨٠ ، ابريل ١٩٨٠ ، ص ص ٣٢٣-٣٢٤ .
- (٧٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوى (٥٢ -
١٩٨٩) ، المرجع السابق ، جدول رقم (١١-٩) ، ص ٢٨٩ .
- (٧٤) جمال حمدان ، شخصية مصر ، ج٢ ، المرجع السابق ، ص ص ١٩٤-١٩٦ .

(٧٥) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية (٥٢-١٩٨٩) ، المرجع السابق ، جدول رقم (٢-٢٤) ، ص ٧٧ .

(٧٦) إبراهيم سعد الدين ، الآثار السلبية للفروق الداخلية بين الأقطار العربية على التنمية فى الأقطار الأقل دخلاً - حالة مصر ، من أبحاث : استراتيجية التنمية فى مصر ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ص ١١٥ - ١١٨ .

(٧٧) الأمم المتحدة ، تقدير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ ، المرجع السابق ، ص ص ١٦٠-١٦١ .

• معامل جينى : معيار يوضح مدى قرب توزيع معين للدخل من المساواة المطلقة أو التقارب المطلق . وقد سمي هذا المعيار على اسم كورادوجينى . وهو يدل على نسبة المساحة الواقعة بين خط ال ٤٥ درجة ومنحنى لورنز ومساحة المثلث بأكمله ، وكلما إقترب المعامل من الصفر إقترب توزيع الدخل من المساواة المطلقة ، وكلما إقترب المعامل من الواحد الصحيح إقترب توزيع الدخل من التفاوت المطلق .

(٧٨) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، حول استراتيجية الأمن الغذائى ، الجزء الأول ، المرجع السابق ، ص ٢٢ .

(٧٩) يراجع فى هذا :

(أ) حسين محمد صالح ، المرجع السابق ، ص ١٨٨ .

(ب) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، موجز الإحصاء الزراعى ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، جدول رقم (٨) ، ص ٢٣ .

(٨٠) مصطفى الجبلى ، استراتيجية التنمية الزراعية بين تحقيق الاكتفاء الذاتى وحسن استغلال الموارد ، من أبحاث : استراتيجية التنمية فى مصر ، المرجع السابق ، ص ١٤٠ .

(٨١) تقدير المساحة المحصولية عام ٢٠٠٠ بافتراض بقاء إنتاجية المحاصيل ونظ الاستهلاك ومعدل الزيادة السكانية وفقاً لحالتها في السبعينات .

يراجع في هذا :

نفس المرجع ، ص ١٤٣ .

(٨٢) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، العدد الأول ، المرجع السابق ، ص ص ٥٦ - ٥٩ .

(٨٣) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، العدد الثالث ، المرجع السابق ، ص ٢٣٩ .

(٨٤) يوسف والي ، الأهرام ، العدد ٣٩٠٢٣ ، القاهرة ، ٩/١٠/١٩٩٣ .

(٨٥) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، التوسع الزراعي الأفقى ، القاهرة ص ص ٧٩ - ٨٢ .

(٨٦) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، العدد الأول ، المرجع السابق ، ص ص ٤٧ - ٥٤ ، العدد الثالث ،

المرجع السابق ، ص ص ٢٣٧ - ٢٣٩ .

(٨٧) إن تدبير موارد مائية جديدة يقتضى مايلى :

(أ) استخدام مياه الصرف للرى .

(ب) تنفيذ المشروعات اللازمة لاستخدام المياه الجوفية بالدلتا والوجه القبلى والوادي الجديد والصحراء الغربية والصحراء الشرقية وسيناء .

(ج) دراسة إمكان زراعة المناطق الساحلية على مياه الأمطار مع الاستفانة بمياه الآبار وإعذاب المياه المالحة .

(د) دراسة مشروعات أعالي النيل لتدبير الموارد المائية الجديدة من أحباس النهر المختلفة بتجنب الفوائد غير الطبيعية . وجدير بالذكر أن تنفيذ هذه المشروعات

يستدعى إجراء اتفاقات مع دول حوض النيل المعنية بتلك المشروعات ، وقد يستغرق الأمر سنيين عديدة إلا أنها سوف تنفذ حتما في المستقبل .

* يراجع في هذا :

موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، العدد الثالث ، المرجع السابق ، ص ٢٣٩ .

(٨٨) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، . موسوعة المجالس القومية المتخصصة ،

العدد الأول ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .

(٨٩) فوزى حلم رزق ، المرجع السابق ، ص ٢١٠-٢١١ .

(٩٠) حسين محمد صالح ، المرجع السابق ، ص ١٨٧ .

(٩١) يراجع في هذا :

(أ) موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، العدد الثاني ، المرجع السابق ، ص ١١٦ .

(ب) فوزى حلم رزق ، المرجع السابق ، ص ٢١١-٢١٢ .

(٩٢) المجالس القومية المتخصصة ، حول استراتيجية الأمن الغذائي ، المرجع السابق ، ص ٢٢٨ .

(٩٣) محمد السيد عبد السلام ، المرجع السابق ، ص ٣٤١-٣٤٣ .

(٩٤) يراجع في هذا :

(أ) موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، العدد الثالث ، المرجع السابق ، ص ٢٧٢ .

(ب) محمد السيد عبد السلام ، المرجع السابق ، ص ٣٥٧-٣٥٨ .

(٩٥) متوسط المساحة المنزوعة بالقمح في الفترة (٨٨-١٩٩١) .

يراجع في هذا :

الجهاز المركزي للتحسين العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوى (٥٢-١٩٩٢) ،

القاهرة ، ١٩٩٣ ، جدول رقم (٢-٢) ، ص ٥٢ .

(٩٦) محمد السيد عبد السلام ، المرجع السابق ، ص ٣٣٧ .

(٩٧) يراجع فى هذا :

(أ) موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، العدد الثانى ، المراجع السابق ، ص ص ١٥٢-١٥٤ .

(ب) منى مصطفى البرادعى ، المراجع السابق ، ص ص ٢٢٦ - ٢٢٩ .
* ويقصد بالأمن الغذائى قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب ، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام ، ويتم توفير احتياجات الغذاء إما بإنتاج السلع الغذائية محليا ، أو توفير حصيلة كافية من عائد الصادرات يمكن استخدامها فى استيراد ما يلزم لسد النقص فى الانتاج المحلى من هذه الاحتياجات .
يراجع فى هذا :

- المجالس القومية المتخصصة ، حول استراتيجية الأمن الغذائى ، المراجع السابق ، ص ٩ .

صدر من السلسلة :

- ١ - دليل الضرائب مارس ١٩٨٨
- ٢ - بنوك مصر أبريل ١٩٨٨
- ٣ - تنمية المال في الاقتصاد الاسلامي مايو ١٩٨٨
- ٤ - شركات توظيف الاموال يونيو ١٩٨٨
- ٥ - دليل الجامعات ومؤشرات القبول يوليو ١٩٨٨
- ٦ - صناعة الدواء العالمية اغسطس ١٩٨٨
- ٧ - التنمية الصناعية في مصر سبتمبر ١٩٨٨
- ٨ - البنوك الاسلامية اكتوبر ١٩٨٨
- ٩ - الدليل القانوني لتوظيف الاموال نوفمبر ١٩٨٨
- ١٠ - المعونة الامريكية لمن مصر ام امريكا ديسمبر ١٩٨٨
- ١١ - قرارات النقد الاجنبي والسوق المصرفية يناير ١٩٨٩
- ١٢ - دليل الضرائب الجزء الاول فبراير ١٩٨٩
- ١٣ - دليل الضرائب الجزء الثاني مارس ١٩٨٩
- ١٤ - الفتاوى الاسلامية في القضايا الاقتصادية - الجزء الاول ابريل ١٩٨٩
- ١٥ - الفتاوى الاسلامية في القضايا الاقتصادية - الجزء الثاني مايو ١٩٨٩
- ١٦ - صناعة السياسة الاقتصادية في مصر (٧٤ - ١٩٨١) يونيو ١٩٨٩
- ١٧ - كيف تستورد سيارة يوليو ١٩٨٩
- ١٨ - دليل التعامل مع الجمارك اغسطس ١٩٨٩
- ١٩ - القوانين الاقتصادية الجديدة سبتمبر ١٩٨٩
- ٢٠ - اتجاهات السياسة الضريبية وأثرها على الاستثمار اكتوبر ١٩٨٩
- ٢١ - ديون مصر وديون العالم نوفمبر ١٩٨٩
- ٢٢ - دليل المصطلحات الاقتصادية القومية ديسمبر ١٩٨٩
- ٢٣ - العاملون في الخارج بين الضياع والتنظيم يناير ١٩٩٠
- ٢٤ - دليل الضرائب - الجزء الاول فبراير ١٩٩٠
- ٢٥ - دليل الضرائب - الجزء الثاني مارس ١٩٩٠
- ٢٦ - الفتاوى الاسلامية في القضايا الاقتصادية - ابريل ١٩٩٠
- ٢٧ - شركات توظيف الاموال والانتاج الاقتصادي مايو ١٩٩٠
- ٢٨ - تجربة البنوك الاسلامية يونيو ١٩٩٠
- ٢٩ - التجربة الليبرالية في مصر وإدء شركات القطاع العام يوليو ١٩٩٠
- ٣٠ - تشريعات الاستثمار اغسطس ١٩٩٠

٢١- دليل الاستثمار في مشروعات التنمية الاقتصادية	سبتمبر ١٩٩٠
٢٢- زلزال الخليج من الغزو العراقي الى المجهول	أكتوبر ١٩٩٠
٢٣- الشركات دولية النشاط	نوفمبر ١٩٩٠
٢٤- دليل استصلاح الاراضى	ديسمبر ١٩٩٠
٢٥- الادارة الجديدة في ضوء المتغيرات البيئية	يناير ١٩٩١
٢٦- دليل الضرائب	فبراير ١٩٩١
٢٧- التطورات الدولية الجارية - فرص ومحاذير	مارس ١٩٩١
٢٨- السوق الدولية للسلاح وعلاقتها بالدولة النامية	ابريل ١٩٩١
٢٩- المعاملة الضريبية للمشروعات الاستثمارية	مايو ١٩٩١
٤٠- اللائحة التنفيذية الجديدة لقانون النقد الاجنبى	يونيو ١٩٩١
٤١- ضريبة المبيعات - القانون واللائحة التنفيذية	يوليو ١٩٩١
٤٢- القواعد الجديدة للتصدير والاستيراد	اغسطس ١٩٩١
٤٣- اصلاح الاقتصادى في مصر والتطورات الدولية	سبتمبر ١٩٩١
٤٤- عالم النقد .. عالم واحد ام عوالم متعددة	أكتوبر ١٩٩١
٤٥- قانون سرية الحسابات بالبنوك	نوفمبر ١٩٩١
٤٦- الضرائب ودورها في علاج عجز الموازنة	ديسمبر ١٩٩١
٤٧- مصر بين الازمة والنهضة	يناير ١٩٩٢
٤٨- دليل الضرائب	فبراير ١٩٩٢
٤٩- الاسلام والحكمة الاقتصادية	مارس ١٩٩٢
٥٠- التعاون الاقتصادى العربى بين المصلحة والمصارحة	ابريل ١٩٩٢
٥١- ائيك الدولى والتنمية الاقتصادية للدول النامية	مايو ١٩٩٢
٥٢- هجرة المصريين إلى الدول العربية النفطية	يونيو ١٩٩٢
٥٣- الشركات متعددة الجنسيات فى الخليج العربى	يوليو ١٩٩٢
٥٤- الادارة المصرية فى مواجهة الواقع الجديد	اغسطس ١٩٩٢
٥٥- البيئة وكفاءة القطاع العلم	سبتمبر ١٩٩٢
٥٦- قوانين اصلاح الاقتصادى	أكتوبر ١٩٩٢
٥٧- اليورصات تدعيم الاقتصاد الوطنى	نوفمبر ١٩٩٢
٥٨- الاطار القانونى لحماية العمالة المهاجرة	ديسمبر ١٩٩٢
٥٩- السياسة المصرية وقضايا الربيع	يناير ١٩٩٣
٦٠- التخصصية لماذا .. وكيف ؟	فبراير ١٩٩٣
٦١- دليل الضرائب الجزء الاول	مارس ١٩٩٣
٦٢- دليل الضرائب الجزء الثانى	ابريل ١٩٩٣
٦٣- سوق المال	مايو ١٩٩٣

٦٤ - السلطة السياسية والتنمية	يونية ١٩٩٣
٦٥ - اقتصاديات صناعة الصحافة	يوليو ١٩٩٣
٦٦ اقتصاديات السياحة	أغسطس ١٩٩٣
٦٧ اقتصاديات التعليم	سبتمبر ١٩٩٣
٦٨ - الفصل الثاني لشركات القطاع العلم	أكتوبر ١٩٩٣
٦٩ دليل التامينات الاجتماعية	نوفمبر ١٩٩٣
٧٠ - النظام القانوني للاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي	ديسمبر ١٩٩٣
٧١ - اختلال الهياكل التمويلية لقطاع الأعمال العام	يناير ١٩٩٤
٧٢ - بورصات الأوراق المالية	فبراير ١٩٩٤
٧٣ - دليل الضرائب	مارس ١٩٩٤
٧٤ - دليل الضرائب	أبريل ١٩٩٤
٧٥ - التعاون والأمن في أفريقيا	مايو ١٩٩٤
٧٦ - بورصات الأوراق المالية	يونيه ١٩٩٤
٧٧ - الضريبة الموحدة	يوليو ١٩٩٤
٧٨ - الخصخصة وسوق الأوراق المالية في مصر	أغسطس ١٩٩٤

الفهرس

القسم الاول :

- ٧..... سكان مصر
- ١١..... نمو السكان
- ١٧..... الخصائص الديموغرافية
- ٢٣..... الأرض الزراعية
- ٢٥..... تطور المساحة وعلاقة السكان
- ٣٥..... مدى التوازن والاختلال في المحافظات

القسم الثانى

- ٣٧..... الغذاء
- ٣٨..... النمط الغذائى
- ٤٣..... الكفاية الغذائية
- ٥٠..... الفجوة الغذائية
- ٥٥..... اسباب الفجوة الغذائية
- ٧٣..... اسباب زيادة الاستهلاك والغذاء
- ٧٥..... امكانات تحقيق الامن الغذائى
- ٨٤..... احتياجات السكان عام ٢٠٠٠
- الناتج السياسية والاقتصادية لمشكل
- ٨٧..... الامن الغذائى
- ٩٢..... قائمة المراجع

0

4



0644443